قواعد عند المفسرين 4

قواعد الإضافة عند المفسرين

إعداد: عمر بن عبدالمجيد البيانوني

قواعد الإضافة
عند المفسرين

إعداد
عمر بن عبد المجيد البيانونى

حَقُّ الطبع والنشر مباحٌ لكل مَنْ أراد بشرط المحافظة على الأصل

جزى اللهُ خيراً كلَّ مَنْ أعان على نشر هذا الكتاب وتوزيعه

للتواصل مع الباحث

البريد الالكترونى:

xOMAR88x@gmail.com

بالفيس بوك:

facebook.com/OMARBIANONY

مقدمة

الحمدُ لله الذى علَّم بالقلم علَّم الإنسانَ ما لم يعلم والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِ الأُمَم وعلى آله وأصحابه الذين أناروا دياجى الظُّلَم أما بعد.

فهذا هو الجزء الرابع من سلسلة: قواعد عند المفسرين وكان الجزء الأول: قواعد التقديم والتأخير عند المفسرين والجزء الثانى: قواعد النفى والإثبات عند المفسرين والجزء الثالث: قواعد الصفة والموصوف عند المفسرين وهذا هو الجزء الرابع: قواعد الإضافة عند المفسرين.

وقد بحثت فى ثنايا كتب التفسير لاستخراج القواعد تتعلق بالإضافة مستفادة من كلامهم وإن لم ينصوا على أنها قاعدة.

وقد وصلت القواعد التى استخرجتها إلى أربعين قاعدة.

ـ خطة البحث:

يشتمل البحث على فصلين: الفصل الأول: الإضافة فى اللغة العربية وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: معنى الإضافة فى اللغة

المبحث الثانى: معنى الإضافة فى الاصطلاح

المبحث الثالث: أنواع الإضافة

الفصل الثانى: قواعد الإضافة عند المفسرين

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: قواعد فى معانى الإضافة

المبحث الثانى: قواعد فى أدوات الإضافة

المبحث الثالث: قواعد فى الإضافة والصفة

المبحث الرابع: قواعد فى الإضافة والعموم

المبحث الخامس: قواعد فى الإضافة والزمان

الفصل الثانى قواعد الإضافة عند المفسرين:

المبحث الأول: قواعد فى معانى الإضافة

١ـ قاعدة: (قد تَأتِي الإضافةُ للتَّوكِيدِ)

٢ـ قاعدة: (إذا كانت الإضافةُ مَنوِياً بها الانفصالَ فإنَّ الإضافةَ لا تُكسِبُه تَعريفاً)

٣ـ قاعدة: (قد تكونُ الإضافةُ فى تقديرِ الانفصالِ والانفكاكِ)

٤ـ قاعدة: (الغرضُ فى الإضافةِ التعريفُ والتخصيصُ)

٥ـ قاعدة: (الإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ لَا تُفِيدُ تَعرِيفاً)

٦ـ قاعدة: (إِنَّمَا تَكُونُ الإِضَافَةُ مَحْضَةً إِذَا أُضِيفَ إِلَى اسمٍ صَحِيح)

٧ـ قاعدة: (اسْمُ الفَاعِلِ لَهُ شَائِبَةُ الِاسْمِيَّةِ فَيُضَافُ إِضَافَةً حَقِيقِيَّةً وَلَهُ شَائِبَةٌ فِعْلِيَّةٌ فَيُضَافُ إِضَافَةً لَفْظِيَّةً)

٨ـ قاعدة: (شَأْنُ الإِضَافَةِ أَنْ تُفِيدَ شِدَّةَ الِاتِّصَالِ بَيْنَ المُضَافِ وَالمُضَافِ إِلَيْهِ لِأَنَّهَا عَلَى مَعْنَى لَامِ الِاخْتِصَاصِ)

٩ـ قاعدة: (أَصلُ مَعَانِي الإِضَافَةِ هُوَ مَعنَى اللَّامِ)

١٠ـ قاعدة: (الإِضَافَةَ أَدَلُّ عَلَى الِاخْتِصَاصِ بِالجِنْسِ المُضَافِ إِلَيْهِ لِاقْتِضَاءِ الإِضَافَةِ مُلَابَسَةَ المُضَافِ بِالمُضَافِ إِلَيْه)

١١ـ قاعدة: (الإِضَافَةُ تَأْتِي لِمَا تَأْتِي لَهُ اللَّامُ)

١٢ـ قاعدة: (أصلُ الإضافةِ المغايرةُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه)

١٣ـ قاعدة: (أَصلُ الإِضَافَةِ أَنْ لَا تَكُونَ بَيَانِيَّةً)

١٤ـ قاعدة: (أَصلُ إِضَافَةِ المَصْدَرِ أَنْ تَكُونَ لِذَاتِ الفَاعِلِ أَوْ ذَاتِ المَفعُولِ فَلَا تَكُونُ عَلَى مَعْنَى الحَرْفِ)

١٥ـ قاعدة: (الإِضَافَةُ هى مِنْ طُرُقِ التَّعرِيفِ)

١٦ـ قاعدة: (التَّعْرِيفُ بِالإِضَافَةِ أَضعَفُ مَرَاتِبِ التَّعْرِيفِ)

١٧ـ قاعدة: (أَصلُ الإِضَافَةِ أَنْ تَكُونَ عَلَى تَقدِيرِ لَامِ الجَرِّ)

١٨ـ قاعدة: (الإِضَافَةُ أَوْسَعُ مِنَ الإِسْنَادِ)

١٩ـ قاعدة: (الإضافةُ بـ (ذُو) أشرَفُ مِنَ الإضافةِ بِـ (صَاحِبٍ))

٢٠ـ قاعدة: (لا يُضَافُ الشَّىءُ إلى نفسِهِ)

٢١ـ قاعدة: (إِعَادَةُ المُضَافِ مَعَ المَعْطُوفِ عَلَى المُضَافِ إِلَيْهِ أَفْصَحُ فِي الكَلَامِ)

٢٢ـ قاعدة: (قَد تَكُونُ الإِضَافَةُ لِأَدنَى مُلَابَسَةٍ)

٢٣ـ قاعدة: (تَعرِيفُ الجَمْعِ بِالإِضَافَةِ يَأتِي لِمَا يَأْتِي لَهُ التَّعرِيفُ بِاللَّامِ فقد يَكُونُ لِلعَهْدِ وَقد يَكُونُ لِلِاستِغرَاقِ)

٢٤ـ قاعدة: ((مِنْ) تقوم مقام الإضافة فلا يُجمَع بين تنوين وإضافة فى حرف لأنهما دليلان من دلائل الأسماء ولا يجمع بين دليلين)

٢٥ـ قاعدة: (الاختصاصُ الَّذِى تُفِيدُهُ الإضافةُ أقوى مِن اختصاصِ التَّوْصِيفِ)

٢٦ـ قاعدة: (قد تكونُ الإضافةُ بِمَعنى مِنْ)

المبحث الثانى: قواعد فى أدوات الإضافة

٢٧ـ قاعدة: (تَلْزمُ (إِذْ) الإِضَافَة إِلَى جملَةٍ)

٢٨ـ قاعدة: (تلْزم (حَيْثُ) الإِضَافَة إِلَى جملَة)

٢٩ـ قاعدة: (لا تُستَعمَلُ (عِنْدَ) إلا مُضَافَةً)

٣٠ـ قاعدة: (يُجَرُّ ما يَلى (لَدُن) بِالإضافةِ لفظاً إِنْ كانَ مفرداً أو تقديراً إِنْ كانَ جملةً ولا يُضَافُ إلى الجُمَلِ مِنْ ظَرفِ المَكَانِ إِلَّا هى)

المبحث الثالث: قواعد فى الإضافة والصفة

٣١ـ قاعدة: (إِضَافَةُ الوَصْفِ إِنَّمَا تكونُ حَقِيقِيَّةً إِذا كَانَ بِمَعنى المَاضِى)

٣٢ـ قاعدة: (المُفْرَدُ إذا أُضِيفَ إِلَى مُعَرَّفٍ بِلَامِ الجِنْسِ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى المَوْصُوفِ كَانَ لَهُ حُكْمُ مَا أُضِيفَ هُوَ إِلَيْهِ)

٣٣ـ قاعدة: (إِضَافَةُ المَوْصُوفِ إِلَى الصِّفَةِ مُبَالَغَةٌ فِي الِاتِّصَافِ حَتَّى جُعِلَتِ الصِّفَةُ بِمَنزِلَةِ شَخصٍ آخَرَ يُضَافُ إِلَيْهِ المَوْصُوف)

المبحث الرابع: قواعد فى الإضافة والعموم

٣٤ـ قاعدة: ((كلّ) مِنْ ألفاظِ العُمومِ وهو اسمُ جمعٍ لازمٌ للإضافةِ وقد يُحْذَفُ ما يُضَافُ إليه)

٣٥ـ قاعدة: (إِضَافَةُ العَامِّ إِلَى الخَاصِّ تَحْسُنُ إِذَا كَانَ المُضَافُ وَالمُضَافُ إِلَيهِ اسمَىْ جِنسٍ وَأَوَّلُهُمَا أَعَمَّ من الثَّانِي)

٣٦ـ قاعدة: (إذا دَخَلَتْ (مَا) على (كُلّ) كفَّتْهَا عن الإضافة)

٣٧ـ قاعدة: (إِضَافَةُ الأَعَمِّ إِلَى الأَخَصِّ إِذَا وَقَعَتْ فِي الكَلَامِ كَانَتْ إِضَافَةً بَيَانِيَّةً)

المبحث الخامس: قواعد فى الإضافة والزمان

٣٨ـ قاعدة: (يُشتَرَطُ فى إِضَافَةِ أسماءِ الزمانِ إلى الجُمَلِ أنْ تَكُونَ مُبهَمَةً)

٣٩ـ قاعدة: (الجُمْلَةُ الَّتِي يُضَافُ إِلَيْهَا اسمُ الزَّمَانِ تَستَغنِي عَنِ الرَّابِطِ لِأَنَّ الإِضَافَةَ مُغْنِيَةٌ عَنْهُ)

﴿٤٠﴾ـ قاعدة: (إِضَافَةُ اسمِ الزَّمَانِ إِلَى الجُمْلَةِ الفِعلِيَّةِ تُسَوِّغُ بِنَاءَهُ عَلَى الفَتحِ فإِنْ كَانَتْ مَاضَوِيَّةً فَالبِنَاءُ أَكْثَرُ وَإِنْ كَانَتْ مُضَارِعِيَّةً فَالبِنَاءُ وَالإِعْرَابُ جَائِزَانِ)

الفصل الأول: الإضافة فى اللغة العربية

المبحث الأول: الإضافة فى اللغة:

(هى لغةً: الإمالة. فإنَّ أَصل الضَّيف المَيْل تقول: ضِفْت إِلى كذا وأَضفت كذا إِلىَّ وضافت الشمسُ للغروب وتضيّفَت وضاف السّهمُ عن الهَدَف وتضيّف.

والضَّيف: مَن مَال إِليك نُزُولاً بك. وصارت الضِّيَافَةُ متعارَفةً فى القِرَى لأَنَّ كلّ أَحد يميل إِليه غالباً.

والضَّيف فى الأَصل مصدر ولذلك استوى فيه الواحد والجمع فى عامّة كلامهم. وقد يقال: أَضياف. وضُيوف وضِيفان. وقد يقال: استضفت فلاناً فأَضافنى. وقد ضِفته ضَيْفاً أَى صرت ضيفاً له) [١].

(وَالإِضَافَة فِي اللُّغَة: نِسْبَة الشَّيْء إِلَى الشَّيْء مُطلقاً) [٢].

(أضفْتَ الرجلَ: إذا أنزلته عليك للضيافة.

وأضفْتُ الشيءَ إلى غيره: إذا جمعته.

وأضاف اسماً إلى اسم فى العربية ومعنى الإضافة: الإلصاق) [٣].

---

(١) ـ بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادى ٢: ٣٦.

(٢) ـ **الكليات** للكفوى: ٣٢.

(٣) ـ **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم للحميرى** ٦: ٤٠٢٩.

(وأضفت الرجلَ إلى الشيء: إذا أملته. وأضافَهُ إلى الشيء: أى ألجأه. ويقال: جاءنا مضافاً.

وأضاف من الشيء: أى أشفق.

ويقال: هو من الواو من المضوفة قال أبو ذؤيب:

وما إن وَجْدُ مُعْوِلَةٍ رقوبِ ... بواحِدها إذا يَغْزُو تُضيف

أى: تُشفق عليه.

والمضاف: المُلْزق بالقوم وليس منهم.

ويقال: إن المضاف الذى أحيط به فى الحرب قال:

كما يحمى الكمىُّ عن المضاف

ويقال: إن المضاف ههنا: مضاف الدار) [1].

(ضِفْتُ الرَّجُلَ ضَيْفاً وضِيَافَةً وتَضَيَّفْتُه: نزلتُ بِهِ ضَيْفاً ومِلْتُ إِلَيْهِ وَقِيلَ: نَزَلْتُ بِهِ وصِرْت لَهُ ضَيفاً. وضِفْتُه وتَضَيَّفْتُه: طَلَبْتُ مِنْهُ الضِّيافةَ وَمِنْهُ قَوْلُ الفَرَزْدَقِ:

وجَدْت الثَّرى فِينَا إِذَا التُمِسَ الثَّرى ... ومَنْ هُوَ يَرْجُو فَضْلَه المُتَضَيِّفُ

قَالَ ابْنُ بَرّيّ: وشاهِد ضِفْتُ الرَّجُلَ قولُ القَطَامِيّ:

تَحَيَّزُ عَنى خَشْيَةً أَن أَضِيفَها ... كَمَا انْحازَتِ الأَفْعى مَخافةَ ضارِب

وَقَدْ فُسِّرَ فِي تَرْجَمَةِ حَيَزَ. وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: (ضَافَها ضَيْفٌ فأَمَرَتْ لَهُ بمِلْحَفَةٍ صَفْرَاءَ) [2] هُوَ مِنْ ضِفْتُ الرَّجُلَ إِذَا نَزَلْتَ بِهِ فِي ضِيافَتِهِ وَمِنْهُ حَدِيثُ النَّهْدِيّ: (تَضَيَّفْتُ أَبا هُرَيْرَةَ سَبْعاً) [3].

---

(1) ـ شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم للحميرى ٦: ٣٠٥٠.

(2) ـ رواه الترمذى فى أبواب الطهارة باب فى المنى يصيب الثوب (١١٦).

(3) ـ رواه البخارى فى كتاب الأطعمة باب الرطب بالقثاء (٥٤٥٠).

وأَضَفْتَه وضَيَّفْتَه: أَنْزَلْتَه عَلَيْكَ ضَيْفاً وأَمَلْتَه إِلَيْكَ وقَرَّبْتَه وَلِذَلِكَ قِيلَ: هُوَ مُضافٌ إِلَى كَذَا أَى مُمالٌ إِلَيْهِ. وَيُقَالُ: أَضافَ فُلَانٌ فُلَاناً فَهُوَ يُضيفُه إِضَافَةً إِذَا أَلجأَه إِلَى ذَلِكَ. وَفِى التَّنْزِيلِ العَزِيزِ: (فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُما) [الكهف: ٧٧] وأَنشد ثَعْلَبٌ لأَسماء بْنِ خَارِجَةَ الفَزَارِيّ يَصِفُ الذِّئْبَ:

ورأَيتُ حَقّاً أَن أُضَيِّفَه ... إِذْ رامَ سِلْمِى واتَّقى حَرْبِى

اسْتَعَارَ لَهُ التضييفَ وَإِنَّمَا يُرِيدُ أَنه أَمَّنَه وَسَالَمَهُ. قَالَ شَمِرٌ: سَمِعْتُ رَجَاءَ بْنَ سَلَمَة الكُوفِيَّ يَقُولُ: ضَيَّفْتُه إِذَا أَطْعَمْتَه قَالَ: والتَّضْيِيفُ الإِطعام قَالَ: وأَضَافَه إِذَا لَمْ يُطْعِمْه وَقَالَ رَجَاءٌ: فِى قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُما: يُطْعِمُوهما.

قَالَ أَبو الهَيْثَمِ: أَضَافَه وضَيَّفَه عِنْدَنَا بِمَعْنًى وَاحِدٍ كَقَوْلِكَ: أَكْرَمَه اللهُ وكرَّمه وأَضَفْته وضَيَّفْتُه. قَالَ: وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُما سأَلاهم الإِضافةَ فَلَمْ يَفْعَلُوا وَلَوْ قُرِئت أَن يُضِيفُوهما كَانَ صَوَاباً. وتَضَيَّفْتُه: سأَلته أَن يُضِيفَنى وأَتيتُه ضَيْفاً قَالَ الأَعشى:

تَضَيَّفْتُه يَوْماً فأَكْرَمَ مَقْعَدى ... وأَصْفَدَنى عَلَى الزَّمانةِ قَايِدَا

وَقَالَ الفَرَزْدَقُ:

وَمِنَّا خَطِيبٌ لَا يُعابُ وقائلٌ ... ومَنْ هُوَ يَرْجو فَضْلَه المُتَضَيِّفُ

وَيُقَالُ: ضَيَّفْتُه أَنزلته مَنْزِلَةَ الأَضياف. والضَّيْفُ: المُضَيَّفُ يَكُونُ لِلْوَاحِدِ وَالجَمْع كعدلٍ وخَصْمٍ. وَفِى التَّنْزِيلِ العَزِيزِ: (هَلْ أَتاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْراهِيمَ المُكْرَمِينَ) [الذاريات: ٢٤] وَفِيهِ: (إِنَّ هؤُلاءِ ضَيْفِى فَلا تَفْضَحُونِ) [الحجر: ٦٨] عَلَى أَن ضَيْفاً قَدْ يَجُوزُ أَن يَكُونَ هَاهُنَا جَمْعَ ضَايِف الَّذِى هُوَ النَّازِلُ فَيَكُونُ مِنْ بَابِ زَوْرٍ وصَوْمٍ فَافْهَمْ وَقَدْ يكسَّر فَيُقَالُ: أَضْيافٌ وضُيُوفٌ وضِيفَانٌ قَالَ:

إِذَا نَزَلَ الأَضْيافُ كَانَ عَذَوَّراً ... عَلَى الحَيّ حَتَّى تَسْتَقِلَّ مَراجِلُهْ

قَالَ ابْنُ سِيدَهْ: الأَضْيَافُ هُنَا بِلَفْظِ القِلَّة وَمَعْنَاهَا أَيضاً وَلَيْسَ كَقَوْلِهِ:

وأَسْيافُنا مِنْ نَجْدَةٍ تَقْطُرُ الدَّمَا

فِي أَنْ المُرَادَ بِهَا مَعْنَى الكَثْرَةِ وَذَلِكَ أَمْدَحُ لأَنه إِذَا قَرَى الأَضْيافَ بمراجِلِ الحَيّ أَجمعَ فَمَا ظنُّك لَوْ نَزَلَ بِهِ الضيّفانُ الكَثِيرُونَ

قَوْلُهُ: هؤُلاءِ ضَيْفِي أَى أَضيافى تَقُولُ هَؤُلَاءِ ضَيْفِي وأَضْيافى وضُيُوفِي وضِيَافى والأُنثى ضَيْفٌ وضَيْفَةٌ بِالهَاءِ قَالَ البَعيث لَقَّى حَمَلَتْه أُمُّه وَهِيَ ضَيْفَةٌ ... فجاءَت بِيَتْنٍ للضِّيَافَة أَرْشَما

وحرَّفه أَبو عبيدة فَعَزَاهُ إِلَى جَرِيرٍ قَالَ أَبو الهَيْثَمِ: أَراد بالضَّيْفَة فِي البَيْتِ أَنها حملتْه وَهِيَ حَايِضٌ. يُقَالُ: ضَافَتِ المرأَةُ إِذَا حَاضَتْ لأَنها مَالَتْ مِنَ الطُّهر إِلَى الحَيض وَقِيلَ: مَعْنَى قَوْلِهِ وَهِيَ ضَيْفَة أَى ضَافَتْ قَوْماً فحبِلت فِي غَيْرِ دَارِ أَهلها. واسْتَضَافَه: طَلَبَ إِلَيْهِ الضِّيافة قَالَ أَبو خِراشٍ:

يَطِيرُ إِذَا الشَّعْراء ضَافَتْ بِحَلْبِه ... كَمَا طارَ قِدْحُ المُسْتَضِيفِ المُوَشَّمُ

وَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا أَراد أَن يَسْتَضِيف دَارَ بِقدْحٍ مُوَشَّم ليُعْلم أَنه مُسْتَضِيف. والضَّيْفَن: الَّذِى يَتْبَعُ الضَّيْفَ مُشْتَقٌّ مِنْهُ عِنْدَ غَيْرِ سِيبَوَيْهِ وَجَعَلَهُ سِيبَوَيْهِ مِنْ ضَفَنَ وسيأْتى ذِكْرُهُ.

الضَّيْفَن الَّذِى يَجِىءُ مَعَ الضَّيْفِ وَالنُّونُ زَايِدَةٌ وَهُوَ فَعْلَن وَلَيْسَ بفَيْعَلٍ قَالَ الشَّاعِرُ:

إِذَا جَاءَ ضَيْفٌ جَاءَ للضَّيْفِ ضَيْفَنٌ ... فأَوْدَى بِمَا تُقْرى الضُّيُوفُ الضَّيافِنُ

وضَافَ إِلَيْهِ: مَالَ ودَنا وَكَذَلِكَ أَضَافَ قَالَ سَاعِدَةُ بْنُ جُؤَيَّةَ يَصِفُ سَحَاباً:

حَتَّى أَضافَ إِلَى وادٍ ضَفادِعُه ... غَرْقَى رُدافَى تَرَاهَا تَشْتَكى النَّشَجا

وضَافَنِي الهمُّ كَذَلِكَ. والمُضَاف: المُلْصَق بِالقَوْمِ المُمال إِلَيْهِمْ وَلَيْسَ مِنْهُمْ. وكلُّ مَا أُمِيلَ إِلَى شَيْءٍ وأُسْنِد إِلَيْهِ فَقَدْ أُضِيفَ قَالَ امْرُؤُ القَيْسِ:

فَلَمَّا دخَلْناه أَضَفْنَا ظُهورَنا ... إِلَى كلِّ حارِيّ قَشِيبٍ مُشَطَّبِ

أَى أَسْنَدْنا ظُهورَنا إِلَيْهِ وأَملْناها وَمِنْهُ قِيلَ للدّعيّ مُضَاف لأَنه مُسْنَدٌ إِلَى قَوْمٍ لَيْسَ مِنْهُمْ. وَفِي الحَدِيثِ: (مُضِيفٌ ظهرَه إِلَى قُبَّة) [1] أَى مُسْنِدُه. يُقَالُ: أَضَفْتُه إِلَيْهِ أُضِيفُه. والمُضَاف: المُلْزَق بِالقَوْمِ. وضَافَه الهمُّ أَى نزَلَ بِهِ قَالَ الرَّاعِي:

أَخُلَيْدُ إِنَّ أَباك ضَافَ وِسادَهُ ... هَمَّانِ بَاتَا جَنْبَةً ودَخِيلا

أَى بَاتَ أَحدُ الهَمَّيْنِ جَنْبَه وباتَ الآخرُ داخِلَ جَوْفِه. وإِضَافَةُ الِاسْمِ إِلَى الِاسْمِ كَقَوْلِكَ غُلَامُ زَيْدٍ فَالغُلَامُ مُضَاف وَزَيْدٌ مُضَاف إِلَيْهِ والغَرَض بالإِضَافَة التَّخْصِيصُ وَالتَّعْرِيفُ وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ أَن يُضافَ الشَّيْءُ إِلَى نَفْسِهِ لأَنه لَا يُعَرِّفُ نَفْسَهُ فَلَوْ عرَّفها لَمَا احْتِيجَ إِلَى الإِضافة.

وأَضَفْتُ الشَّيْءَ إِلَى الشَّيْءِ أَى أَمَلْتُه وَالنَّحْوِيُّونَ يُسَمُّونَ البَاءَ حَرْفَ الإِضَافَة وَذَلِكَ أَنك إِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَقَدْ أَضَفْتَ مرورَك إِلَى زَيْدٍ بِالبَاءِ. وضَافَت الشَّمْسُ تَضِيفُ وضَيَّفَتْ وتَضَيَّفَتْ: دَنَتْ لِلْغُرُوبِ وقرُبت. وَفِي الحَدِيثِ: نَهى رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّلَاةِ (حِينَ تَضَيَّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ) [2] تَضَيَّفَتْ: مَالَتْ وَمِنْهُ سُمِّيَ الضَّيْفُ ضَيْفاً مِنْ ضَافَ عَنْهُ يَضِيف...

وضَافَ السهمُ: عَدَل عَنِ الهَدَف أَو الرميَّة وَفِيهِ لُغَةٌ أُخرى لَيْسَتْ فِي الحَدِيثِ: صافَ السَّهْمُ بِمَعْنَى ضافَ وَالَّذِى جَاءَ فِي الحَدِيثِ ضافَ بِالضَّادِ.

([1]) ـ رواه البخارى كتاب الأيمان والنذور باب كيف كانت يمين النبى صلى الله عليه وسلم (٦٦٤٢).

([2]) ـ رواه مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب الأوقات التى نهى عن الصلاة فيها (٨٣١).

وَفِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ لَهُ ابْنُهُ: (ضِفْتُ عَنْكَ يَوْمَ بَدرٍ) أَى مِلْتُ عنكَ وعدَلْتُ وَقَوْلُ أَبِي ذُؤَيْبٍ:

جَوارِسُها تَأْوِى الشعُوفَ دَوايِباً ... وتَنْصَبُّ الهاباً مَضِيفاً كِرابُها

أَراد ضَايِفاً كِرابُها أَى عادِلةً مُعْوَجَّةً فَوَضَعَ اسْمَ المَفْعُولِ مَوْضِعَ المَصْدَرِ. والمُضَافُ: الوَاقِعُ بَيْنَ الخَيْلِ والأَبْطال وَلَيْسَتْ بِهِ قوَّة وأَما قَوْلُ الهُذَلِيّ:

أَنت تُجِيبُ دَعْوةَ المَضُوفِ

فَإِنَّمَا اسْتَعْمَلَ المَفْعُولَ عَلَى حَذْفِ الزَّايِدِ كَمَا فُعل ذَلِكَ فِي اسْمِ الفَاعِلِ نَحْوِ قَوْلِهِ: يَخْرُجْن مِنْ أَجْوازِ ليلٍ غاضِى وبُنِىَ المَضُوف عَلَى لُغَةِ مَنْ قَالَ فِي بِيع بُوعَ. والمُضَاف: المُلْجَأُ المُحْرَجُ المُثْقَلُ بِالشَّرّ قَالَ البُرَيْق الهُذَلِيُّ:

ويَحْمِى المُضافَ إِذَا مَا دَعَا ... إِذَا مَا دَعَا اللِّمّة الفَيْلَمُ

هَكَذَا رَوَاهُ أَبو عُبَيْدٍ بالإِطلاق مَرْفُوعاً وَرَوَاهُ غَيْرُهُ بالإِطلاق أَيْضاً مَجْرُوراً عَلَى الصِّفَةِ لِلِّمّة قَالَ ابْنُ سِيدَهْ: وَعِنْدِى أَنَّ الرِّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ إِنَّمَا هِىَ الإِسكان عَلَى أَنه مِنَ الضَّرْبِ الرَّابِعِ مِنَ المُتَقارَب لأَنك إِنْ أَطلقتها فَهِىَ مُقْواة كَانَتْ مَرْفُوعَةً أَو مَجْرُورَةً أَلا تَرَى أَن فِيهَا:

بَعَثْتُ إِذَا طَلَعَ المِرْزَمُ

وَفِيهَا:

والعَبدَ ذَا الخُلُق الأَفْقَمَا

وَفِيهَا:

وأَقضى بِصَاحِبِهَا مَغْرَمِى

فَإِذَا سَكَّنْتَ ذَلِكَ كُلَّهُ فَقُلْتَ: المِرْزَمْ الأَفقمْ مغرمْ سَلِمت القِطعةُ مِنَ الإِقواءِ فَكَانَ الضرْب فلْ فَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ حُكْمِ المتقارَب. وأَضَفْتُه إِلَى كَذَا أَى أَلجأْته وَمِنْهُ المُضَاف فِي الحَرْبِ وَهُوَ الَّذِى أُحيط بِهِ قَالَ طَرَفَةُ:

وكَرّى إِذَا نَادَى المُضَافُ مُجَنَّباً ... كَسِيدِ الغَضَا نَبَّهْتَه المُتَوَرّدِ

قَالَ ابْنُ بَرّيّ: والمُسْتَضَاف أَيضاً بِمَعْنَى المُضَافِ قَالَ جوَّاس بْنُ حَيّان الأَزْدِيّ:

وَلَقَدْ أُقْدِمُ فى الرَّوْعِ ... وأَحْمِى المُسْتَضَافَا

ثُمَّ قَدْ يحْمَدُنى الضَّيْفُ ... إِذَا ذَمَّ الضِّيَافَا

واسْتَضَافَ مِنْ فُلَانٍ إِلَى فُلَانٍ: لجأَ إِلَيْهِ عَنِ ابْنِ الأَعرابى وأَنشد:

ومارَسَنى الشَّيْبُ عَنْ لِمَّتى ... فأَصبحْتُ عَنْ حقّه مُسْتَضِيفا

وأَضَافَ مِنَ الأَمر: أَشْفَقَ وحَذِر قَالَ النَّابِغَةُ الجَعْدِىُّ:

أَقامتْ ثَلَاثاً بَيْنَ يومٍ وليلةٍ ... وَكَانَ النَّكيرُ أَن تُضِيفَ وتَجْأَرا

وَإِنَّمَا غَلَّبَ التَّأْنِيثَ لأَنه لَمْ يَذْكُرِ الأَيام. يُقَالُ: أَقَمْتُ عِنْدَهُ ثَلَاثاً بَيْنَ يومٍ وليلةٍ غلَّبوا التأْنيث. والمَضُوفَةُ: الأَمر يُشْفَقُ مِنْهُ ويُخافُ قال أَبو جُنْدُبٍ الهُذَلِيُّ:

وكُنْتُ إِذا جَارِى دَعا لِمَضُوفةٍ ... أُشَمِّرُ حَتَّى يَنْصُفَ الساقَ مِئْزَرى

يَعْنِي الأَمْر يُشْفِقُ مِنْهُ الرَّجُل قَالَ أَبو سَعِيدٍ: وَهَذَا البَيْتُ يُرْوَى عَلَى ثَلَاثَةِ أَوجه: عَلَى المَضُوفَةِ والمَضِيفَةِ والمُضَافَةِ وَقِيلَ: ضَافَ الرَّجلُ وأَضَافَ خَافَ. وَفِى حَدِيثِ عَلِيّ كَرَّمَ الله وَجْهَهُ: أَنَّ ابْنَ الكَوَّاء وقَيْسَ بْنَ عَبادٍ جَاءَهُ فَقَالَا لَهُ: (أَتَيْناكَ مُضَافَين مُثْقَلَيْنِ) مُضَافَين أَى خائفَين وَقِيلَ: مُضَافَين مُلْجَأَيْن. يُقَالُ: أَضَافَ مِنَ الأَمر إِذَا أَشْفَق. وحَذِر مِنْ إِضَافَةِ الشَّىْءِ إِلَى الشَّىْءِ إِذَا ضَمَّه إِلَيْهِ. يُقَالُ: أَضَافَ مِنَ الأَمر وضَافَ إِذَا خَافَهُ وأَشْفَقَ مِنْهُ.

والمَضُوفَة: الأَمر الَّذِى يُحذَرُ مِنْهُ ويُخافُ وَوَجْهُهُ أَن تَجْعَلَ المُضَافَ مَصْدَراً بِمَعْنَى الإِضَافَة كالمُكْرَم بِمَعْنَى الإِكْرام ثُمَّ تصفَ بِالمَصْدَرِ وَإِلَّا فَالخَائِفُ مُضِيف لَا مُضاف. وَفُلَانٌ فِى ضِيفِ فُلَانٍ أَى فِى نَاحِيَتِهِ. والضِّيفُ:

جَانِبَا الجَبَلِ وَالوَادِى وَفِى التَّهْذِيبِ: الضِّيفُ جانِبُ الوَادِى وَاسْتَعَارَ بَعْضُ الأَغْفالِ الضِّيفَ للذَّكر فَقَالَ:

حَتَّى إِذَا وَرَّكْت مِنْ أُتَيْرِ ... سَوَادَ ضِيفَيْهِ إِلَى القُصَيْرِ

وتَضَايَفَ الوادب: تضايَقَ. أَبو زَيْدٍ: الضِّيفُ بِالكَسْرِ الجَنْبُ قَالَ:

يَتْبَعْنَ عَوْداً يَشْتَكى الأَظَلَّا ... إِذَا تَضَايَفْنَ عَلَيْهِ انْسَلَّا

يَعْنِي إِذَا صِرْنَ مِنْهُ قَرِيباً إِلَى جَنْبِه وَالقَافُ فِيهِ تَصْحِيفٌ. وتَضايَفَه القَوْمُ إِذَا صَارُوا بِضِيفَيْه. وَفِى الحَدِيثِ: أَنَّ العَدُوَّ يَوْمَ حُنَيْنٍ كَمَنُوا فِى أَحناء الوَادِى ومَضايفه.

والضِّيفُ: جانِبُ الوَادِى. وناقةٌ تُضِيفُ إِلَى صَوْتِ الفَحْلِ أَى إِذَا سَمِعَتْهُ أَرادت أَن تأْتيه قَالَ البُرَيْقُ الهُذَلِيُّ:

منَ المُدَّعِينَ إِذَا نُوكِروا ... تُضِيفُ إِلَى صَوْتِه الغَيْلَمُ

الغَيْلَمُ: الجاريةُ الحَسْناء تَسْتأْنِسُ إِلَى صَوْتِهِ وَرِوَايَةُ أَبى عُبَيْدٍ: تُنِيفُ إِلَى صَوته الغَيْلَمُ) [(٥)].

المبحث الثانى: الإضافة فى الاصطلاح:

الإضافة (فِي الِاصْطِلَاح: نِسْبَة اسْم إِلَى اسْم جر ذَلِك الثَّانِي بِالأولِ نِيَابَة عَن حرف الجَرّ أَو مُشَاكله فالمضاف إِلَيْهِ إِذن اسْم مجرور باسم نَائِب مناب حرف الجَرّ أَو بمُشَاكل لَهُ.

---

(٥) ـ لسان العرب ٩: ٢٠٨.

وَقيل: الإِضَافَة ضم شَيْء إِلَى شَيْء وَمِنْه الإِضَافَة فِي اصْطِلَاح النُّحَاة لِأَن الأول منضم إِلَى الثَّانِي ليكتسب مِنْهُ التَّعْرِيف أَو التَّخْصِيص.

وَفِي الإِضَافَة بِمَعْنى اللَّام لَا يَصح أَن يُوصف الأول بِالثَّانِي وَأَن يكون الثَّانِي خَبرا عَن الأول

وَلَا يَصح انتصاب المُضَاف إِلَيْهِ فِيهَا على التَّمْيِيز وَالكل صَحِيح فِي الإِضَافَة بِمَعْنى (من).

وَالإِضَافَة بِمَعْنى (فِي) لم تثبت عِنْد جُمْهُور النُّحَاة ذكر التَّفْتَازَانِيّ بل ردهَا أَكثر النُّحَاة إِلَى الإِضَافَة بِمَعْنى اللَّام.

وَصرح الرضى بِأَنَّهَا من مخترعات ابْن الحَاجِب وَالقَوْل بِكَوْنِهَا بِمَعْنى (فِي) أَخذ بِالظَّاهِرِ الَّذِى عَلَيْهِ النُّحَاة دون التَّحْقِيق الَّذِى عَلَيْهِ عُلَمَاء البَيَان وَقد نَص عَلَيْهَا صَاحب الكَشَّاف فِي تَفْسِير قَوْله تَعَالَى: (أَلَدُّ الْخِصامِ) [البقرة: ٢٠٤].

وَاللَّام أصل حُرُوف الإِضَافَة لِأَن أخْلص الإضافات وأصحها إِضَافَة الملك إِلَى المَالِك وَسَائِر الإضافات مُضَارعة لَهَا.

وَقد تكون للاختصاص وَلَا ملك كـ (الحَمد لله) لِأَن هَذَا مِمَّا لَا يتَمَلَّك.

وَالمذهب الصَّحِيح من المذَاهب أَن العَامِل فِي المُضَاف إِلَيْهِ هُوَ المُضَاف لَكِن بنيابته عَن حرف الجَرّ وَكَونه قَايِما مقَامه ومكونه بَدَلا مِنْهُ) (١).

و(المضاف هو الاسم المجعول كجزء لما يليه خافضا له بمعنى فى إن حسن تقديرها وحدها وبمعنى من إن حسن تقديرها مع صحة الإخبار عن

---

(١) ـ **الكليات** للكفوى: ١٣٤.

الأول بالثانى وبمعنى اللام تحقيقا أو تقديرا فيما سوى ذينك. ويزال ما فى المضاف من تنوين أو نون تشبهه. وقد يزال منه تاء التأنيث إن أُمِن اللبس.

ش: الاسم المجعول كجزء لما يليه يعمّ الموصول والمركب تركيب مزج والموصوف بصفة لازمة ويخرج الثلاثة تقييد المجعول بكونه خافضا فيختص المضاف بالجدّ.

وقلت: كجزء لما يليه ولم أقل: كجزء اسم لأن ثانى جزءى المضاف قد يكون جملة وحرفا مصدريا وما يلى يعمّ الاسم وإيّاهما فكان بالذكر أولى. ثم بينت أن الإضافة على ثلاثة أقسام: إضافة بمعنى فى وإضافة بمعنى من وإضافة بعنى اللام.

وقد أغفل النحويون التى بمعنى فى وهى ثابتة فى الكلام الفصيح بالنقل الصحيح كقوله تعالى: (وَهُوَ أَلَدُّ الخِصامِ) [البقرة: ﴿٢٠٤﴾] وكقوله تعالى: (لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) [البقرة: ﴿٢٢٦﴾] وقوله تعالى: (يَا صاحِبَيِ السِّجْنِ) [يوسف: ﴿٤١﴾] وقوله تعالى: (بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ والنَّهَارِ) [سبأ: ﴿٣٣﴾] ومنه قول النبى صلى الله عليه وسلم: (فَلَا يَجِدُونَ أَحَداً أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ المَدِينَةِ) (١) وقول العرب: شهيد الدار وقتيل الكربلاء ومنه قول الشاعر:

لهم سَلَفٌ شمٌّ طوالٌ رماحُهم ... يسيرون لا ميلَ الركوب ولا عُزْلا

وأما الإضافة بمعنى (من) فمضبوطة بكون المضاف بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه والإخبار به عنه كثوب خزّ وخاتم فضّة فالثوب بعض الخزّ ويصح إطلاق اسمه عليه والإخبار به عنه وكذلك الخاتم بالنسبة إلى الفضة. ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات والمقادير إلى

---

(١) ـ رواه الترمذى فى أبواب العلم باب ما جاء فى عالم المدينة (٢٦٨٠).

المقدرات. فأما نحو يد زيد فالإضافة فيه بمعنى اللام لا بمعنى (من) لامتناع الإخبار فيها بالثانى عن الأول وإن كان الأول بعضا للثانى. وكذا الإضافة فى نحو يوم الخميس هى أيضا بمعنى اللام لا بمعنى (من) لكون الأول ليس بعضا للثانى وإن كان الإخبار فيها بالثانى عن الأول غير ممتنع.

هذا معنى قول ابن السراج رحمه الله وهو الصحيح لا قول ابن كيسان والسيرافى فإنهما جعلا إضافة كل إلى بعض بمعنى (من) على الإطلاق.

وإذ قد انضبطت مواضع الإضافة التى بمعنى (فى) ومواضع الإضافة التى بمعنى (من) فيلعلم أن كل إضافة سواهما فهى بمعنى اللام وإن لم يحسن تقدير لفظها نحو زيد عند عمرو وعمرو عند خالد فلا يخفى أن لفظ اللام لا يحسن تقديره هنا ومع ذلك يحكم بأن معناها مراد كما حكم بأن معنى (من) فى التمييز مراد وإن لم يحسن تقدير لفظها. وأن معنى (فى) فى الظرف مراد وإن لم يحسن تقدير لفظها. وقد يحسن تقدير (من) وتقدير اللام معاً ويجعل الحكم للام لأنها الأصل ولذلك اختصت بجواز إقحامها بين المضاف والمضاف إليه فى نحو:

يا بُؤسَ للحربِ التى ... وَضَعَتْ أراهِطَ فاستراحوا

أراد يابؤس الحرب.

ودخل فى قولى: ويزال ما فى المضاف من تنوين المنون لفظا كغلام والمنون تقديرا كأساورَ.

فإنك إذا قلت: أساورُ فضةً بالنصب فالتنوين مقدر الثبوت وإذا قلت: أساورُ فضةٍ بالجرّ فإن الذى كان ثبوته مقدّرا صار حذفه مقدّرا ولذلك لا ينون فى الاضطرار بخلاف الذى تنوينه مقدر الثبوت فإنه ينوّن فى الاضطرار.

ودخل فى قولى: أو نون تشبهه نونا المثنى والمجموع كصاحبَيْن ومكرمين ونون الجاريتين مجراهما فى الإعراب كاثنين وعشرين فإن نونيهما تحذفان للإضافة لجريانهما مجرى المثنى والمجموع على حدّه فيقال: اقبض اثنيك وعشريك كما يقال اذكر صاحبتيك ومكرميك. ولا خلاف فى إضافتهما إلى غير مميزهما. وإنما تمنع إضافتهما إلى مميزها إلا فى الاضطرار) [1].

(والإضافة: نسبة شىء إلى شىء وذلك على ضربين: إضافة فعل أو معناه إلى اسم وذلك لا يكون إلا بواسطة حرف الجر نحو مررت بزيد وزيد فى الدار.

والثانى: إضافة اسم إلى اسم وذلك أن تجمع بينهما فتجر الثانى منهما بالأول وتسقط التنوين ونونى التثنية والجمع من الأول فتقول: غلام زيد وصاحباك وصالحو قومك ويسمى الأول مضافاً والثانى مضافاً إليه وهو لا يكون إلا مجروراً وهذه الإضافة تسمى معنوية وهى التى بمعنى اللام أو بمعنى المضاف ولهذا لا يجوز فيه الألف واللام فلا يقال الغلام زيد.

وأما اللفظية فهى إضافة الصفة إلى فاعلها أو مفعولها وحكمها التخفيف لا التعريف ولهذا يجوز الجمع بينها وبين الألف واللام نحو الحسن الوجه والضارب الرجل وفى التنزيل: (والمُقِيمِى الصَّلاةِ) [الحج: ٣٥]) [2].

---

(1) ـ شرح التسهيل لابن مالك ٣: ٢٩.

(2) ـ **المغرب فى ترتيب المعرب للمُطَرِّزِى**: ٥٢.

المبحث الثالث: أنواع الإضافة:

(الإِضافة على ضربين: إِضافة محضة وغير محضة.

فالمحضة: المقدَّرة باللام كقولك: دار زيدٍ: أى دارٌ لزيد.

وغيرُ المحضةِ على ضربين: إِضافة جنس مقدرة بـ (مِن) وإِضافة غير مقدرة بـ (مِن).

فالأول: كقولك: ثوب خزٍّ وخاتم فضة: أى ثوبٌ من خز وخاتم من فضة. ونحو ذلك الإِضافة إِلى المعدودات كقولك: ثلاثة أثواب وخمسة أمداد. المعنى: ثلاثة من الأثواب وخمسة من الأمداد.

والثانى كقولك: حسن الوجه وكثير المال وكُلُّ القوم وأفضل الناس وغير واحد وسوى رجل وويح زيد وخلف عمرو ونحو ذلك.

والإِضافة تمنع من تنوين المضاف وإِثبات نون التثنية والجمع فيه كقولك ضارب زيد وضاربا زيد وضاربو زيد.

والألف واللام كذلك. إِلا أن يُراد الانفصال فيجوز إِثباتهما كقولك: الحسن الوجه والكثير المال ونحوه لأن المعنى الذى حسن وجهه وكثر ماله)[1].

(وَإِضَافَة المصدر كلهَا معنوية إِلَّا إِذا كَانَ بِمَعْنى الفَاعِل أَو المَفْعُول.

وَحكم الإِضَافَة المعنوية تعرف المُضَاف وَلِهَذَا لَا يجوز فِيهِ الألف وَاللَّام فَلَا يُقَال: (الغُلَام زيد).

وَأما اللفظية الَّتِي هِيَ إِضَافَة الصّفة إِلَى فاعلها أَو مفعولها فحكمُها التَّخْفِيفُ لَا التَّعْرِيفُ وَلِهَذَا يجوز الجمع بَينهَا وَبَين الألف وَاللَّام نَحْو

---

[1] ـ شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم للحميرى ٦: ٢٩٠٤.

(الحسن الوَجْه) و (الضَّارِب الرجل) وَفِي التَّنْزِيل: (والمُقِيمِى الصَّلاةِ) [الحج: ٣٥].

وَالإِضَافَة المعنوية عِنْد التَّحْلِيل تعود إِلَى تركيب وصفى أَلا ترى أَن (غُلَام زيد) عِنْد التَّحْلِيل (غُلَام لزيد) بِمَعنى (كَائِن لزيد) و (ضرب اليَوْم) (ضرب فِي اليَوْم) أَى (كَائِن فِيهِ)) (١).

(وَالإِضَافَة المَحْضَة على ضَرْبَيْنِ: إِضَافَة اسْم إِلَى اسْم هُوَ بعضه لبَيَان جنس المُضَافِ لا لتعريف شخصه وَيقدر لذَلِك بِـ (من) نَحْو: (ثوب خَز) و(بَاب سَاج) وَإِضَافَة اسْم إِلَى اسْم غَيره بِمَعْنى اللَّام لتعريف شخص المُضَاف وتخصيصه فالتعريف نَحْو: (غُلَام زيد) والتخصيص نَحْو (رَاكب فرس) فَالمُرَاد بِالإِضَافَة الأولى التَّبْعِيض وَأَن الثَّانِي من الأول وبالثانية الملك أَو الِاخْتِصَاص.

والمضاف يكتَسب من المُضَاف إِلَيْهِ التَّخْصِيص نَحْو: (غُلَام رجل) والتعريف نَحْو: (غُلَام زيد) وَالجِنْس نَحْو: (غُلَام الرجل) والتذكير نَحْو:

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى ... وعقل عاصى الهوى يزْدَاد تنويرا) (٢).

(والإضافة قسمان: معنوية ولفظية فالمعنوية تسمى المحضة واللفظية تسمى غير المحضة...

أما المحضة: فهى التى لا ينوى بها انفصال المضاف من المضاف إليه وهى بمعنيين: معنى اللام ومعنى (من) فالأول: كقولك: غلام رجل ودار زيد أى: غلام لرجل ودار لزيد.

---

(١) ـ **الكليات** للكفوى: ١٣٣.

(٢) ـ **الكليات** للكفوى: ١٣٣.

والثانى: كقولك: باب مباح وثوب كتان. أى: باب من ساج أو ثوب من كتاب.

ويفصل بين النوعين: أن المضاف بمعنى اللام لا يسمى باسم المضاف إليه فالدار لا تسمى زيداً والمضاف بمعنى (من) يسمى باسم المضاف إليه فالباب من الساج ساج أورده أبو على فى الإيضاح.

وذكر عبد القاهر أن من الإضافة المحضة ما يكون بمعنى (فى) قولهم: فلان ثبت الغدر ولا يمتنع حمله على اللام بأن تكون صفته بالثبوت مختصة بهذا المكان...

واعلم أن الإضافة المحضة لما لم تكن فى نية الانفصال اكتسى المضاف فيها كثيراً من أحكام المضاف إليه وجملة ذلك سبعة ذكر أبو الفتح منها أربعة ولم يمثل وأنا أسوقها ممثلة:

الأول: التنكير فإذا أضفت معرفة إلى نكرة تنكرت كقولك: (زيد رجل) فهو قبل الإضافة معرفة ولما أضفته ميزته عن زيد امرأة.

الثانى: التخصيص وهو فى إضافة النكرة كقولك: (غلام رجل) لأن غلام رجل أخص من غلام.

الثالث: التأنيث كقولهم: (ذهبت بعض أصابعه) لأن بعضا مذكر فلما أضافوه إلى الأصابع أنث لأنه أصبع. قال الأعشى:

وتشرق بالقول الذى قد أذعته ... كما شرقت صدر القناة من الدم

والصدر مذكر فلما أضافوه إلى القناة أُنِّث لأنه يسمى قناة فهذه الثلاثة الفائتة.

وأما الأربعة الباقية: فالأول: التعريف وذلك كقولك: (غلام زيد) وكل نكرة أضيفت إلى معرفة تعرفت إلا أسماء أوغلت فى الإبهام.

الثانى: الاستفهام وذلك كقولك: رزق كم رجلاً أطلقت وغلام من أنت يدلك على أنه اكتسى معنى الاستفهام أنك لو جئت بالألف أدخلتها على الاسم فكنت تقول: أرزق عشرين رجلاً أطلقت وأغلام زيد أنت.

الثالث: المجازاة وذلك كقولك غلام من تضرب أضرب يدلك على أنه اكتسى معنى الجزاء أنك لو جئت بحرف الشرط لوليه فعله فكنت تقول: إن تضرب غلام زيد أضرب.

الرابع: العموم وذلك كقولك: عندى غلام كل رجل لأن كُلّاً معناها العموم.

وأما الإضافة غير المحضة فأربعة أضرب: الأول: إضافة اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال كقولك: هذا ضارب زيد الآن وهذا شاتم عمرو غداً والتقدير فيه الانفصال ولذلك سميت غير محضة كأنك قلت: ضارب زيداً وشاتم عمرا ويدلك على أن التقدير فيها الانفصال أنها تكون صفة للنكرة وموصوفة بالنكرة فالأول: كقوله عز وجل: (فَلَمَّا رَأَوْهُ عارِضاً مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قالُوا هَذَا عارِضٌ مُمْطِرُنا) [الأحقاف: ٢٤] فوصف عارضاً فى الموضعين بالمضاف فدلَّ على أن الإضافة فى تقدير الانفصال...

الثانى: إضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل كقولك: (حسن الوجه) و(شديد الساعد) وهذه أيضاً فى تقدير الانفصال لأنك تصف بها النكرة كقولك: (مررت برجل حسن الوجه).

الثالث: إضافة أفعل التفضيل إلى ما هو بعض له نحو قولك: زيد أفضل القوم واختلف النحويون فى هذه الإضافة فذهب الأكثرون إلى أنها فى تقدير الانفصال وهو قول عبد القاهر لأنك تصف بها النكرة كقولك: (مررت برجل أفضل القوم).

وقال قوم: إنها ليست فى تقدير الانفصال لأنها قد أثرت معنى البعضية وبيان ذلك أنك إذا قلت: (زيد أفضل من القوم) لم يجب أن يكون من القوم. فإذا أضفت وجب أن يكون منهم ويدلك على صحة ذلك أنك تقول: (الملائكة أفضل من البشر) ولا تقول: (الملائكة أفضل البشر) لأنهم ليسوا بشراً وتقول: (الحرير ألين من الكتان) ولا تقول: (الحرير ألين الكتان) ولا يجوز أن تضيف أفعل التفضيل) [٥].

(أما الإضافة اللفظية فضابطها أن يكون المضاف صفة شبيهة بالمضارع فى كونها للحال أو الاستقبال والمضاف إليه معمولا لتلك الصفة. والمراد بالصفة اسم الفاعل كضارب زيد ومخرج عمرو.

واسم المفعول كمضروب العبد ومُرَوّع القلب ومعطى الدينار.

والصفة المشبهة كحسن الوجه وعظيم الخلق وقليل الحظ. وكما تسمى هذه الإضافة لفظية كذلك تسمى غير محضة لأنها فى تقدير الانفصال وحكمها أنها لا تفيد المضاف تعريفا ولا تخصيصا.

وإنما لم تفده تعريفا لأنه وصف بها النكرة فى قوله تعالى: (هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ) [المائدة: ٩٥] فإن (بالغ) وقع صفة ل (هديا) وهو نكرة...

وإنما لم تفده تخصيصا لأن أصل قولنا: (ضاربُ زيدٍ) ضاربٌ زيداً فالاختصاص حاصل قبل الإضافة.

وإنما تفيد أمرا لفظيا كما قدمنا وهو التخفيف أو رفع القبح. أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر أو المقدّر أو نون التثنية أو الجمع.

---

(٥) ـ باختصار من: توجيه اللمع: ٢٥٢.

وأما رفع القبح ففى مثل قولك: (مررت بالرجلِ الحَسَن الوجْه) فإن فى جره تخلّصا من قبح رفعه لخلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف.

ولهذا يمتنع الجر إذا كان هناك ضمير يعود على الموصوف نحو (الحسن وجهُهُ). ومن قبح نصبه بإجراء وصف القاصر مُجرى وصف المتعدى.

ولهذا يمتنع الجر إذا كان للنصب جهة أخرى نحو (الحَسَن وجهاً) فإن النكرة تُنصب تمييزا.

وأما المعنوية وتسمى المحضة فهى ما عدا اللفظية وأشار إلى ذلك بقوله: (وإلا فمعنوية محضة).

وأما حكمها فجعلها المصنف بالنسبة إليه نوعين:

نوع يفيد التعريف تارة والتخصيص أخرى ونوع لا يفيد إلا التخصيص.

فأما النوع الأول فهو ما لم يكن المضاف فيه شديد الإبهام أى متوغلا فيه ولا واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو (غلام زيد) فيفيد تعريف (غلام) بإضافته إلى (زيد) و(غلام امرأة) فيفيد تخصيصه بإضافته إلى (امرأة).

وأما النوع الثانى فقد علمت أنه قسمان:

القسم الأول: الشديد الإبهام ك (غير) و (مثل) و (خِدْن) بكسر الخاء وسكون الدال بمعنى صاحب وك (حَسْب).

القسم الثانى: الواقع موقع نكرة لا تقبل التعريف كجاء وحده فهذا المضاف وقع موقع الحال والحال لا يكون معرفة.

و (كمْ ناقةٍ وفَصيلِها).

فهذا المضاف وهو (فصيلها) واقع موقع النكرة التى لا تقبل التعريف لأن (كم) لا تجر المعارف.

ومثله: (رُبّ رجلٍ وأخيه) فهذا المضاف وهو (أخيه) واقع موقع نكرة لا تقبل التعريف أصلا لأن (رُبّ) لا تجر المعارف أيضا.

ومن ذلك (لا أبا له) بتقدير اللام زائدة فاصلة بين المتضايفين... فإنه واقع موقع نكرة لا تقبل التعريف لأن (لا) لا تعمل فى معرفة.

فهذا النوع بقسميه لا تفيد فيه الإضافة تعريفا أصلا وإنما مفادها فيه التخصيص لا غير) [1].

سبب تسمية الإضافة بـ: محضة ومعنوية وغير محضة ولفظية.

سُمَّيت مَحْضَة لأنها خالصة من تقدير الانفصال عن الإضافة ففى قولك: كتاب زيدٍ لا يمكن ترك الإضافة وإعراب (زيد) فى هذا المثال إعراباً آخر.

وسُمَّيت الإضافة مَعْنَوِيَّة لأنها أفادت المضاف أمراً معنويّا وهو: التعريف أو التخصيص.

أما غير المحضة فهى على تقدير الانفصال عن الإضافة لأنه فى قولك: هذا ضاربُ زيد الآن يمكن ترك الإضافة وإعراب (زيد)مفعولا به فتقول: هذا ضاربٌ زيداً ولذلك سمِّيت غير محضة.

وسميّت لَفْظِيَّة لأنها تُفيد أمراً لفظيّا وهو التخفيف فى اللفظ بحذف التنوين والنون [2].

(وقيل: الإضافة فى كلام العرب على عشرة أَنواع.

الأَوّل: إضافة البعض إلى الكلّ كماءِ النَّهر وماءِ البحر.

الثانى: إضافة السّبب كآلة الخيَّاط وأَداة الحياكة.

الثالث: إضافة المِلْك كدار زيد وعبد عمرو.

---

(1) ـ **شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب للجَوجَرى ص: 456.**

(2) ـ الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب

الرّابع: إضافة النَّسب كابن جعفر وابن بكر.

الخامس: إضافة الشركة كزوجة زيد وقرين عمرو.

السادس: إضافة الجزءِ نحو يده ورجله.

السّابع: إضافة الصّفة نحو عِلمه وقدرته.

الثَّامن: إضافة العمل إلى العامل نحو صلاته وصيامه.

التَّاسع: إضافةُ المُكْنةِ والقُدْرَةِ: (عِباداً لَنا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ) [الإسراء: ۵].

العاشر: إضافة التخصيص: (وَعِبادُ الرَّحْمنِ) [الفرقان: ۶۳].

وقد أَضاف الله - عزَّ وجلّ - إلى نفسه فى القرآن والسنَّة عشرين شيئاً على سبيل التشريف والتبجيل: كلماتُ القرآن: (مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ) [لقمان: ۲۷] العرش المجيد: (وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ) [الحاقة: ۱۷]. محمّد المصطفى: (مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللهِ) [الفتح: ۲۹]. كلمة الحمد: الحَمْدُ لِلهِ. كلمات التحيّات: (التَّحِيَّاتُ للهِ). شهر رجب: رجب شهر الله. النِّعمة والمِنَّة على الخَلْق (وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ اللهِ) [إبراهيم: ۳۴] ناقة صالح: (نَاقَةَ اللهِ) [الشمس: ۱۳]. المساجد: (وَأَنَّ المساجدَ لِلَّهِ) [الجن: ۱۸]. دين الإسلام (أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الخَالِصُ) [الزمر: ۳]. الكعبة المعظَّمة. (وَطَهِّرْ بَيْتِيَ) [الحج: ۲۶]. الاسم الشَّريف: (تَبَارَكَ اسمُ رَبِّكَ) [الرحمن: ۷۸] الرّوح المطهَّر: (وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي) [ص: ۷۲]. خِلْقَة الخَلْق على ملَّة التوحيد: (فِطْرَتَ اللهِ) [الروم: ۳۰]. عَلَامة الإيمان على المؤمنين: (صِبْغَةَ اللهِ) [البقرة: ۱۳۸] صوم رمضان: الصّوم لى. عيسى بن مريم) (۱).

(۱) ـ بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادى ۲: ۳۶.

الفصل الثانى

قواعد الإضافة عند المفسرين:

المبحث الأول: قواعد فى معانى الإضافة

١ـ قاعدة: (قد تَأتِي الإضافةُ للتَّوكِيدِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الواحدى فعند قوله تعالى: (عَلَيْهِمْ دَايِرَةُ السَّوْءِ) [التوبة: ٩٨] قال: (ومن ضم السين أراد بالسوء: المضرة والشر والمكروه والبلاء كأنه قيل: عليهم دائرة الهزيمة والمكروه وبهم يحيق ذلك) وعلى هذا القياس تقول: رجل السوء قال: وذا ضعيف ودائرة السوء أحسن من رجل السوء والرجل لا يضاف إلى السوء كما يضاف هذا.

قال أبو على الفارسى: (الدائرة لو لم تضف إلى السوء أو السوء عرف منها معنى الشر لأن الدائرة من دوائر الدهر تستعمل للمكروه ووجه الإضافة هاهنا التوكيد والزيادة فى التبيين كقولك: لَحْيَا رأسه وشمس النهار فأما السوء فإنه يراد به الرداءة والفساد ودائرة السوء: دائرة الضرر والمكروه.

وقال يمان: (عليهم يدور البلاء والحزن فلا يرون فى محمد ودينه إلا ما يسوؤهم)) [٥].

---

(٥) ـ التفسير البسيط ١١: ١٦.

٢ـ قاعدة: (إذا كانت الإضافةُ مَنوِياً بها الانفصالَ فإنَّ الإضافةَ لا تُكسِبُه تَعريفاً)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم أبو حيان عند قوله تعالى: (مَالِكِ يَومِ الدِّينِ) قال أبو حيان: (ومن قرأ بجر الكاف فعلى معنى الصفة فإن كان بلفظ ملك على فعل بكسر العين أو إسكانها أو مليك بمعناه فظاهر لأنه وصف معرفة بمعرفة وإن كان بلفظ مالك أو ملاك أو مليك محولين من مالك للمبالغة بالمعرفة ويدل عليه قراءة من قرأ ملك يوم الدين فعلا ماضيا وإن كان بمعنى الاستقبال وهو الظاهر لأن اليوم لم يوجد فهو مشكل لأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فإنه تكون إضافته غير محضة فلا يتعرف بالإضافة وإن أضيف إلى معرفة فلا يكون إذ ذاك صفة لأن المعرفة لا توصف بالنكرة ولا بدل نكرة من معرفة لأن البدل بالصفات ضعيف. وحل هذا الإشكال هو أن اسم الفاعل إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز فيه وجهان: أحدهما ما قدمناه من أنه لا يتعرف بما أضيف إليه إذ يكون منوياً فيه الانفصال من الإضافة ولأنه عمل النصب لفظا. الثانى: أن يتعرف به إذا كان معرفة فيلحظ فيه أن الموصوف صار معروفاً بهذا الوصف وكان تقييده بالزمان غير معتبر وهذا الوجه غريب النقل لا يعرفه إلا من له اطلاع على كتاب سيبويه وتنقيب عن لطائفه. قال سيبويه رحمه الله تعالى وزعم يونس والخليل أن الصفات المضافة التى صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة وذلك معروف فى كلام العرب انتهى. واستثنى من ذلك باب الصفة المشبهة فقط فإنه لا يتعرف بالإضافة نحو حسن الوجه. ومن رفع الكاف ونون أو لم ينون فعلى القطع إلى الرفع.

ومن نصب فعلى القطع إلى النصب أو على النداء والقطع أغرب لتناسق الصفات إذ لم يخرج بالقطع عنها) [1].

وعند قوله تعالى (وَالمُقِيمِى الصَّلَاةِ) [الحج: ٣٥] قال الواحدى: (ويحتاج هاهنا إلى أن نذكر طرفاً من شرح باب الإضافة مع الألف واللام.

قال أبو على فى كتاب الإيضاح: إذا ألحقت الألف واللام اسم الفاعل قلت: هذا الضارب زيداً ولا يجوز إضافة الضارب إلى زيد. فإن ثنيت قلت: الضاربان زيداً فإن حذفت النون قلت: الضاربا زيد وكذلك الجميع وقد يجوز إذا حذفت النون من اسم الفاعل فى الاثنين والجميع إذا ألحقته الألف واللام أنْ تنصب فتقول: الضاربو زيداً وهكذا أنشدوا:

الحافظو عورة العشيرة

قال: والأكثر الجر كما قال تعالى: (وَالمُقِيمِى الصَّلَاةِ) هذا كلامه.

ومعنى الضارب زيداً أى: الذى ضرب زيداً ولا تجوز الإضافة فى هذا ويجوز فى التثنية والجمع نحو: الضاربا زيد والضاربو زيد وذلك لأنَّ زيداً فى التثنية والجمع يعاقب نون التثنية والجمع والنون قد تكون مع الألف واللام وزيد فى الضارب زيد لا يعاقب تنويناً لأنه لا يكون التنوين مع الألف واللام فلا يكون فى الإضافة فائدة وذلك أن الغرض فى الإضافة اللفظية أن يحذف التنوين فيحصل فى اللفظ اختصار وتخفيف بسقوط التنوين ويعاقبه المفعول المنصوب فينجرّ لقيامه مقام التنوين فى اللفظ وليس فى الضارب تنوين فيحذف لذلك فإذا قلت: الضارب زيد كنت قد عدلت عن الأصل الذى هو النصب لغير غرض لفظى ولا حقيقى وفى التثنية والجمع جاز

---

(١) ـ البحر المحيط ٦: ٣٨.

الإضافة فى اللفظ وعلى هذا قوله عز وجل: (والمُقِيمِى الصَّلاةِ) [الحج: ٣٥] كما قال: الفاتحو باب الأمير المبهم وأما من قال: الضاربا زيدا والضاربو زيدا فإنه لم يحذف النون لأجل الإضافة ولكنه يحذفه لطول الاسم ولا يجعل لحذفه تأثيراً فى الحكم ويبقى النصب على أصله كالبيت الذى أنشده سيبويه والأصل فى حذف النون لامتداد الاسم فى بيت الكتاب

أبنى كليب إن عمى اللذا قتلا ... الملوك وفككا الأغلالا

أراد اللذان فحذف النون لطول الاسم بالصلة إذ قد اجتمع الذى والفعل والفاعل والمفعول لأن جميع ما يتعلق بالموصول واصل فى جملته وجار مجرى الجزء من الاسم ألا ترى أن تقديمه ممتنع والأحسن إذا حذفت النون الكسر لأجل أن النون إذا حذف وجب أن يكون له أثر فى اللفظ وإذا قصد النصب وجب أن تبقى النون لفظاً غير أن الذى ينصب مع الحذف لا يعتد بالحذف حرصاً على إبقاء لفظ النصب.

هذا الذى ذكرنا شرح ما ذكره أبو إسحاق مجملاً وهو مذهب البصريين.

وقال الفراء: إنَّما جاز النصب مع حذف النون لأنَّ العرب لا تقول فى الواحد إلا بالنصب. فيقولون: هو الآخذ حقه ينصبون الحق لا يقولون إلا ذلك والنون مفقودة فبنوا الاثنين والجميع على الواحد فنصبوا بحذف النون والوجه فى الاثنين والجميع الخفض لأنَّ نونهما قد تظهر إذا شئت وتحذف إذا شئت وهى فى الواحد لا تظهر فلذلك نصبوا ولو خفض فى الواحد لجاز ذلك ولم أسمعه إلا فى قولهم: الضّارب الرجل فإنّهم يخفضون الرجل وينصبونه فمن خفضه شَبَّهَه بمذهب قولهم: مررت بالحسن الوجه فإذا أضافُوه إلى مكنّى قالوا: أنْت الضَّارِبُهُ وأنتما الضَّارِبَاهُ وأنتم الضَّاربوه. والهاء فى القضاء

عليها خفض فى الواحد والاثنين والجمع ولو نويت بها النصب كان وجهاً. وكان ينبغى لمن نصب أن يقول: هو الضارب إيّاه ولم أسمع ذلك. هذا كلامه.

وهو كما ذكرنا من مذهب البصريين إلا فى إضافة الواحد فإنه يجوزه وعندهم لا يجوز ذلك) (١).

وعند قوله سبحانه: (سَآتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ) [النمل: ٧] قال: (وقرئ قوله: (بِشِهَابٍ قَبَسٍ) بالتنوين وبالإضافة قال أبو إسحاق: فَمَنْ نَوَّن جعل قبس من صفة الشهاب. ومن أضاف فقال الفراء: هو مما يضاف إلى نفسه إذا اختلف الاسمان كقوله: (وَلَدَارُ الآخِرَةِ) [يوسف: ١٠٩]

قال أبو على: القبس يجوز أن يكون صفة ويجوز أن يكون اسماً غير صفة فأما جواز كونه وصفاً فلأنهم يقولون: قَبَسْتُه أَقْبِسُه قَبْساً والقَبْسُ: اسم للشيء المقبوس وكذلك الحَلْب قد يكون بمعنى: المحلوب والقَبَس ما اقتبست من قولهم: قَبَسْتُه ناراً إذا جئته بها. وإذا كان قوله: (قَبَسٍ) صفة فالأحسن التنوين لأن الموصوف لا يضاف إلى صفة.

وقال أبو الحسن: الإضافة أكثر وأجود فى القراءة كما تقول: دار آجُرٍّ وسوارُ ذهب قال: ولو قلت: سوار ذهبٌ ودارٌ آجرٌ كان عربياً والأكثر فى كلام العرب الإضافة.

قال أبو على: فأبو الحسن: جعل القبس غير صفة ألا ترى أنه جعله بمنزلة الآجرّ والذهب وليس واحد منهما صفة) (٢).

---

(١) ـ التفسير البسيط ١٥: ٣٠٥.

(٢) ـ التفسير البسيط ١٧: ١٦٢.

٣ـ قاعدة: (قد تكونُ الإضافةُ فى تقديرِ الانفصالِ والانفكاكِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الواحدى فعند قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ المَلَائِكَةُ ظَالِمِى أَنْفُسِهِمْ) [النساء: ٩٧] (قال الفراء: إن شئت جعلت (تَوَفَّاهُمُ) ماضياً ولم تضمر تاء مع التاء فيكون مثل قوله: (إِنَّ البَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا) [البقرة: ٧٠] وإن شئت كان على الاستقبال تريد: إن الذين تتوفاهم وكل موضع اجتمع فيه تآن جاز فيه إضمار إحداهما. ونحو هذا قال الكسائى والزجاج.

وقوله تعالى: (ظَالِمِى أَنْفُسِهِمْ) فى محل نصب على الحال المعنى تتوفاهم الملائكة فى حال ظلمهم أنفسهم وهو نكرة وإن أضيف إلى معرفة لأن المعنى على الانفصال كأنه قيل: ظالمين أنفسهم إلا أن النون حُذفت استخفافاً والمعنى معنى ثبوتها هذا قول الزجاج: (قال أبو الفتح: الإضافة فى كثير من كلامهم فى تقدير الانفصال والانفكاك كما تقول: باب الحسن الوجه والكريم الأب كله منوى فى الانفصال وإنما تقديره: الحسن وجهه والكريم أبوه. وكذلك اسم الفاعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال فهو وإن أضيف فى اللفظ مفصول فى المعنى وذلك نحو قوله تعالى: (هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا) [الأحقاف: ٢٤] و(هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ) [المائدة: ٩٥] و(غَيْرَ مُحِلِّى الصَّيْدِ) [المائدة: ١] و(ثَانِىَ عِطْفِهِ) [الحج: ٩] و(إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ) [القمر: ٢٧] و(فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ) [إبراهيم: ٤٧].

وعلى هذا قول جرير:

يا رُبَّ سائلنا لو كان يطلُبكم ... لاقى مباعدةً منكم وحِرْمانا

إنما هو ممطر لنا وبالغاً الكعبة وثانياً عطفه ورب سائل لنا لولا ذلك لم تدخل رب عليه ولا أجرى ممطرنا وصفاً على النكرة ولا نصب (ثَانِىَ عِطْفِهِ)

على الحال. وعلى هذا: ناقةٌ عبر الهواجر وفرس قيد الأوابد فالإضافة فى هذا كله لفظية غير معنوية) [1].

وعند قوله تعالى: (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ) [آل عمران: ١٨٥] قال الواحدى: (والإضافة فى (ذَائِقَةُ المَوْتِ) فى تقدير الانفصال لأنه لما يستقبل ولكن عاقبن الإضافة التنوين. والمعنى على التنوين كقوله: (غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ) [المائدة: ١] (هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ) [المائدة: ٩٥]) [2].

وعند قوله تعالى: (وَمَا أَنْتَ بِهَادِى العُمْيِ عَنْ ضَلَالَتِهِمْ) [النمل: ٨١] قال: (فالعمى: هم و(ضَلَالَتِهِمْ) كفرهم وجهالتهم. فالمعنى: ما أنت بمرشد من أعماه الله عن الهدى وأعمى قلبه عن الإيمان.

وقراءة العامة (بِهَادِى العُمْيِ) على اسم الفاعل مضافاً واسم الفاعل للحال أو للآتى وإذا كان كذلك كانت الإضافة فى نية الانفصال وقراءة حمزة: (تَهْدِى العُمْىَ) على الفعل وحجته قوله: (أَفَأَنْتَ تَهْدِى العُمْىَ) ومعنى الآية: إنك لا تهديهم لشدة عنادهم وفَرْط إعراضهم فإذا كان كذلك كان وجه القراءة: وما أنت تهدى العمى) [3].

وعند قوله سبحانه: (إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا) [النازعات: ٤٥] (قال الزجاج: أى إنما أنت فى حال إنذار من يخشاها وتنذر أيضاً فيما يستقبل من يخشاها ومفعل وفاعِلٌ إذا كان كل واحد منهما لما يستقبل وللحال نونته لأنه يكون بدلاً من الفعل والفعل لا يكون إلا نكرة وقد يجوز حذف التنوين

---

(1) ـ التفسير البسيط ١: ٥٣.

(2) ـ التفسير البسيط ١٥: ٧٠.

(3) ـ التفسير البسيط ١٧: ٩، ٢٩.

على الاستخفاف. والمعنى: معنى ثبوته فإذا كان لما مضى فهو غير منون ألبتة تقول: أنت منذر زيداً أى أنت أنذرت زيداً.

وقال الفراء: التنوين وتركه كلٌ صواب كقوله: (بَالِغُ أَمْرِهِ) [الطلاق: ٣] (وبالغٌ أمره. (مُوهِنُ كَيْدِ) [الأنفال: ١٨]) (ومُوهِنُ كيدِ).

وقال أبو على الفارسى: وجه التنوين أن اسم الفاعل للحال ويدل على ذلك قوله: (قُلْ إِنَّمَا أُنْذِرُكُمْ بِالوَحْيِ) [الأنبياء: ٤٥] ومَن أضاف استخف الحذف فحذف التنوين كقوله: (عَارِضاً مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ) [الأحقاف: ٢٤] ونحو ذلك بما جاء على لفظ الإضافة والمراد به الانفصال قال: ويجوز أن تكون الإضافة للمضى نحو: ضارب زيداً أمس لأنه قد فعل الإنذار) [٥].

وعند قوله تعالى: (قَالُوا أَجِئْتَنَا لِتَأْفِكَنَا عَنْ آلِهَتِنَا) [الأحقاف: ٢٢] قال القرطبى: (فيه وجهان: أحدهما: لتزيلنا عن عبادتها بالإفك. الثانى: لتصرفنا عن آلهتنا بالمنع قال الضحاك. قال عروة بن أذينة:

إن تك عن أحسن الصنيعة مأ ... فوكاً ففى آخرين قد أفكوا

يقول: إن لم توفق للإحسان فأنت فى قوم قد صرفوا. (فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا) هذا يدل على أن الوعد قد يوضع موضع الوعيد. (إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ) أنك نبى (قَالَ إِنَّمَا العِلْمُ) بوقت مجىء العذاب. (عِنْدَ اللَّهِ) لا عندى (وَأُبَلِّغُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ) عن ربكم. (وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْماً تَجْهَلُونَ) فى سؤالكم استعجال العذاب. (فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً) قال المبرد: الضمير فى (رَأَوْهُ) يعود إلى غير مذكور وبينه قوله: (عَارِضاً) فالضمير يعود إلى السحاب أى فلما رأوا السحاب عارضا. فـ (عَارِضاً) نصب على التكرير سمى بذلك لأنه يبدو فى

---

(٥) ـ التفسير البسيط ٢٣: ٢٠٣.

عرض السماء. وقيل: نصب على الحال. وقيل: يرجع الضمير إلى قوله: (فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا) فلما رأوه حسبوه سحابا يمطرهم وكان المطر قد أبطأ عنهم فلما رأوه (مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ) استبشروا. وكان قد جاءهم من واد جرت العادة أن ما جاء منه يكون غيثاً قاله ابن عباس وغيره. قال الجوهرى: والعارض السحاب يعترض فى الأفق ومنه قوله تعالى: (قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا) [الأحقاف: ٢٤] أى ممطر لنا لأنه معرفة لا يجوز أن يكون صفة لعارض وهو نكرة. والعرب إنما تفعل مثل هذا فى الأسماء المشتقة من الأفعال دون غيرها. قال جرير:

يا رب غابطنا لو كان يطلبكم ... لاقى مباعدة منكم وحرمانا

ولا يجوز أن يقال: هذا رجل غلامنا. وقال أعرابى بعد الفطر: رب صائمة لن تصومه وقائمة لن تقومه فجعله نعتا للنكرة وأضافه إلى المعرفة.

قلت: قوله: لا يجوز أن يكون صفة لعارض خلاف قول النحويين والإضافة فى تقدير الانفصال فهى إضافة لفظية لا حقيقية لأنها لم تفد الأول تعريفا بل الاسم نكرة على حاله فلذلك جرى نعتاً على النكرة. هذا قول النحويين فى الآية والبيت. ونعت النكرة نكرة. ورب لا تدخل إلا على النكرة. (بَلْ هُوَ) أى قال هود لهم. والدليل عليه قراءة من قرأ (قال هود بل هو) وقرئ (قل بل ما استعجلتم به هى ريح) أى قال الله: قل بل هو ما استعجلتم به ويعنى قولهم: (فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا) ثم بين ما هو فقال: (رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ) والريح التى عذبوا بها نشأت من ذلك السحاب الذى رأوه) [1].

([1]) ـ الجامع لأحكام القرآن ١٦: ٢٠٥.

وقال الباقولى: (هذا باب ما جاء فى التنزيل من أسماء الفاعلين مضافة إلى ما بعدها بمعنى الحال أو الاستقبال فمن ذلك قوله تعالى: (مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) الإضافة فيه إضافة غير تحقيقية وهو فى تقدير الانفصال والتقدير: مالك أحكام يوم الدين وإذا كان كذلك لم يكن صفة لما قبله ولكن يكون بدلاً.

فإن قلت: إنه أريد به الماضى فأضيف فجاز أن يكون وصفاً لما قبله والمعنى معنى المستقبل كما قال: (وَنادى أَصْحابُ الجَنَّةِ) [الأعراف: ﴿٤٤﴾].

فالوجه الأول أحسن لأنه ليس فى لفظه ما يدل على الماضى والشىء إنما يحمل فى المعنى على ما يخالف فى اللفظ نحو «نادى» يقال لفظه لفظ الماضى والمعنى المستقبل وهذا التقدير لا يصح فى (مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) إذ لا يقال: لفظه لفظ الماضى ومعناه المستقبل.

ومن ذلك قوله تعالى: (كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ المَوْتِ) [آل عمران: ﴿١٨٥﴾] لولا ذلك لم يجز خبراً على «كل» لأنه لا يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة.

نظيره فى الأنبياء [﴿٣٥﴾]: (كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ المَوْتِ وَنَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالخَيْرِ).

ومن ذلك قوله تعالى: (هَدْياً بالِغَ الكَعْبَةِ) أى: بالغاً الكعبة إضافة فى تقدير الانفصال أى هديا مقدرا به بلوغ الكعبة ليس أن البلوغ ثابت فى وقت كونه هديا فإنما الحال هنا كالحال فى قوله تعالى: (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِى الجَنَّةِ خالِدِينَ فِيها) [هود: ﴿١٠٨﴾] أى: مقدرين الخلود فيها.

ومثله: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجادِلُ فِى اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلا هُدىً وَلا كِتابٍ مُنِيرٍ ثانِيَ عِطْفِهِ) [الحج: ﴿٨﴾] أى: ثانياً عطفه والإضافة فى تقدير الانفصال لولا ذلك لم ينتصب على الحال.

ومن ذلك قوله تعالى: (وَلَا اللَّيْلُ سابِقُ النَّهارِ) [يس: ﴿٤٠﴾] أى سابق النهار. والتقدير به التنوين.

ومن ذلك قوله تعالى: (إِنَّكُمْ لَذائِقُوا العَذابِ الأَلِيمِ) [الصافات: ﴿٣٨﴾] أى: لذائقون العذاب الأليم فالنية به ثبات النون لأنه بمعنى الاستقبال.

ومن ذلك قوله تعالى: (هَلْ هُنَّ كاشِفاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكاتُ رَحْمَتِهِ) [الزمر: ﴿٣٨﴾] هو فى تقدير التنوين دليلة قراءة من نوّن ونصب «ضرّه» و «رحمته».

ومن ذلك قوله تعالى: (فَلَمَّا رَأَوْهُ عارِضاً مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ) [الأحقاف: ﴿٢٤﴾] أى: مستقبلاً أوديتهم.

ومثله ما بعده: (عارِضٌ مُمْطِرُنا) [الأحقاف: ﴿٢٤﴾] أى: عارض ممطر إيّانا لولا ذلك لم يجز وصفاً على النكرة.

ومن ذلك قوله: (إِنَّما أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشاها) [النازعات: ﴿٤٥﴾] دليله قراءة «يزيد» «منذر من يخشاها» بالتنوين.

فهذه الأسماء كلها إذا أضيفت خالفت إضافتها إضافة الماضى نحو قوله تعالى: (فالِقُ الإِصْباحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً) [الأنعام: ﴿٩٦﴾] لأن الإضافة فى نحو ذلك صحيحة وتوصف به المعرفة ألا ترى أن «فالق» صفة لقوله (ذلِكُمُ اللهُ) [الأنعام: ﴿٩٥﴾] وإنما صحَّت إضافته لأنه لا يعمل فيما بعده فلا يشبه الفعل وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال عمل فيما بعده لأنه يشبه «يفعل» بدليل أن «يفعل» أعرب.

فأما قوله تعالى: (وَاتَّقُوا اللهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلاقُوهُ) [البقرة: ﴿٢٢٣﴾] وقوله تعالى: (فَلَمَّا كَشَفْنا عَنْهُمُ الرِّجْزَ إِلى أَجَلٍ هُمْ بالِغُوهُ) [الأعراف: ﴿١٣٥﴾] وقوله تعالى: (وَتَحْمِلُ أَثْقالَكُمْ إِلى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بالِغِيهِ) [النحل: ﴿٧﴾] وقوله تعالى:

(إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ) [العنكبوت: ٣٣] وقوله تعالى: (إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ ما هُمْ بِبالِغِيهِ) [غافر: ٥٦] وقوله تعالى: (لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنا مَنْسَكاً هُمْ ناسِكُوهُ) [الحج: ٦٧].

فالهاء والكاف عند سيبويه فى موضع الجر بالإضافة لكف «النون» كما أن الظاهر فى قوله: (سابِقُ النَّهارِ) [يس: ٤٠] وقوله: (لَذائِقُوا العَذابِ) [الصافات: ٣٨] جر وإن كانت الإضافة فى تقدير الانفصال.

وعند الأخفش: الكاف والهاء فى موضع النصب بدليل قوله: (وَأَهْلَكَ) فنصب المعطوف فدل على نصب المعطوف عليه.

وسيبويه يحمل قوله: (وَأَهْلَكَ) على إضمار فعل كما يحمل: (وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ حُسْباناً) [الأنعام: ٩٦] على إضمار فعل.

وكذلك: (وَما كُنْتُ مُتَّخِذَ المُضِلِّينَ عَضُداً) [الكهف: ٥١] فسيبويه يعتبر المضمر بالظاهر.

وكما جاز: (ذلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حاضِرِى المَسْجِدِ الحَرامِ) [البقرة: ١٩٦] بجر «المسجد» وإضافة «حاضرى» إليه فكذا هذا والأخفش يدَّعى أن النون لا يمكن إظهارها هنا لا يجوز (مُنَجُّوكَ) ولا: (بالِغِيهِ) ولا: (بالِغُوهُ).

فافترق الحال بين الظاهر والمضمر.

وأما قوله: (فَتَبارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الخالِقِينَ) [المؤمنون: ١٤] ليس بوصف لله لأنه نكرة والإضافة فى تقدير الانفصال. بدليل تعلق الظرف به فى «أحوج ساعة».

و (أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ) [النحل: ١٢٥] وقد جاء:

ملك أضلع البرّية ما يو ... جد فيها لما لديه كفاء

فإن «أحسن» مرتفع ب «هو» لأنه موضع بناء.

وإن شئت كان بدلاً لأن إضافة «أفعل» فى تقدير «من». فإذا ثبت: زيد أفضل القوم والتقدير: أفضل من القوم فإضافته غير محضة لا يتعرف بها فوجب أن يكون «أحسن» بدلاً لا وصفاً.

ومن ذلك قوله: (وَخاتَمَ النَّبِيِّينَ) [الأحزاب: ٤٠] بالكسر اسم الفاعل ليكون معرفة فيشاكل المعطوف عليه ومن فتح فهو مصدر أى ذا ختم) [٥].

٤ـ قاعدة: (الغرضُ فى الإضافةِ التعريفُ والتخصيصُ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الواحدى وأبو السعود وابن منظور وابن عاشور.

فقد قال ابن منظور: (فإن سأَل سائل فقال: ما معنى حروف المعجم هل المُعْجَم صفةٌ لحروفٍ هذه أَو غير وصف لها فالجواب أَنَّ المُعْجَم من قولنا حروفُ المُعْجَم لا يجوز أَن يكون صفة لحروفٍ هذه من وجهين أَحدهما: أَن حروفاً هذه لو كانت غير مضافة إلى المُعْجَم لكانت نكرة والمُعْجَم كما ترى معرفة ومحال وصف النكرة بالمعرفة والآخر أَن الحروفَ مضافةٌ ومحال إضافة الموصوف إلى صفته والعلة فى امتناع ذلك أَن الصفة هى الموصوف على قول النحويين فى المعنى وإضافةُ الشىء إلى نفسه غير جائزة وإذا كانت الصفةُ هى الموصوف عندهم فى المعنى لم تجز إضافة الحروف إلى المعجم لأَنه غير مستقيم إضافةُ الشىءِ إلى نفسه قال: وإنما امتنع من قِبَلِ أَن الغَرَضَ فى الإضافة إنما هو التخصيصُ والتعريفُ والشىء لا تُعَرِّفُه نفسهُ لأَنه لو كان

---

(٥) ـ إعراب القرآن للباقولى ١: ٦٠.

معرفة بنفسه لما احتيج إلى إضافته إنما يضاف إلى غيره ليُعَرِّفَه وذهب محمد بن يزيد إلى أَن المُعْجَم مصدر بمنزلة الإعجام كما تقول أَدْخَلْتُه مُدْخَلاً وأَخْرَجْتُه مُخْرَجاً أَى إدخالاً وإخراجاً وحكى الأَخفش أَن بعضهم قَرَأَ ومن يُهِنِ اللهُ فما له من مُكْرَم بفتح الراء أَى من إكْرامٍ فكأَنهم قالوا فى هذا الإعْجام فهذا أَسَدُّ وأَصْوَبُ من أن يُذْهَب إلى أَن قولهم حُروف المُعْجَم بمنزلة قولهم: صلاةُ الأُولى ومسجد الجامع لأَن معنى ذلك صلاة الساعةِ الأُولى أَو الفَريضةِ الأُولى ومسجد اليوم الجامع فالأُولى غيرُ الصلاةِ فى المَعنى والجامعُ غيرُ المسجد فى المعنى وإنما هما صِفتان حُذف موصوفاهما وأُقيما مُقامَهما وليس كذلك حُروفُ المُعْجَم لأَنه ليس معناه حروفَ الكلامِ المعجم ولا حروف اللفظِ المعجم إنما المعنى أَن الحروفَ هى المعجمةُ فصار قولنا: حروف المعجم من باب إضافة المفعول إلى المصدر كقولهم: هذه مَطِيَّةُ رُكُوبٍ أَى من شأْنها أَن تُرْكَب وهذا سَهْمُ نِضالٍ أَى من شأْنه أَن يُناضَلَ به وكذلكَ حروفُ المعجم أَى من شأْنها أَن تُعجَم فإن قيل إن جميع الحروف ليس مُعْجَماً إنما المُعْجمُ بَعْضُها أَلا ترى أَنَّ الأَلفَ والحاء والدالَ ونحوها ليس معجماً فكيف استجازوا تسميةَ جميعِ هذه الحروفِ حُروفَ المعجم

قيل: إنما سُمّيت بذلك لأَن الشكل الواحدَ إذا اختلفتْ أَصواتُه فأَعْجَمْتَ بَعْضَها وترَكْتَ بعضَها فقد علم أَن هذا المتروكَ بغير إعجام هو غيرُ ذلك الذى مِنْ عادته أَن يُعْجَمَ فقد ارتفع أَيضاً بما فعَلُوا الإشكالُ والاسْتِبْهامُ عنهما جميعاً ولا فرقَ بين أَن يزولَ الاستبهامُ عن الحرفِ بإعْجامٍ عليه أَو ما يقوم مَقامَ الإعجام فى الإيضاح والبيان أَلا ترى أَنك إذا أَعْجَمْتَ الجيمَ بواحدةٍ من أَسفلَ والخاءَ بواحدةٍ من فَوْقُ وتركتَ الحاءَ غُفْلاً فقد عُلِمَ بإغْفالها أَنها ليست بواحدةٍ من الحرفين الآخَرَيْن أَعنى الجيمَ والخاء وكذلك الدالُ والذالُ

والصادُ وسائرُ الحروف فلما اسْتَمَرَّ البيانُ فى جميعها جاز تسميتُها حروفَ المعجم.

وسئل أَبو العباس عن حروف المعجم لِمَ سُمِّيَت مُعْجَماً فقال أَما أَبو عمرو الشَّيْبانىُّ فيقول: أَعْجَمْتُ أَبهمت وقال: والعَجَمِىُّ مُبْهَمُ الكلامِ لا يتبين كلامُه قال: وأَما الفراء فيقول هو من أَعْجَمْتُ الحروف قال: ويقال: قُفْلٌ مُعْجَم وأَمْرٌ مُعْجَم إذا اعْتاصَ قال وسمعت أَبا الهَيْثَم يقول: مُعجمُ الخَطِّ هو الذى أَعْجَمه كاتِبُه بالنقط تقول أَعْجَمْتُ الكتابَ أُعْجِمهُ إعْجاماً ولا يقال: عَجَمْتُه إنما يقال عَجَمْتُ العُودَ إذا عَضَضْتَه لتَعرِفَ صَلابتَه من رَخاوتِه وقال الليث: المعجم الحروفُ المُقَطَّعَةُ سُمِّيت مُعْجَماً لأَنها أَعجمية قال: وإذا قلت: كتابٌ مُعَجَّمٌ فإن تَعْجيمَه تنقيطُه لِكَىْ تسْتبِينَ عُجْمَتُه وتَضِحَ قال الأَزهرى: والذى قاله أَبو العباس وأَبو الهَيْثم أَبْيَنُ وأَوْضَحُ وفى حديث عطاء سُئل عن رجل لَهَزَ رجلاً فقَطَعَ بعضَ لسانه فعَجَمَ كلامَه فقال: يُعْرَضُ كلامُه على المُعْجَم فما نقَصَ كلامُه منها قُسِمَت عليه الدِّيةُ قال ابن الأَثير: حروف المعجم حروف أ ب ت ث سميت بذلك من التَّعْجيم وهو إزالة العُجْمة بالنقط وأَعْجَمْت الكتاب خلافُ قولك أَعْرَبْتُه) (٥).

وقال: (اختلف النحويون فى إِيَّاكَ فذهب الخليل إلى أَنَّ إِيَّا اسم مضمر مضاف إلى الكاف وحكى عن المازنى مثل قول الخليل قال أَبو علىّ: وحكى أَبو بكر عن أَبى العباس عن أَبى الحسن الأَخفش وأَبو إسحق عن أَبى العباس عن منسوب إلى الأَخفش أَنه اسم مفرد مُضْمر يتغير آخره كما يتغير آخر المُضْمَرات لاختلاف أَعداد المُضْمَرِينَ وأَنَّ الكاف فى إِيَّاكَ كالتى فى ذَلِكَ فى

(٥) ـ لسان العرب ١٢: ٥٣٨.

أَنه دلالةٌ على الخطاب فقط مَجَرَّدَةٌ من كَوْنِها عَلامةَ الضمير ولا يُجيزُ الأَخفش فيما حكى عنه إِيَّاكَ وإِيّا زَيْدٍ وإِيَّاىَ وإِيَّا الباطِل قال سيبويه: حدّثنى من لا أَتَّهِمُ عن الخليل أَنه سمع أَعرابيّاً يقول: إذا بلَغ الرجل السِّتّينَ فإِيَّاه وإِيَّا الشَّوابّ وحكى سيبويه أَيضاً عن الخليل أَنه قال: لو أَن قائلاً قال: إِيَّاك نَفْسِك لم أُعنفه لأَن هذه الكلمة مجرورة وحكى ابن كيسان قال: قال بعض النحويين: إِيَّاكَ بكمالها اسم قال: وقال بعضهم: الياء والكاف والهاء هى أَسماء وإِيَّا عِمادٌ لها لأَنها لا تَقُوم بأَنفسها قال: وقال بعضهم: إِيَّا ايم مُبْهَم يُكْنَى به عن المنصوب وجُعِلَت الكاف والهاء والياء بياناً عن المقصود لِيُعْلَم المُخاطَبُ من الغائب ولا موضع لها من الإِعراب كالكاف فى ذلك وأَرَأَيْتَك وهذا هو مذهب أَبى الحسن الأَخفش قال أَبو منصور: قوله: اسم مُبهم يُكْنى به عن المنصوب يدل على أَنه لا اشتقاق له وقال أَبو إسحق الزَّجاجُ: الكافُ فى إِيَّاكَ فى موضع جرّ بإضافة إِيَّا إليها إلا أَنه ظاهر يُضاف إلى سائر المُضْمَرات ولو قلت: إِيَّا زَيدٍ حدَّثت لكان قبيحاً لأَنه خُصَّ بالمُضْمَر وحكى ما رواه الخليل من إِيَّاهُ وإِيَّا الشَّوابّ قال ابن جنى: وتأَملنا هذه الأَقوال على اختلافها والاعْتِلالَ لكل قول منها فلم نجِد فيها ما يصح مع الفحص والتنقير غَيرَ قَوْلِ أَبى الحسن الأَخفش أَما قول الخليل: إِنَّ إيّا اسم مضمر مضاف فظاهر الفساد وذلك أَنه إِذا ثبت أَنه مضمر لم تجز إِضافته على وجه من الوجوه لأَن الغَرَض فى الإِضافة إنما هو التعريف والتخصيص والمضمر على نهاية الاختصاص فلا حاجة به إلى الإِضافة وأَمَّا قول من قال: إنَّ إِيَّاك بكمالها اسم فليس بقوىّ وذلك أَنَّ إيّاك فى أَن فتحة الكاف تفيد الخطاب المذكر وكسرة الكاف تفيد الخطاب المؤنث بمنزلة أَنت فى أَنَّ الاسم هو الهمزة والنون والتاء المفتوحة تفيد الخطاب المذكر والتاء المكسورة تفيد الخطاب

المؤنث فكما أَن ما قبل التاء فى أَنت هو الاسم والتاء هو الخطاب فكذا إيّا اسم والكاف بعدها حرف خطاب وأَمّا مَن قال: إن الكاف والهاء والياء فى إِيَّاكَ وإِيّاه وإِيَّاىَ هى الأَسماء وإِنَّ إِيَّا إنما عُمِدَت بها هذه الأَسماء لقلتها فغير مَرْضِىّ أَيضاً وذلك أَنَّ إِيَّا فى أَنها ضمير منفصل بمنزلة أَنا وأَنت ونحن وهو وهى فى أَن هذه مضمرات منفصلة فكما أَنَّ أَنا وأَنت ونحوهما تخالف لفظ المرفوع المتصل نحو التاء فى قمت والنون والأَلف فى قمنا والأَلف فى قاما والواو فى قامُوا بل هى أَلفاظ أُخر غير أَلفاظ الضمير المتصل وليس شىء منها معموداً له غَيْرُه وكما أَنَّ التاء فى أَنتَ وإن كانت بلفظ التاء فى قمتَ وليست اسماً مثلها بل الاسم قبلها هو أَن والتاء بعده للمخاطب وليست أَنْ عِماداً للتاء فكذلك إيّا هى الاسم وما بعدها يفيد الخطاب تارة والغيبة تارة أُخرى والتكلم أُخرى وهو حرف خطاب كما أَن التاء فى أَنت حرف غير معمود بالهمزة والنون من قبلها بل ما قبلها هو الاسم وهى حرف خطاب فكذلك ما قبل الكاف فى إِيَّاكَ اسم والكاف حرف خطاب فهذا هو محض القياس) (١).

وعند قوله تعالى: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) قال الواحدى: (أما قول الخليل: إن (إيا) اسم مضمر مضاف فظاهر الفساد وذلك أنه إذا ثبت أنه مضمر فلا سبيل إلى إضافة لأن الغرض فى الإضافة التعريف والتخصيص والمضمر على نهاية الاختصاص فلا حاجة به إلى الإضافة فهذا يفسد قول الخليل والمازنى جميعا وحكاية سيبويه فى إضافة (إيا) ليس سبيل مثله -مع قلته- أن يعترض به على السماع والقياس جميعا ألا ترى أنه لم يسمع منهم: (إياك وإيا الباطل)) (٢).

---

(١) ـ لسان العرب ١٥: ٤٣٦.

(٢) ـ التفسير البسيط ١: ٧٥٠.

وعند قوله تعالى: (لَلَّذِى بِبَكَّةَ) [آل عمران: ﴿٩٦﴾] قال أبو السعود: (خبرٌ لإنَّ وإنما أُخبر بالمعرفة مع كونِ اسمِها نكرةً لتخصُّصها بسببين الإضافةِ والوصفِ بالجملة بعدها أى لَلْبيتُ الذى ببكةَ أى فيها وفى ترك الموصوفِ من التفخيم مالا يخفى) (٥٠).

وعند قوله تعالى: (فَلَوْلا كانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَها إِيمانُها إِلَاّ قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنا عَنْهُمْ عَذابَ الخِزْيِ) [يونس: ﴿٩٨﴾] قال ابن عاشور: (والخزى: الإهانة والذل. وإضافة العذاب إلى الخزى يجوز كونها بيانية لأن العذاب كله خزى إذ هو حالة من الهلاك غير معتادة فإذا قدرها الله لقوم فقد أراد إذلالهم ويجوز أن تكون الإضافة حقيقة للتخصيص ويكون المراد من الخزى الحالة المتصورة من حلوله. وهى شناعة الحالة لمن يشاهدهم مثل الخسف والحرق والغرق وأشنع الخزى ما كان بأيدى أناس مثلهم وهو عذاب السيف الذى حل بصناديد قريش يوم بدر والذى كاد أن يحل بجميع قريش يوم فتح مكة فنجاهم الله منه كما نجى قوم يونس) (٥١).

وعند قوله تعالى: (وَلَقَدْ آتَيْنا إِبْراهِيمَ رُشْدَهُ) [الأنبياء: ﴿٥١﴾] قال ابن عاشور: (وإضافة الرشد إلى ضمير إبراهيم من إضافة المصدر إلى مفعوله أى الرشد الذى أرشده. وفائدة الإضافة هنا التنبيه على عظم شأن هذا الرشد أى رشدا يليق به ولأن رشد إبراهيم قد كان مضرب الأمثال بين العرب وغيرهم أى هو الذى علمتم سمعته التى طبقت الخافقين فما ظنكم برشد أوتيه من جانب الله تعالى فإن الإضافة لما كانت على معنى اللام كانت مفيدة

---

(٥٠) ـ إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ٢: ٦٠.

(٥١) ـ التحرير والتنوير ١١: ٢٩.

للاختصاص فكأنه انفرد به. وفيه إيماء إلى أن إبراهيم كان قد انفرد بالهدى بين قومه) [1].

وعند قوله تعالى: (الَّذِينَ هُمْ فِي صَلاتِهِمْ خاشِعُونَ) [المؤمنون: ٢] قال ابن عاشور: (وتقديم فى صلاتهم على خاشعون للاهتمام بالصلاة للإيذان بأن لهم تعلقاً شديداً بالصلاة لأن شأن الإضافة أن تفيد شدة الاتصال بين المضاف والمضاف إليه لأنها على معنى لام الاختصاص.

فلو قيل: الذين إذا صلوا خشعوا فات هذا المعنى وأيضا لم يتأت وصفهم بكونهم خاشعين إلا بواسطة كلمة أخرى نحو: كانوا خاشعين. وإلا يفت ما تدل عليه الجملة الاسمية من ثبات الخشوع لهم ودوامه أى كون الخشوع خلقا لهم بخلاف نحو: الذين خشعوا فحصل الإيجاز ولم يفت الإعجاز) [2].

وعند قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ. أُولَئِكَ أَصْحَابُ الجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) [الأحقاف: ١٣ـ ١٤] قال: (وأصحاب الجنة أدل على الاختصاص بالجنة من أن يقال: أولئك فى الجنة وأولئك لهم الجنة لما فى أصحاب من معنى الاختصاص وما فى الإضافة أيضاً) [3].

وعند قوله تعالى (قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلى طاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَماً مَسْفُوحاً أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقاً أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ باغٍ وَلا عادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) [الأنعام: ١٤٥] قال: (وإنما جاء المسند إليه فى جملة الجزاء وهو ربك معرفاً بالإضافة دون

---

(1) ـ التحرير والتنوير ١٧: ٩٢.

(2) ـ التحرير والتنوير ١٨: ١٠.

(3) ـ التحرير والتنوير ٢٦: ٢٨.

العلمية كما فى آية سورة البقرة [١٩٢] فإن الله غفور رحيم لما يؤذن به لفظ الرب من الرأفة واللطف بالمربوب والولاية تنبيها على أن الله جعل هذه الرخصة للمسلمين الذين عبدوه ولم يشركوا به وأنه أعرض عن المشركين الذين أشركوا معه غيره لأن الإضافة تشعر بالاختصاص لأنها على تقدير لام الاختصاص فلما عبر عن الغفور تعالى بأنه رب النبى عليه الصلاة والسلام علم أنه رب الذين اتبعوه وأنه ليس رب المشركين باعتبار ما فى معنى الرب من الولاية فهو فى معنى قوله تعالى: (ذلِكَ بِأَنَّ اللهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الكافِرِينَ لَا مَوْلى لَهُمْ) [محمد: ١١] أى لا مولى يعاملهم بآثار الولاية وشعارها ذلك لأن هذه الآية وقعت فى سياق حجاج المشركين بخلاف آية البقرة [١٧٢] فإنها مفتتحة بقوله: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّباتِ مَا رَزَقْناكُمْ) [٥].

٥ـ قاعدة: (الإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ لَا تُفِيدُ تَعرِيفاً)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم ابن عاشور فعند قوله تعالى: (فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِى إِلَى اللهِ قَالَ الحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللهِ آمَنَّا بِاللهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ. رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أَنْزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ) [آل عمران: ٥٢ـ ٥٣] قال: (وكان جواب الحواريين دالا على أنهم علموا أن نصر عيسى ليس لذاته بل هو نصر لدين الله وليس فى قولهم: نحن أنصار الله ما يفيد حصراً لأن الإضافة اللفظية لا

---

(٥) ـ التحرير والتنوير ٨: ١٤٠.

تفيد تعريفا فلم يحصل تعريف الجزأين ولكن الحواريين بادروا إلى هذا الانتداب) [٥].

فى الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب: (والإضافة اللفظية علامتها أن يكون المضاف صفة احتراز عما إذا لم يكن صفة نحو (غلام زيد) مضافة إلى معمولها احتراز عما إذا كانت مضافة إلى غير معمولها نحو: (مصارع البلد وكريم العصر) مثل (ضارب زيد) من قبيل إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله وحسن الوجه من قبيل إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها.

ولا تفيد أى: الإضافة اللفظية فائدة: إلا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها فى تقدير الانفصال فى اللفظ لا فى المعنى بأن يسقط بعض المعانى عن ملاحظة العقل بإزاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الإضافة.

والتخفيف اللفظى إمّا فى لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل (ضارب زيد) أو حكما مثل (حواجّ بيت الله) أو بحذف (نونى)التثنية والجمع مثل (ضاربا زيد وضاربو زيد) وإمّا فى لفظ المضاف إليه فقط بحذف.. الضمير واستتارة فى الصفة ﻛ (القائم الغلام) كان أصله (القائم غلامه) حذف الضمير من غلامه واستتر فى (القائم)وأضيف القائم إليه للتخفيف فى المضاف إليه فقط وإمّا فى المضاف والمضاف إليه معاً نحو (زيد قائم الغلام) أصله (زيد قائم غلامه) فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره فى الصفة.

---

(٥) ـ التحرير والتنوير ٣: ٢٥٦.

(ومن ثمة) أى: ومن جهة وجوب إفادة الإضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب (مررت برجل حسن الوجه) بإضافة الصفة إلى معمولها وجعلها صفة للنكرة.

فمن جهة أنها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب (مررت بزيد حسن الوجه) فلو أفادت تعريفا لم يجز الأول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثانى لكون المعرفة إذن صفة للمعرفة.

والمراد: أن المشار إليه بـ (ثمة) وهو مجموع أمور ثلاثة: وجوب إفادة الإضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الأول وامتناع الثانى.

ولا يلزم من ذلك أن يكون لكل واحد من تلك الأمور دخل فى ذلك الاستلزام بل يجوز أن يكون باعتبار بعضها فلا يرد أنه لا دخل فى ذلك الاستلزام لانتهاء التخصيص.

ومن جهة أنها تفيد تخفيفاً جاز تركيب (الضاربا زيد) و(الضاربو زيد) لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لأن التنوين (الضارب) إنما سقط للألف واللام لا للإضافة ولا شك أنه لا دخل فى هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفى فيه وجوب التخفيف فقط.

وعلى هذا كان الأنسب تقديم هذا الفرع لكنه أخر لكثرة لواحقه خلافا للفراء فإنه يجوز تركيب (الضارب زيد) إمّا لأنه توهم أنّ دخول لام التعريف إنما هو بعد الإضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة ثم عرّف باللام.

وأجاب المصنف عنه فى شرحه: بأنه غير مستقيم لأن القول بتأخر اللام المتقدمة حسّا على الإضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر.

وإمّا لما وقع فى شعر الأعشى من قوله:

الواهب المائة الهجان وعبدها

فإن قوله (وعبدها) بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف: الواهب عبدها.

فهو من باب (الضارب زيد) فكما لا يمتنع ذلك حيث أتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا.

فأجاب المصنف عنه بقوله: وضعف (الواهب المائة الهجان وعبدها) يعنى: هذا القول ضعيف لا يقوى فى الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل: (الضارب زيد) لعدم الفائدة فى الإضافة ولا يخفى أن فيه شوب مصادرة على المطلوب.

اللّهم إلا أن يقال: المراد به أنه ضعيف فى الاستدلال به إذ لا نصّ فيه على الجر فإنه يحتمل النصب حملا على المحل أو على أنه مفعول معه أو لأنه قد يتحمّل فى المعطوف ما يتحمل عليه كما فى: (ربّ شاة وسخلتها) حيث جاز هذا التركيب ولم يجز (رب سخلتها) بإدخال (رب)على سخلتها بدون العطف.

والبيت بتمامه:

الواهب المائة الهجان وعبدها ... عوذا تزجىّ خلفها أطفالها

أى: ممدوحه الواهب المائة الهجان: أى: البيض من النوق يستوى فيه الجمع والواحد صفة للمائة أو بدل عنها أو من قبيل (الثلاثة الأثواب) كما هو مذهب الكوفية.

وعبدها أى: راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها أو عبدها حقيقة بإضافته لأدنى ملابسة.

عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ أى: حديثات النتاج حال من المائة.

يزجىّ بالزاى المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر أى: يسوق وفاعله ضمير العبد.

وأطفالها: منصوب على المفعولية أو على صيغة المجهول المؤنث (وأطفالها) مرفوع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله.

وحقيقة الأمر لا تنكشف إلا بعد معرفة حركة حرف الروى من القصيدة.

وإما لأنه قاسه على (الضارب الرجل) و(الضاربك) فأجاب المصنف عنه بقوله: وإنما جاز (الضارب الرجل) يعنى: كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار فى (الحسن الوجه) وهو جرّ (الوجه)بالإضافة.

وفيه وجهان آخران: رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما فى كون المضاف صفة والمضاف إليه جنسا معرّفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين (الضارب زيد) و(الحسن الوجه) فقياسه عليه قياس مع الفارق.

والضاربك يعنى: إنما جاز (الضاربك) مع أن القياس عدم جوازه لما عرفت.

وكذا شبهه وهو (الضاربى والضاربه) وغيرهما فيما قال: أى: فى قول من قال يعنى سيبويه وأتباعه. إنّه أى: (الضارب) فى: الضاربك مضاف دون من

قال: إنّه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للإضافة فإنه لا يحتاج فى جوازه إلى حمل.

حملاً على: محموليته على (ضاربك) فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلّل به - أعنى: جاز - وبيانه أنهم إذا أوصلوا أسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الإضافة ولم ينظروا إلى تحقيق تخفيف فقالوا: (ضاربك) وإن لم يحصل التخفيف بالإضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف فى (ضاربك) وجوزوه بدونه حملوا (الضاربك) عليه لأنهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا إلى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الإضافة لا للإضافة ولم يحملوا (الضارب زيد)عليه لأنهما ليسا من باب واحد والدليل على أن سقوط التنوين فى (ضاربك)لاتصال الكاف لا للإضافة أنها لو سقطت للإضافة لكان ينبغى أن يتصور ذلك أولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال: (ضاربك)كما يتصور (ضارب زيدا)ثم يضاف ويقال: (ضارب زيد) ولن يتصور (ضاربك).

فعلم أنها سقطت لاتصال الكاف لا للإضافة.

ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون أصل (ضاربك) ضارب إياك للفصل بالتنوين ثم لما أضيف حذف التنوين فصار الضمير المنفصل متصلا فصار (ضاربك)وحصل التخفيف حدا ثم حمل (الضاربك) عليه لأنهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافاً إلى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الإضافة لا للإضافة.

ولم يحملوا (الضارب زيد) عليه لأنهما ليسا من باب واحد.

واعلم: أنا حملنا قوله (وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها) وقوله: (والضاربك الرجل) و(الضاربك) حملا على نظريهما على الأجوبة عن استدلالات الفراء على جواز (الضارب زيد) عن جانب المنصف على موافقة بعض الشارحين.

ذلك أن تجعل كل واحدة منها إشارة إلى مسألة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع (الضارب زيد).

فمعنى قوله: (وضعف: الواهب المائة الهجان وعبدها) أنه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلّى به المضاف إليه صفة مصدرة باللام لأنه بتوسط العطف يصير مثل (الضارب زيد) كما عرفت.

وإنّما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لأنه قد يتحمل فى المعطوف مالا يتحمل فى المعطوف عليه وحينئذ يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الأول وإرجاع كل من الصورتين الأخيرتين إلى مسألة ظاهرة. ويتضمن الرد على الفراء فى الاستدلال بهما).

٦ـ قاعدة: (إِنَّمَا تَكُونُ الإِضَافَةُ مَحْضَةً إِذَا أُضِيفَ إِلَى اسمٍ صَحِيح)

هذه القاعدة مستفادة من الإمام الطبرى فعند قوله تعالى: (قَالَ اللهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً رَضِىَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الفَوْزُ العَظِيمُ) [المائدة: ١١٩] قال: (اختلفت القرأة فى قراءة قوله: (هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ) فقرأ ذلك بعض أهل الحجاز والمدينة: (هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ) بنصب يوم.

وقرأه بعض أهل الحجاز وبعض أهل المدينة وعامة قرأة أهل العراق: (هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ) برفع يوم. فمن رفعه رفعه بـ (هذا) وجعل (يوم) اسماً وإن كانت إضافته غير محضة لأنه قد صار كالمنعوت.

وكان بعض أهل العربية يزعم أن العرب يعملون فى إعراب الأوقات مثل (اليوم) و(الليلة) عملهم فيما بعدها. إن كان ما بعدها رفعاً رفعوها كقولهم: (هذا يومُ يركب الأمير) و(ليلةُ يصدر الحاج) و(يومُ أخوك منطلق). وإن كان ما بعدها نصباً نصبوها وذلك كقولهم: (هذا يومَ خرج الجيش وسار الناس) و(ليلةَ قتل زيد) ونحو ذلك وإن كان معناها فى الحالين (إذ) و(إذا).

وكأن من قرأ هذا هكذا رفعاً وجَّه الكلام إلى أنه من قيل الله يوم القيامة.

وكذلك كان السدى يقول فى ذلك.... عَنِ السُّدِّيِّ: (قَالَ اللهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ): هذا فصل من كلام عيسى وهذا يوم القيامة.

يعنى السدى بقوله: (هذا فصل من كلام عيسى): أن قوله: (سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ) [المائدة: ١١٦] إِلَى قَوْلِهِ: (فَإِنَّكَ أَنْتَ العَزِيزُ الحَكِيمُ) [المائدة: ١١٨] من خبر الله عز وجل عن عيسى أنه قاله فى الدنيا بعد أن رفعه إليه وأن ما بعد ذلك من كلام الله لعباده يوم القيامة.

وأما النصب فى ذلك فإنه يتوجه من وجهين:

أحدهما: أن إضافة (يوم) ما لم تكن إلى اسم تجعله نصباً لأن الإضافة غير محضة وإنما تكون الإضافة محضة إذا أضيف إلى اسم صحيح. ونظير (اليوم) فى ذلك: (الحين) و(الزمان) وما أشبههما من الأزمنة كما قال النابغة:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ... وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

والوجه الاخر: أن يكون مراداً بالكلام: هذا الأمر وهذا الشأن يومَ ينفع الصادقين فيكون (اليوم) حينئذ منصوباً على الوقت والصفة بمعنى: هذا الأمر فى يوم ينفع الصادقين صدقهم.

وأولى القراءتين فى ذلك عندى بالصواب: (هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ) بنصب (اليوم) على أنه منصوب على الوقت والصفة. لأن معنى الكلام: إنّ الله جل وتعالى ذكره أجاب عيسى حين قال: (سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ) [المائدة: ١١٦] إِلَى قَوْلِهِ: (فَإِنَّكَ أَنْتَ العَزِيزُ الحَكِيمُ) [المائدة: ١١٨] فقال له عز وجل: هذا القولُ النافعُ أو هذا الصدق النافع يوم ينفع الصادقين صدقهم. فـ(اليوم) وقت القول والصدق النافع) (٥).

وقال: (واختلفت القرّاء فى قراءة قوله: (وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ) [النمل: ٨٩] فقرأ ذلك بعض قرّاء البصرة: (وَهُمْ مِنْ فَزعِ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ) بإضافة فزع إلى اليوم. وقرأ ذلك جماعة قرّاء أهل الكوفة: (مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ) بتنوين فزع.

والصواب من القول فى ذلك عندى أنهما قراءتان مشهورتان فى قراءة الأمصار متقاربتا المعنى فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب غير أن الإضافة أعجب إلىّ لأنه فزع معلوم. وإذا كان ذلك كذلك كان معرفة على أن ذلك فى سياق قوله: (وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ إِلا مَنْ شَاءَ اللهُ) [النمل: ٨٧] فإذا كان ذلك كذلك فمعلوم أنه عنى بقوله: (وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ) من الفزع الذى قد جرى ذكره قبله. وإذا كان ذلك كذلك كان لا شك أنه معرفة وأن الإضافة إذا كان معرفة به أولى من ترك

(٥) ـ جامع البيان ٩: ١٤٠.

الإضافة; وأخرى أن ذلك إذا أضيف فهو أبين أنه خبر عن أمانه من كلّ أهوال ذلك اليوم منه إذا لم يضف ذلك وذلك أنه إذا لم يضف كان الأغلب عليه أنه جعل الأمان من فزع بعض أهواله) [٥].

٧ـ قاعدة: (اسْمُ الفَاعِلِ لَهُ شَائِبَةُ الِاسْمِيَّةِ فَيُضَافُ إِضَافَةً حَقِيقِيَّةً وَلَهُ شَائِبَةٌ فِعْلِيَّةٌ فَيُضَافُ إِضَافَةً لَفْظِيَّةً)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ حُسْبَاناً ذَلِكَ تَقْدِيرُ العَزِيزِ العَلِيمِ) [الأنعام: ٩٦] قال: (وفلق الإصباح استعارة لظهور الضياء فى ظلمة الليل فشبه ذلك بفلق الظلمة عن الضياء كما استعير لذلك أيضاً السلخ فى قوله تعالى: وآية لهم الليل نسلخ منه النهار [يس: ٣٧]. فإضافة فالق إلى الإصباح حقيقية وهى لأدنى ملابسة على سبيل المجاز.

وسنبينه فى الآية الآتية لأنَّ اسم الفاعل له شائبة الاسمية فيضاف إضافة حقيقية وله شائبة فعلية فيضاف إضافة لفظية. وهو هنا لما كان دالا على وصف فى الماضى ضعف شبهه بالفعل لأنه إنما يشبه المضارع فى الوزن وزمن الحال أو الاستقبال. وقد يعتبر فيه المفعولية على التوسع فحذف حرف الجر أى فالق عن الإصباح فانتصب على نزع الخافض ولذلك سموا الصبح فلقا -بفتحتين- بزنة ما بمعنى المفعول كما قالوا مسكن أى مسكون إليه فتكون الإضافة على هذا لفظية بالتأويل وليست إضافته من إضافة الوصف

---

(٥) ـ جامع البيان ١٨: ١٤٤.

إلى معموله إذ ليس الإصباح مفعول الفلق والمعنى فالق عن الإصباح فيعلم أن المفلوق هو الليل ولذلك فسروه فالق ظلمة الإصباح أى الظلمة التى يعقبها الصبح وهى ظلمة الغبش فإنَّ فلق الليل عن الصبح أبدع فى مظهر القدرة وأدخل فى المنة بالنعمة لأنَّ الظلمة عدم والنور وجود. والإيجاد هو مظهر القدرة ولا يكون العدم ومظهرا للقدرة إلا إذا تسلط على موجود وهو الإعدام وفلق الإصباح نعمة أيضاً على الناس لينتفعوا بحياتهم واكتسابهم) [1].

٨ـ قاعدة: (شَأْنُ الإِضَافَةِ أَنْ تُفِيدَ شِدَّةَ الِاتِّصَالِ بَيْنَ المُضَافِ وَالمُضَافِ إِلَيْهِ لِأَنَّهَا عَلَى مَعْنَى لَامِ الِاخْتِصَاصِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله سبحانه: (الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ) [المؤمنون: ٢] قال: (وتقديم (فِي صَلَاتِهِمْ) على (خَاشِعُونَ) للاهتمام بالصلاة للإيذان بأنَّ لهم تعلقاً شديداً بالصلاة لأن شأن الإضافة أن تفيد شدة الاتصال بين المضاف والمضاف إليه لأنها على معنى لام الاختصاص. فلو قيل: الذين إذا صلوا خشعوا فات هذا المعنى وأيضا لم يتأت وصفهم بكونهم خاشعين إلا بواسطة كلمة أخرى نحو: كانوا خاشعين. وإلا يفت ما تدل عليه الجملة الاسمية من ثبات الخشوع لهم ودوامه أى كون الخشوع خلقا لهم بخلاف نحو: الذين خشعوا فحصل الإيجاز ولم يفت الإعجاز) [2].

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٧: ٣٩.

(٢) ـ التحرير والتنوير ١٨: ١٠.

وعند قوله تعالى: (يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللهِ شَدِيدٌ) [الحج: ۲] قال: (والتعبير ب ذات حمل

دون التعبير: بحامل لأنه الجارى فى الاستعمال فى الأكثر. فلا يقال: امرأة حامل بل يقال: ذات حمل قال تعالى: (وَأُولاتُ الْأَحْمالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) [الطلاق: ٤] مع ما فى هذه الإضافة من التنبيه على شدة اتصال الحمل بالحامل فيدل على أن وضعها إياه لسبب مفظع) [1].

۹ـ قاعدة: (أَصلُ مَعَانِي الإِضَافَةِ هُوَ مَعنَى اللَّامِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم ابن عاشور فعند قوله تعالى: (إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ. وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ) [ص: ۸۷ـ ۸۸] قال: (والنبأ: الخبر وأصل الخبر: الصدق أى الموافقة للواقع فإذا قيل: أتانى نبأ كذا فمعناه الخبر عن حاله فى الواقع فإضافة النبأ إلى ما يضاف إليه على معنى اللام إذ معنى اللام هو أصل معانى الإضافة) [2].

وعند قوله تعالى: (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) [فصلت: ۱۷] قال: (والصاعقة: الصيحة التى تنشأ فى كهربائية السحاب الحامل للماء فتنقدح منها نار تهلك ما تصيبه. وإضافة صاعقة إلى العذاب للدلالة على أنها صاعقة تعرف بطريق الإضافة إذ لا يعرف بها إلا ما تضاف إليه أى صاعقة خارقة

---

(1) ـ التحرير والتنوير ۱۷: ۱۹۰.

(2) ـ **التحرير والتنوير ۲۳: ۳۱.**

لمعتاد الصواعق فهى صاعقة مسخرة من الله لعذاب ثمود فإن أصل معنى الإضافة أنها بتقدير لام الاختصاص فتعريف المضاف لا طريق له إلا بيان اختصاصه بالمضاف إليه) [1].

وعند قوله تعالى: (بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَدْهى وَأَمَرُّ) [القمر: ٤٦] قال: (والموعد: وقت الوعد وهو هنا وعد سوء أى وعيد. والإضافة على معنى اللام أى موعد لهم.

وهذا إجمال بالوعيد ثم عطف عليه ما يفصله وهو والساعة أدهى وأمر. ووجه العطف أنه أريد جعله خبرا مستقلا) [2].

(وتكون الإضافة على معنى اللام بأكثرية لأنها الأصل ولذلك اقتصر عليها الزجاج. وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى فى بقلة. ولهذا لم يذكره إلا ابن مالك تبعاً لطائفة قليلة.

وضابط الإضافة التى تكون بمعنى فى أن يكون الثانى وهو المضاف إليه ظرفاً للأول وهو المضاف سواء أكان زماناً أو مكانا فالزمان نحو: (مَكْرُ اللَّيْلِ) [سبأ: ٣٣] و(تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) [البقرة: ٢٢٦]. والمكان نحو: (يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ) [يوسف: ٤١] وشهيد الدار فالليل ظرف للمكر والسجن ظرف للصاحبين والتقدير: مكر فى الليل ويا صاحبان فى السجن.

وضابط الإضافة التى تكون بمعنى من أن يكون الأول وهو المضاف بعض الثانى وهو المضاف إليه وأن يكون المضاف إليه صالحاً للإخبار به عنه أى: عن المضاف كـ: خاتم فضة ألا ترى أن الخاتم الذى هو المضاف بعض جنس الفضة المضاف إليها وأنه يصح الإخبار بالمضاف إليه عن

---

(1) ـ التحرير والتنوير ٢٤: ٦٣.

(2) ـ التحرير والتنوير ٢٧: ٢٦.

المضاف. فإنه يقال: هذا الخاتم فضة فتخبر بالفضة عن الخاتم لأن الإخبار عن الموصوف إخبار عن صفته.

فإن انتفى شرط القسم الأول والشرطان معاً فى القسم الثانى نحو: ثوب زيد و: غلامه مما الإضافة فيه تفيد الملك و: حصير المسجد وقنديله مما الإضافة فيه تفيد الاختصاص فإن المضاف فى هذه الأمثلة الأربعة ليس بعض المضاف إليه ولا يصح الإخبار فيها بالمضاف إليه عن المضاف ولا المضاف إليه فيها ظرف للمضاف.

أو انتفى الشرط الأول من شرطى القسم الثانى فقط نحو: يوم الخميس فإن اليوم وإن كان يصح أن يخبر عنه بالخميس فيقال: هذا يوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس فإضافته من إضافة المسمى إلى الاسم أو انتفى الشرط الثانى من الشرطين فقط نحو: يد زيد فإن اليد وإن كانت بعض زيد لكنها لا يصح أن يخبر عنها بزيد فلا يقال: هذه اليد زيد وإضافتها من إضافة الجزء إلى كله.

وإذا انتفى أن تكون الإضافة بمعنى من أو فى فالإضافة بمعنى: لام الملك كما فى ثوب زيد وغلامه أو لام الاختصاص كما فى بقية الأمثلة ويدخل فى ذلك الإضافة اللفظية كـ: ضارب زيد فإنها بمعنى اللام كما صرح به ابن جنى والشلوبين. وإلى ذلك يشير قول الناظم:

والثانى اجرر وانو من أو فى إذا... لم يصلح إلا ذاك واللام خذا

لما سوى ذينك...

فعلم منه أن كل إضافة امتنع فيها أن تكون بمعنى (من) أو فى فهى بمعنى اللام تحقيقاً حيث يمكن النطق بها كـ: غلام زيد أو تقديرا حيث

لا يمكن النطق بها نحو: ذى مال وعند زيد ومع عمرو وامتحان هذا بأن تأتى مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه نحو: صاحب ومكان ومصاحب.

وذهب الجمهور إلى أن الإضافة قسمان: بمعنى اللام وبمعنى (من) ولا ثالث لهما وما أوهم معنى فى فهو على معنى اللام مجازاً قاله الشارح.

وذهب أبو الحسن بن الضائع إلى أن الإضافة لا تكون إلا بمعنى اللام على كل حال. وكان يقدر فى ثوب خز ونحوه ويقول: الثوب مستحق للخز بما هو أصله. وذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته) [1].

فى الأشباه والنظائر ٢:١٩٢: «ذكر الفرق بين الإضافة بمعنى اللام وبينها بمعنى (من) قال الأندلسى فى (شرح المفصل): الفرق بينهما من وجوه:

أحدهما: أن الثانى غير الأول فى الإضافة التى بمعنى اللام سواء وافقه فى اسمه أو لم يوافقه فإنه يتفق أن يكون اسم الغلام والمالك واحداً فالمغايرة حاصلة وإن اتحد اللفظ. وأما التى بمعنى (من) فالأول فيها بعض الثانى.

الثانى: أن التى بمعنى اللام لا يصح أن يوصف الأول بالثانى والتى بمعنى (من) يصح ذلك فيها.

الثالث: أن التى بمعنى (من) يصح فيها ذلك قال ابن برهان: إذا صح أن يكون الثانى خيراً عن الأول فالإضافة بمعنى (من) فإن امتنع ذلك بمعنى اللام.

والرابع: أن التى بمعنى (اللام) لا يصح انتصاب المضاف إليه فيه على التمييز ويصح فى التى بمعنى (من)» [2].

---

(١) ـ **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح فى النحو ١: ٥٦٧.**

(٢) ـ انظر: **دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣: ٦٨.**

١٠ـ قاعدة: (الإِضَافَةَ أَدَلُّ عَلَى الِاختِصَاصِ بِالجِنْسِ المُضَافِ إِلَيْهِ لِاقتِضَاءِ الإِضَافَةِ مُلَابَسَةَ المُضَافِ بِالمُضَافِ إِلَيْه)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ البَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ القُدُسِ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ) [البقرة: ٨٧] قال: (فإضافة (روح) إلى (القدس) إما من إضافة ما حقه أن يكون موصوفا إلى ما حقه أن تشتق منه الصفة ولكن اعتبر طريق الإضافة إلى ما منه اشتقاق الصفة لأن الإضافة أدل على الاختصاص بالجنس المضاف إليه لاقتضاء الإضافة ملابسة المضاف بالمضاف إليه وتلك الملابسة هنا تؤول إلى التوصيف وإلى هذا قال التفتازانى فى «شرح الكشاف» وأنكر أن يكون المضاف إليه فى مثله صفة حقيقة حتى يكون فى الوصف بالمصدر) (١).

١١ـ قاعدة: (الإِضَافَةُ تَأْتِي لِمَا تَأْتِي لَهُ اللَّامُ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ) [البقرة: ٤٠] قال: (والمراد بالنعمة هنا جميع ما أنعم الله به على

(١) ـ التحرير والتنوير ١: ٦٥٩.

المخاطبين مباشرة أو بواسطة الإنعام على أسلافهم فإن النعمة على الأسلاف نعمة على الأبناء لأنها سمعة لهم وقدوة يقتدون بها وبركة تعود عليهم منها وصلاح حالهم الحاضر كان بسببها وبعض النعم يكون فيما فطر الله عليه الإنسان من فطنة وسلامة ضمير وتلك قد تورث فى الأبناء. ولولا تلك النعم لهلك سلفهم أو لساءت حالهم فجاء أبناؤهم فى شر حال. فيشمل هذا جميع النعم التى أنعم الله بها عليهم فهو بمنزلة اذكروا نعمى عليكم.

وهذا العموم مستفاد من إضافة نعمة إلى ضمير الله تعالى إذ الإضافة تأتى لما تأتى له اللام ولا يستقيم من معانى اللام العهد إذ ليس فى الكلام نعمة معينة معهودة ولا يستقيم معنى اللام الجنسية فتعين أن تكون الإضافة على معنى لام الاستغراق فالعموم حصل من إضافة نعمة إلى المعرفة وقليل من علماء أصول الفقه من يذكرون المفرد المعرف بالإضافة فى صيغ العموم وقد ذكره الإمام الرازى فى «المحصول» فى أثناء الاستدلال. وقال ولى الدين: الإضافة عند الإمام أدل على العموم من اللام وقال ابن السبكى فى «شرح مختصر ابن الحاجب»: دلالة المفرد المضاف على العموم ما لم يتحقق عهد هو الصحيح نحو قوله تعالى: (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) [النور: ٦٣] أى كل أمره وقد تأيد قصد عموم النعمة بأن المقام للامتنان والدعوة إلى الإسلام فيناسبه تكثير النعم. والمراد النعم التى أنعم الله بها على أسلافهم وعلى الحاضرين منهم زمن نزول القرآن فإن النعمة على أسلافهم نعمة عليهم وقد تتابعت النعم عليهم إذ بوأهم قرى فى بلاد العرب بعد أن سلبت بلادهم

فلسطين وجعلهم فى بحبوحة من العيش مع الأمن والثروة ومسالمة العرب لهم) [٦].

﴿١٢﴾ـ قاعدة: (أصلُ الإضافةِ المغايرةُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم أبو حيان والآلوسى فعند قوله تعالى: (وَكَذلِكَ جَعَلْنا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُواً شَياطِينَ الإِنْسِ وَالجِنِّ) [الأنعام: ﴿١١٢﴾] قال أبو حيان: (وقيل: الإضافة ليست من باب إضافة الصفة للموصوف بل هى من باب غلام زيد أى شياطين الإنس والجن أى متمردين مغوين لهم. وعلى هذا فسره عكرمة والضحاك والسدى والكلبى قالوا: ليس من الإنس شياطين والمعنى شياطين الإنس التى مع الإنس وشياطين الجن التى مع الجن قسم إبليس جنده فريقا إلى الإنس وفريقا إلى الجن يتلاقون فيأمر بعض بعضا أن يضل صاحبه بما أضل هو به صاحبه ورجحت هذه الإضافة بأن أصل الإضافة المغايرة بين المضاف والمضاف إليه ورجحت الإضافة السابقة بأن المقصود التسلى والاائتساء بمن سبق من الأنبياء إذ كان فى أممهم من يعاديهم كما فى أمة محمد من كان يعاديه وهم شياطين الإنس) [٧].

و(قوله تعالى: (فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الحَصِيدِ) [ق: ﴿٩﴾].

إن قلتَ: فيه إضافةُ الشيء إلى نفسه وهى ممتنعةٌ لأن الإضافة تقتضى المغايرةَ بينَ المُضَافِ والمُضَاف إليه

---

(٦) ـ التحرير والتنوير ﴿١﴾: ﴿١٦﴾﴿١٥﴾.

(٧) ـ البحر المحيط ﴿٤﴾: ﴿٤﴾﴿٣٤﴾.

قلتُ: ليست ممتنعةً مطلقاً بل هى جائزةٌ عند اختلاف اللفظيْنِ كما فى قوله: (حقّ اليقين) و(حبل الوريد) و(دار الآخرة).

وبتقدير امتناعها مطلقاً فالتقدير: حبَّ الزَّرعِ أو النباتِ الحصيد) [٥].

(وفى الفرائد المغايرة شرط بين المضاف إليه لامتناع النسبة بدون المنتسبين فلذلك قالوا: يمتنع إضافة الشىء إلى نفسه إلا أنَّ المغايرة قبل الإضافة كافية وهى محققة هاهنا لأنه لا يلزم من مطلق النفس نفسك ويلزم من نفسك مطلق النفس فلما أضيف ما لا يلزم أن يكون نفسك إلى نفسك صحَّت الإضافة وإن اتحدا بعد الإضافة ولذا جاز عين الشىء وكله ونفسه بخلاف (أسد الليث) و(حبس المنع) ونحوهما) [٦].

وعند قوله تعالى: (إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ اليَقِينِ) [الواقعة: ٩٥] قال الشنقيطى: (وقد قدمنا أنَّ إضافة الشىء إلى نفسه مع اختلاف اللفظين أسلوب عربى وذكرنا كثرة وروده فى القرآن وفى كلام العرب ومنه فى القرآن قوله تعالى: (وَلَدَارُ الآخِرَةِ) [يوسف: ١٠٩] و«لدار» هى الآخرة وقوله: (وَمَكْرَ السَّيِّئِ) [فاطر: ٤٣] والمكر هو السيئ بدليل قوله بعده: (وَلَا يَحِيقُ المَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ) [فاطر: ٤٣].

وقوله: (مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ) [ق: ١٦] والحبل هو الوريد وقوله: (شَهْرُ رَمَضَانَ) [البقرة: ١٨٥] والشهر هو رمضان.

ونظير ذلك من كلام العرب قول امرئ القيس:

كبكر المقاناة البياض بصفرة ... غذاها نمير الماء غير المحلل

والبكر هى المقاناة.

---

(٥) ـ فتح الرحمن بكشف ما يلتبس فى القرآن للسنيكى ١: ٥٣.

(٦) ـ روح المعانى ٧: ٤٧.

وقول عنترة:

ومشك سابغة هتكت فروجها ... بالسيف عن حامى الحقيقة معلم

لأن مراده بالمشك هنا الدرع نفسها بدليل قوله: هتكت فروجها يعنى الدرع وإن كان أصل المشك لغة السير الذى تشد به الدرع لأن السير لا تمكن إرادته فى بيت عنترة هذا خلافا لما ظنه صاحب تاج العروس بل مراد عنترة بالمشك الدرع وأضافه إلى السابغة التى هى الدرع كما ذكرنا وإلى هذا يشير ما ذكروه فى باب العلم وعقده فى الخلاصة بقوله:

وإن يكونا مفردين فأضف ... حتماً وإلا أتبع الذى ردف

لأنَّ الإضافة المذكورة من إضافة الشىء إلى نفسه مع اختلاف اللفظين وقد بينا فى كتابنا «دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب» أن قوله فى الخلاصة:

ولا يضاف اسم لما به اتحد ... معنى وأول موهما إذا ورد

إنَّ الذى يظهر لنا من استقراء القرآن والعربية أنَّ ذلك أسلوب عربى وأنَّ الاختلاف بين اللفظين كافٍ فى المغايرة بين المضاف والمضاف إليه وأنَّه لا حاجة إلى التأويل مع كثرة ورود ذلك فى القرآن والعربية.

ويدلُّ له تصريحهم بلزوم إضافة الاسم إلى اللقب إن كانا مفردين نحو (سعيد كرز) لأنَّ ما لا بدَّ له من تأويل لا يمكن أن يكون هو اللازم كما ترى فكونه أسلوبا أظهر) [٥].

([٥]) ـ أضواء البيان ٧: ٥٣.

﴿١٣﴾ـ قاعدة: (أَصلُ الإِضَافَةِ أَنْ لَا تَكُونَ بَيَانِيَّةً)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (تَنْزِيلُ الكِتابِ مِنَ اللهِ العَزِيزِ الحَكِيمِ. إِنَّا أَنْزَلْنا إِلَيْكَ الكِتابَ بِالحَقِّ فَاعْبُدِ اللهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ) [الزمر: ﴿١ـ٢﴾] قال: (فاتحة أنيقة فى التنويه بالقرآن جعلت مقدمة لهذه السورة لأن القرآن جامع لما حوته وغيره من أصول الدين.

ف تنزيل مصدر مراد به معناه المصدرى لا معنى المفعول كيف وقد أضيف إلى الكتاب وأصل الإضافة أن لا تكون بيانية) [(١)].

(وليست الإضافة البيانية علَى معنَى حرف.

وضابطها: أَن يكونَ الأول هو الثّانى كـ (سعيد كرز) و (شجر أراك) أَى: (هو أراك) فتقدر الإِضافة بـ (من) البيانية أَو التّبعيضية إِذا كَانَ المضاف إِليه جنس المضاف كـ (ثوب حرير) و(خاتم فضة) و (خمسة دنانير) أَى: (ثوب من حرير) ونحو ذلك.

وعلامة هذا النّوع: أَن يخبر فيه عن الأول الثّانى كقولك: (الثّوب حرير) و (الخاتم فضة) فخرج نحو: (يد زيد) فالثّانى هنا من جنس الأول ولَا تخبر عن الأول بالثّانى إذ لا يقال: (اليد زيد) فهى علَى معنَى (اللّام)) [(٢)].

إن (النحاة ذكروا ضابط الإضافة البيانية أن تكون إضافة جزء إلى كل بشرط صدق اسم الكل على الجزء ولا شك فى أن يتامى النساء كذلك واحترز بالقيد الأخير عن مثل يد زيد.

---

(١) ـ التحرير والتنوير ﴿٢٣﴾: ﴿٤﴾﴿٣١﴾.

(٢) ـ شرح الإمام الفارضى على ألفية ابن مالك ﴿٢﴾: ﴿٩﴾﴿١٢﴾.

قال السفاقسى: ليس كلهم متفقين على هذا فقد قال السيرافى وابن كيسان: أن كل بعض أضيف إلى كل هو بمعنى من وزاد غيرهما قيد صحة الإخبار عن الأوّل بالثانى فيد زيد بمعنى من عندهما) (٥).

١٤ـ قاعدة: (أَصلُ إِضَافَةِ المَصْدَرِ أَنْ تَكُونَ لِذَاتِ الفَاعِلِ أَوْ ذَاتِ المَفعُولِ فَلَا تَكُونُ عَلَى مَعْنَى الحَرْفِ)

١٥ـ قاعدة: (الإِضَافَةُ هى مِنْ طُرُقِ التَّعرِيفِ)

هاتان القاعدتان مستفادتان من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ اليَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللهُ يَعْلَمُ المُفْسِدَ مِنَ المُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) [البقرة: ٢٢٠] قال: (وإِصْلاحٌ لَهُمْ مبتدأ ووصفه واللام للتعليل أو الاختصاص. ووصف الإصلاح ب لهم دون الإضافة إذ لم يقل إصلاحهم لئلا يتوهم قصره على إصلاح ذواتهم لأن أصل إضافة المصدر أن تكون لذات الفاعل أو ذات المفعول فلا تكون على معنى الحرف ولأن الإضافة لما كانت من طرق التعريف كانت ظاهرة فى عهد المضاف فعدل عنها لئلا يتوهم أن المراد إصلاح معين كما عدل عنها فى قوله: (ائْتُونِي بِأَخٍ لَكُمْ مِنْ أَبِيكُمْ) [يوسف: ٥٩] ولم يقل: بأخيكم ليوهمهم أنه لم يرد أخا معهودا عنده والمقصود هنا جميع الإصلاح لا خصوص إصلاح ذواتهم فيشمل إصلاح ذواتهم وهو فى الدرجة الأولى ويتضمن ذلك إصلاح عقائدهم وأخلاقهم

(٥) ـ حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى ٣: ١٨٣.

بالتعليم الصحيح والآداب الإسلامية ومعرفة أحوال العالم ويتضمن إصلاح أمزجتهم بالمحافظة عليهم من المهلكات والأخطار والأمراض وبمداواتهم ودفع الأضرار عنهم بكفاية مؤنهم من الطعام واللباس والمسكن بحسب معتاد أمثالهم دون تقتير ولا سرف ويشمل إصلاح أموالهم بتنميتها وتعهدها وحفظها. ولقد أبدع هذا التعبير فإنه لو قيل إصلاحهم لتوهم قصره على ذواتهم فيحتاج فى دلالة الآية على إصلاح الأموال إلى القياس ولو قيل: قل تدبيرهم خير لتبادر إلى تدبير المال فاحتيج فى دلالتها على إصلاح ذواتهم إلى فحوى الخطاب) [٥].

١٦ـ قاعدة (التَّعْرِيفُ بِالإِضَافَةِ أَضعَفُ مَرَاتِبِ التَّعْرِيفِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَهُوَ وَلِيُّهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) [الأنعام: ١٢٧] قال: (وتعريف المسند بالإضافة فى قوله: (وَلِيُّهُمْ) أفاد الإعلام بأن الله ولى القوم المتذكرين ليعلموا عظم هذه المنة فيشكروها وليعلم المشركون ذلك فيغيظهم. وذلك أن تعريف المسند بالإضافة يخالف طريقة تعريفه بغير الإضافة من طرق التعريف لأن التعريف بالإضافة أضعف مراتب التعريف حتى أنه قد يقرب من التنكير على ما ذكره المحققون: من أن أصل وضع الإضافة على اعتبار تعريف العهد فلا يقال: غلام زيد إلا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب بتلك النسبة ولكن الإضافة قد تخرج عن ذلك فى الاستعمال فتجىء بمنزلة

---

(٥) ـ التحرير والتنوير ٢: ٦ ٣٥.

النكرة المخصوصة بالوصف فتقول: أتانى غلام زيد بكتاب منه وأنت تريد غلاما له غير معين عند المخاطب فيصير المعرف بالإضافة حينئذ كالمعرف بلام الجنس أى يفيد تعريفا يميز الجنس من بين سائر الأجناس فالتعريف بالإضافة يأتى لما يأتى له التعريف باللام. ولهذا لم يكن فى قوله: وهو وليهم قصر ولا إفادة حكم معلوم على شىء معلوم. ومما يزيدك يقينا بهذا قوله تعالى: ذلك بأن الله مولى الذين آمنوا وأن الكافرين لا مولى لهم [محمد: ﴿١١﴾] فإن عطف: وأن الكافرين لا مولى لهم على قوله: بأن الله مولى الذين آمنوا أفاد أن المراد بالأول إفادة ولاية الله للذين آمنوا لا الإعلام بأن من عرف بأنه مولى الذين آمنوا هو الله) [٥].

﴿١٧﴾ـ قاعدة: (أَصلُ الإِضَافَةِ أَنْ تَكُونَ عَلَى تَقدِيرِ لَامِ الجَرّ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله سبحانه: (أَلَمْ تَرَ إِلَى المَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكاً نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ القِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ القِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ وَاللهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ) [البقرة: ﴿٢٤٦﴾] قال: (وفى قوله: (لِنَبِيٍّ لَهُمُ) تأييد لقول علماء النحو إن أصل الإضافة أن تكون على تقدير لام الجر ومعنى (ابْعَثْ لَنَا مَلِكاً) عيّن لنا ملكاً وذلك أنه لما لم يكن فيهم ملك فى حالة الحاجة إلى ملك فكأن الملك غائب عنهم وكأن حالهم

---

(٥) ـ التحرير والتنوير ﴿٨﴾: ﴿٦٥﴾.

يستدعى حضوره فإذا عين لهم شخص ملكا فكأنه كان غائباً عنهم فبعث أى أرسل إليهم أو هو مستعار من بعث البعير أى إنهاضه للمشى) [1].

١٨ـ قاعدة: (الإِضَافَةُ أَوْسَعُ مِنَ الإِسْنَادِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله سبحانه: (يَدْعُو مِنْ دُونِ اللهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا يَنْفَعُهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ البَعِيدُ. يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَبِئْسَ المَوْلَى وَلَبِئْسَ العَشِيرُ) [الحج: ١٢ـ ١٣] قال: (ولما كان الضر الحاصل من الأصنام ليس ضرا ناشئا عن فعلها بل هو ضر ملابس لها أثبت الضر بطريق الإضافة للضمير دون طريق الإسناد إذ قال تعالى: (لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ) ولم يقل: لمن يضر ولا ينفع لأن الإضافة أوسع من الإسناد فلم يحصل تناف بين قوله: (مَا لَا يَضُرُّهُ) [الحج: ١٢] وقوله: (لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ).

وكونه أقرب من النفع كناية عن تمحضه للضر وانتفاء النفع منه لأن الشيء الأقرب حاصل قبل البعيد فيقتضى أن لا يحصل معه إلا الضر.

واللام فى قوله لمن لام الابتداء وهى تفيد تأكيد مضمون الجملة الواقعة بعدها فلام الابتداء تفيد مفاد (إنَّ) من التأكيد) [2].

---

(١) ـ التحرير والتنوير ١٧: ٤٨.

(٢) ـ التحرير والتنوير ١٧: ٢١٦.

﴿١٩﴾ـ قاعدة: (الإضافةُ بـ (ذُو) أشرَفُ مِنَ الإضافةِ بِـ (صَاحِبٍ))

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم السهيلى والسيوطى وإسماعيل حقى.

(قال السهيلى: والوصف بذو أبْلَغ من الوصف بصاحب.

والإضافة لأنها أشْرَف فإن ذو يضاف للتابع وصاحب يضاف إلى المتبوع تقول: أبو هريرة صاحب النبى ولا تقول: النبى صاحب أبى هريرة.

وأما ذو فإنك تقول: ذو المال وذو الفرس فتجد الاسم الأول متبوعاً غير تابع وبُنِي على هذا الفرق أنه قال تعالى فى سورة الأنبياء [﴿٨٧﴾]: (وَذَا النُّونِ).

فأضافه إلى النون وهو الحوت.

وقال فى سورة القلم [﴿٤٨﴾]: (ولا تَكنْ كصَاحِبِ الحُوتِ).

قال: والمعنى واحد ولكن بين اللفظين تَفَاوُت كبير فى حُسْنِ الإشارة إلى الحالين فإنه لما ذكره فى معرض الثناء عليه أتى بذى فإن الإضافة بها أشرف وبالنون لأنه لفظ أشرف من لفظ الحوت لوجوده فى أوائل السور وليس فى لفظ الحوت ما يشرفه لذلك فأتى به وبصاحبٍ حين ذكره فى معرض النهى عن اتباعه) [٥].

---

(٥) ـ معترك الأقران للسيوطى ﴿٢﴾: ﴿١٨٤﴾.

﴿٢٠﴾ـ قاعدة: (لا يُضَافُ الشَّيءُ إلى نفسِهِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من الأئمة منهم النحاس فعند قوله تعالى: (إِذْ قالَ مُوسى لِأَهْلِهِ إِنِّي آنَسْتُ ناراً سَآتِيكُمْ مِنْها بِخَبَرٍ أَوْ آتِيكُمْ بِشِهابٍ قَبَسٍ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ) [النمل: ﴿٧﴾] قال: (وقرأ المدنيون وأبو عمرو (بشهاب قبس) وقرأ الكوفيون (بِشِهابٍ قَبَسٍ) فزعم الفراء فى ترك التنوين أنه بمنزلة قولهم: (وَلَدارُ الآخِرَةِ) [يوسف: ﴿١٠٩﴾] يضاف الشيء إلى نفسه إذا اختلفت أسماؤه. قال أبو جعفر: إضافة الشيء إلى نفسه محال عند البصريين» لأن معنى الإضافة فى اللغة ضمّ شيء ليبيّن به معنى الملك والنوع فمحال أن يبيّن أنه مالك نفسه أو من نوعها.

و«بشهاب قبس» إضافة النوع إلى الجسم كما تقول: هذا ثوب خزّ. والشهاب كلّ ذى نور نحو الكوكب والعود الموقد. والقبس اسم لما يقتبس من جمر وما أشبه فالمعنى: بشهاب من قبس. يقال: قبست قبسا والاسم قبس كما تقول: قبض قبضا والاسم القبض ومن قرأ «بشهاب قبس» جعله بدلاً ويجوز «بشهاب قبسا» فى غير القرآن على أنه مصدر أو بيان أو حال. لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ أصل الطاء تاء فأبدل منها طاء لأنّ الطاء مطبقة والصاد مطبقة فكان الجمع بينهما حسناً) [٥].

([٥]) ـ إعراب القرآن للنَّحَّاس ﴿٣﴾: ﴿٣٦﴾.

﴿٢١﴾ـ قاعدة (إِعَادَةُ المُضَافِ مَعَ المَعْطُوفِ عَلَى المُضَافِ إِلَيْهِ أَفْصَحُ فِي الكَلَامِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ المَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهاً وَاحِداً وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) [البقرة: ﴿١٣٣﴾] قال: (وإنما أعيد المضاف فى قوله: (وَإِلَهَ آبَائِكَ) لأن إعادة المضاف مع المعطوف على المضاف إليه أفصح فى الكلام وليست بواجبة) (﴿١﴾).

﴿٢٢﴾ـ قاعدة: (قَد تَكُونُ الإِضَافَةُ لِأَدنَى مُلَابَسَةٍ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الواحدى والزمخشرى وأبو حيان والسمين الحلبى وابن عاشور فعند قوله تعالى: (ثُمَّ يَوْمَ القِيَامَةِ يُخْزِيهِم [النحل: ﴿٢٧﴾] قال الواحدى: (معنى الإخزاء ذكرنا عند قوله: (إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ) [آل عمران: ﴿١٩٢﴾].

وقوله تعالى: (وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَايِيَ) قال الزجاج: شركائى حكايته لقولهم والله لا شريك له والمعنى: أين الذين فى دعواكم أنهم شركائى.

قال أبو على: سبحانه لم يثبت بهذا الكلام له شريكاً وإنما أُضيف على حسب ما كانوا يقولونه وينسبونه وكما أُضيفت هذه الإضافة كذلك أضيفت إليهم فى قوله: (أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) [الأنعام: ﴿٢٢﴾] وفى أخرى: (وَقَالَ شُرَكَاؤُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ) [يونس: ﴿٢٨﴾] فإنما أُضيفوا هذه

(﴿١﴾) ـ التحرير والتنوير ﴿١﴾: ﴿٣﴾﴿٧٣﴾.

الإضافة على حسب ما كانوا يسمونه ويعتقدونه فيهم كقوله: (وَقَالُوا يَا أَيُّهَ السَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ) [الزخرف: ﴿٤٩﴾] وقوله: (يَا أَيُّهَا الَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ) [الحجر: ﴿٦﴾] وقد تقع الإضافة لبعض الملابسة دون التحقيق كقول الشاعر:

إذا قُلْتُ قَدْنى قَال باللهِ حَلْفَةً ... لَتُغْنِىَ عَنِّى ذا إنائِكَ أَجْمَعَا

فأضاف الإناء إليه لشربه منه والإناء فى الحقيقة لمن سقى به دون من شرب منه وهذا كما يقول لمن يحمل خشبة ونحوها: خذ طَرَفَكَ وآخذ طَرَفى فتَنْسِبُ إليه الطرف الذى يليه كم تنسب إلى نفسك الطرف الذى يليك فعلى هذا تجرى الإضافة فى قوله: (شُرَكَائِىَ)) [(١)].

وعند قوله سبحانه: (وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً جَسَداً لَهُ خُوارٌ) [الأعراف: ﴿١٤٨﴾] قال الزمخشرى: (فإن قلت: لم قال: من حليهم ولم يكن الحلى لهم إنما كانت عوارى فى أيديهم قلت: الإضافة تكون بأدنى ملابسة وكونها عوارى فى أيديهم كفى به ملابسة على أنهم قد ملكوها بعد المهلكين كما ملكوا غيرها من أملاكهم. ألا ترى إلى قوله عزّ وعلا: (فَأَخْرَجْناهُمْ مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ وَكُنُوزٍ وَمَقامٍ كَرِيمٍ كَذلِكَ وَأَوْرَثْناها بَنِى إِسْرائِيلَ) [الشعراء: ﴿٥٧﴾ـ ﴿٥٩﴾] جَسَداً بدناً ذا لحم ودم كسائر الأجساد) [(٢)].

وعند قوله عز وجل: (وَقالَ لِلَّذِى ظَنَّ أَنَّهُ ناجٍ مِنْهُمَا اذْكُرْنِى عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنْساهُ الشَّيْطانُ ذِكْرَ رَبِّهِ) [يوسف: ﴿٤٢﴾] قال الزمخشرى: (فإن قلت: ما وجه إضافة الذكر إلى ربه إذا أريد به الملك وما هى بإضافة المصدر إلى الفاعل ولا إلى المفعول قلت: قد لابسه فى قولك: فأنساه الشيطان ذكر ربه أو عند

([1]) ـ التفسير البسيط ﴿١٣﴾: ﴿٤٧﴾.

([2]) ـ الكشاف ﴿٣﴾: ﴿١٥٩﴾.

ربه فجازت إضافته إليه لأنَّ الإضافة تكون بأدنى ملابسة. أو على تقدير: فأنساه الشيطان ذكر أخبار ربه فحذف المضاف الذى هو الإخبار) [1].

وعند قوله سبحانه: (وَجاهِدُوا فِي اللهِ حَقَّ جِهادِهِ) [الحج: ٧٨] قال: (فإن قلت: ما وجه هذه الإضافة وكان القياس: حق الجهاد فيه. أو حق جهادكم فيه كما قال وَجاهِدُوا فِي اللَّهِ قلت: الإضافة تكون بأدنى ملابسة واختصاص فلما كان الجهاد مختصا بالله من حيث أنه مفعول لوجهه ومن أجله صحَّت إضافته إليه. ويجوز أن يتسع فى الظرف) [2].

وعند قوله عز وجل: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِى لَهْوَ الحَدِيثِ) [لقمان: ٦] قال الزمخشرى: (فإن قلت: ما معنى إضافة اللهو إلى الحديث قلت: معناها التبيين وهى الإضافة بمعنى من وأن يضاف الشيء إلى ما هو منه كقولك: صفة خز وباب ساج. والمعنى: من يشترى اللهو من الحديث لأن اللهو يكون من الحديث ومن غيره فبين بالحديث. والمراد بالحديث: الحديث المنكر... ويجوز أن تكون الإضافة بمعنى «من» التبعيضية كأنه قيل: ومِن الناس مَن يشترى بعض الحديث الذى هو اللهو منه) [3].

وعند قوله تعالى: (ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ) [البقرة: ١٧] قال: (وإضافة النور إليهم من باب الإضافة بأدنى ملابسة إذ إضافته إلى النار هو الحقيقة لكن مما كانوا ينتفعون به صح إضافته إليهم) [4].

---

(١) ـ الكشاف ٢: ٢٧..

(٢) ـ الكشاف ٣: ٧٣.

(٣) ـ باختصار من: الكشاف ٣: ١٤٩.

(٤) ـ البحر المحيط ١: ١٣١.

وعند قوله تعالى: (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيامِ) [البقرة: ١٨٧] قال: (وأضيفت: الليلة إلى الصيام على سبيل الاتساع لأن الإضافة تكون لأدنى ملابسة ولما كان الصيام ينوى فى الليلة ولا يتحقق إلا بصوم جزء منها صحت الإضافة) [١].

وعند قوله سبحانه: (وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ) [النساء: ١٢٧] قال السمين الحلبى: (وإضافةُ» متلوّ «إلى ضمير» هُنَّ «سائغةٌ إذ الإضافةُ تكون بأدنى ملابسةٍ لمَّا كان متلواً فيهن صَحَّتِ الإضافةُ إليهن كقوله: (مَكْرُ الليلِ والنهارِ) [سبأ: ٣٣] لمَّا كان المكرُ يقع فيهما صَحَّتْ إضافُته إليهما) [٢].

وعند قوله تعالى: (إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً وَجَحِيماً. وَطَعَاماً ذَا غُصَّةٍ وَعَذَاباً أَلِيماً) [المزمل: ١٢ـ ١٣] قال ابن عاشور: (وإضافة الطعام إلى الغصة إضافة مجازية وهى من الإضافة لأدنى ملابسة فإن الغصة عارض فى الحلق سببه الطعام أو الشرب الذى لا يستساغ لبشاعة أو يبوسة) [٣].

وعند قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَاماً لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ وَاللهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ) [المائدة: ٩٥] قال ابن عاشور: (وقرأ جمهور القراء فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ بإضافة فجزاء إلى مثل فيكون فجزاء مصدرا بدلا عن الفعل ويكون مِثْلُ مَا قَتَلَ فاعل المصدر أضيف إليه مصدره. ومِنَ النَّعَمِ بيان المثل لا ل ما قتل.

---

(١) ـ البحر المحيط ٢: ٢١١.

(٢) ـ الدر المصون ٤: ١٠٣.

(٣) ـ التحرير والتنوير ٢٩: ٢٧١.

والتقدير: فمثل ما قتل من النعم يجزىء جزاء ما قتله أى يكافىء ويعوض ما قتله. وإسناد الجزاء إلى المثل إسناد على طريقة المجاز العقلى.

ولك أن تجعل الإضافة بيانية أى فجزاء هو مثل ما قتل والإضافة تكون لأدنى ملابسة. ونظيره قوله تعالى: (فَأُولٰئِكَ لَهُمْ جَزاءُ الضِّعْفِ بِما عَمِلُوا) [سبأ: ٣٧] وهذا نظم بديع على حد قوله تعالى: (وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ) [النساء: ٩٢] أى فليحرر رقبة) (١).

وعند قوله عز وجل: (وَهُوَ الَّذِى جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِى ظُلُمَاتِ البَرِّ وَالبَحْرِ قَدْ فَصَّلْنَا الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ) [الأنعام: ٩٧] قال ابن عاشور: (وإضافة ظلمات إلى البر والبحر على معنى (فى) لأنَّ الظلمات واقعة فى هذين المكانين أى لتهتدوا بها فى السير فى الظلمات.

ومَن ينفى الإضافة على معنى (فى) يجعلها إضافة على معنى اللام لأدنى ملابسة كما فى «كوكب الخرقاء». والإضافة لأدنى ملابسة إما مجاز لغوى مبنى على المشابهة فهو استعارة على ما هو ظاهر كلام «المفتاح» فى مبحث البلاغة والفصاحة إذ جعل فى قوله تعالى: (يَا أَرْضُ ابْلَعِى ماءَكِ) [هود: ٤٤] إضافة الماء إلى الأرض على سبيل المجاز تشبيهاً لاتصال الماء بالأرض باتصال الملك بالمالك اهـ.

فاستعمل فيه الإضافة التى هى على معنى لام الملك فهو استعارة تبعية وإما مجاز عقلى على رأى التفتازانى فى موضع آخر إذ قال فى «كوكب الخرقاء» «حقيقة الإضافة اللامية الاختصاص الكامل فالإضافة لأدنى ملابسة تكون مجازا حكميا».

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٧: ٤٦.

ولعلَّ التفتازانى يرى الاختلاف فى المجاز باختلاف قرب الإضافة لأدنى ملابسة من معنى الاختصاص وبعدها منه كما يظهر الفرق بين المثالين على أنَّ قولهم: لأدنى ملابسة يؤذن بالمجاز العقلى لأنَّه إسناد الحكم أو معناه إلى ملابس لما هو له) (١).

وعند قوله عز وجل: (وَبِعَهْدِ اللهِ أَوْفُوا) [الأنعام: ١٥٢] قال: (وعهد الله المأمور بالإيفاء به هو كل عهد فيه معنى الانتساب إلى الله الذى اقتضته الإضافة إذ الإضافة هنا يصح أن تكون إضافة المصدر إلى الفاعل أى ما عهد الله به إليكم من الشرائع ويصح أن تكون إضافة المصدر إلى مفعوله أى ما عاهدتم الله أن تفعلوه والتزمتموه وتقلدتموه ويصح أن تكون الإضافة لأدنى ملابسة أى العهد الذى أمر الله بحفظه وحذر من خترة وهو العهود التى تنعقد بين الناس بعضهم مع بعض سواء كان بين القبائل أم كان بين الآحاد.

ولأجل مراعاة هذه المعانى الناشئة عن صلاحية الإضافة لإفادتها عدل إلى طريق إسناد اسم العهد إلى اسم الجلالة بطريق الإضافة دون طريق الفعل بأن يقال: وبما عاهدتم الله عليه أو نحن ذلك ما لا يحتمل إلا معنى واحدا. وإذ كان الخطاب بقوله: (تَعَالَوْا) [الأنعام: ١٥١] للمشركين تعين أن يكون العهد شيئاً قد تقررت معرفته بينهم وهو العهود التى يعقدونها بالموالاة والصلح أو نحو ذلك فهو يدعوهم إلى الوفاء بما عاقدوا عليه) (٢).

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٧: ٣، ٣٩.

(٢) ـ التحرير والتنوير ٨: ٦٨.

﴿٢٣﴾ـ قاعدة: (تَعرِيفُ الجَمْعِ بِالإِضَافَةِ يَأتِي لِمَا يَأْتِي لَهُ التَّعرِيفُ بِاللَّامِ فقد يَكُونُ لِلعَهْدِ وَقد يَكُونُ لِلِاستِغرَاقِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (وَلَقَدْ أَرَيْنَاهُ آيَاتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَى) [طه: ﴿٥٦﴾] قال: (وإضافة (آيات) إلى ضمير الجلالة هنا يفيد تعريفا لآيات معهودة فإن تعريف الجمع بالإضافة -يأتي لما يأتي له التعريف باللام- يكون للعهد ويكون للاستغراق والمقصود هنا الأول أى أرينا فرعون آياتنا التى جرت على يد موسى وهى المذكورة فى قوله تعالى: (فِي تِسْعِ آياتٍ إِلى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ) [النمل: ﴿١٢﴾]. وهى انقلاب العصا حية وتبدل لون اليد بيضاء وسنو القحط والجراد والقمل والضفادع والدم والطوفان وانفلاق البحر. وقد استمر تكذيبه بعد جميعها حتى لما رأى انفلاق البحر اقتحمه طمعا للظفر ببنى إسرائيل) [٥].

﴿٢٤﴾ـ قاعدة: ((مِنْ) تقوم مقام الإضافة فلا يُجمَع بين تنوين وإضافة فى حرف لأنهما دليلان من دلائل الأسماء ولا يجمع بين دليلين)

هذه القاعدة مستفادة من القرطبى فعند قوله تعالى: (إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاسِلا وَأَغْلالاً وَسَعِيراً) [الإنسان: ﴿٤﴾] قال: (وقرأ نافع والكسائى وأبو بكر عن عاصم وهشام عن ابن عامر سلاسلا منوناً. الباقون بغير تنوين. ووقف قنبل وابن كثير وحمزة بغير ألف. الباقون بالألف. فأما قوارير الأول فنونه نافع وابن كثير والكسائى وأبو بكر عن عاصم ولم ينون الباقون. ووقف فيه

---

(٥) ـ التحرير والتنوير ﴿١٦﴾: ﴿٢٤٢﴾.

يعقوب وحمزة بغير ألف. والباقون بالألف. وأما قوارير الثانية فنوَّنه أيضاً نافع والكسائى وأبو بكر ولم ينوِّن الباقون. فمن نوَّن قرأها بالألف ومن لم ينوِّن أسقط منها الألف واختار أبو عبيد التنوين فى الثلاثة والوقف بالألف اتباعا لخط المصحف قال: رأيت فى مصحف عثمان سلاسلا بالألف ووقواريرا الأول بالألف وكان الثانى مكتوباً بالألف فحكت فرأيت أثرها هناك بينا. فمن صرف فله أربع حجج: أحدها: أن الجموع أشبهت الآحاد فجمعت جمع الآحاد فجعلت فى حكم الآحاد فصرفت. الثانية: أن الأخفش حكى عن العرب صرف جميع ما لا ينصرف إلا أفعل منك وكذا قال الكسائى والفراء: هو على لغة من يجر الأسماء كلها إلا قولهم: (هو أظرف منك) فإنهم لا يجرونه وأنشد ابن الأنبارى فى ذلك قول عمرو بن كلثوم:

كأن سيوفنا فينا وفيهم ... مخاريق بأيدى لا عبينا

وقال لبيد:

وجزور أيسار دعوت لحتفها ... بمغالق متشابه أجسامها

وقال لبيد أيضاً:

فضلا وذو كرم يعين على الندى ... سمح كسوب رغائب غنامها

فصرف مخاريق ومغالق ورغائب وسبيلها ألا تصرف. والحجة الثالثة: أن يقول نونت قوارير الأول لأنه رأس آية ورؤوس الآى جاءت بالنون كقوله جل وعز: (مَذْكُوراً). (سَمِيعاً بَصِيراً) فنونا الأول ليوقف بين رؤوس الآى ونونا الثانى على الجوار للأول. والحجة الرابعة: اتباع المصاحف وذلك أنهما جميعا فى مصاحف مكة والمدينة والكوفة بالألف. وقد احتج من لم يصرفهن بأن قال: إن كل جمع بعد الألف منه ثلاثة أحرف أو حرفان أو حرف مشدد لم يصرف فى معرفة ولا نكرة فالذى بعد الألف منه ثلاثة أحرف قولك:

قناديل ودنانير ومناديل والذى بعد الألف منه حرفان قول الله عز وجل: (لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ) [الحج: ٤٠] لأن بعد الألف منه حرفين وكذلك قوله: (وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللهِ كَثِيراً) [الحج: ٤٠]. والذى بعد الألف منه حرف مشدد شواب ودواب. وقال خلف: سمعت يحيى بن آدم يحدث عن ابن إدريس قال: فى المصاحف الأول الحرف الأول بالألف والثانى بغير ألف فهذا حجة لمذهب حمزة. وقال خلف: رأيت فى مصحف ينسب إلى قراءة ابن مسعود الأول بالألف والثانى بغير ألف. وأما أفعل منك فلا يقول أحد من العرب فى شعره ولا فى غيره هو أفعل منك منوناً لأنَّ من تقوم مقام الإضافة فلا يجمع بين تنوين وإضافة فى حرف لأنهما دليلان من دلائل الأسماء ولا يجمع بين دليلين قاله الفراء وغيره [٥].

٢٥ـ قاعدة: (الاختصاصُ الَّذِى تُفِيدُهُ الإضافةُ أقوى مِن اختصاصِ التَّوْصِيفِ)

هذه القاعدة مستفادة من الآلوسى فعند قوله سبحانه: (اليَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذابَ الهُونِ) [الأنعام: ٩٣] قال: (اليَوْمَ المراد به مطلق الزمان لا المتعارف وهو إما حين الموت وما يشمله وما بعده تُجْزَوْنَ عَذابَ الهُونِ أى المشتمل على الهوان والشدة والإضافة كما فى رجل سوء تفيد أنه متمكن فى ذلك لأن الاختصاص الذى تفيده الإضافة أقوى من اختصاص التوصيف وجوز

---

(٥) ـ الجامع لأحكام القرآن ١٩: ١٢٣.

أن تكون الإضافة على ظاهرها لأن العذاب قد يكون للتأديب لا للهوان والخزى) [1].

٢٦ـ قاعدة: (قد تكونُ الإضافةُ بِمَعنى مِنْ)

هذه القاعدة مستفادة من الزمخشرى فعند قوله تعالى: (وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّساءِ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَما يُتْلى عَلَيْكُمْ فِي الكِتابِ فِي يَتامَى النِّساءِ) [النساء: ١٢٧] قال: (فإن قلت: الإضافة فى: (يَتامَى النِّساءِ) ما هى قلت: إضافة بمعنى «من» كقولك: عندى سحق عمامة) [2].

وبعد أن ذكر السمينُ الحلبيُّ كلامَ الزمخشرى قال: (قال الشيخ: والذى ذكره النحويون من ذلك إضافة الشيء إلى جنسه نحو: «خاتمُ حديدٍ» ويجوزُ الفصل إمَّا بإتباع نحو: «خاتمٌ حديدٌ» أو تنصبَه تمييزاً نحو: «خاتمٌ حديداً» أو تجرُّه ب «مِنْ» نحو: خاتم من حديد قال: والظاهر أن إضافة «سُحْق عمامةٍ» و «يتامى النساء» بمعنى اللام ومعنى اللام الاختصاص «وهذا الردُّ ليس بشيء فإنهم ذكروا ضابط الإضافة التى بمعنى (مِنْ) أن تكونَ إضافةَ جزءٍ إلى كل بشرطِ صدقِ اسمِ الكل على البعض ولا شك أن (يتامى) بعض من النساء والنساء يَصْدُق عليهنَّ وتحرَّزْنا بقولنا: بشرطِ صدقِ الكل على البعض من نحو «يد زيد» فإنَّ زيداً لا يَصْدُقُ على اليد وحدَها) [3].

---

(١) ـ روح المعانى ٤: ٢٤.

(٢) ـ أضواء البيان ٧: ٧٥٣.

(٣) ـ الدر المصون ٤: ١٠٤.

وعند قوله سبحانه: (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الأَنْعامِ) [المائدة: ١] قال الزمخشرى: (وإضافتها إلى الأنعام للبيان وهى الإضافة التى بمعنى «من» كخاتم فضة. ومعناه: البهيمة من الأنعام) (١).

وعند قوله عز وجل: (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْياً بالِغَ الكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعامُ مَساكِينَ) [المائدة: ٩٥] قال الزمخشرى: (وقرئ: أو كفارة طعام مساكين على الإضافة. وهذه الإضافة مبينة كأنه قيل: أو كفارة من طعام مسكين كقولك: خاتم فضة بمعنى خاتم من فضة) (٢).

المبحث الثانى: قواعد فى أدوات الإضافة

٢٧ـ قاعدة: (تَلْزمُ (إِذْ) الإِضَافَة إِلَى جملَةٍ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الواحدى وأبو حيان وابن هشام والسيوطى فقد قال ابن هشام: (تلْزم إِذْ الإِضَافَة إِلَى جملَة إِمَّا اسمية نَحْو (واذْكُرُوا إِذْ أَنْتُم قَلِيلٌ) [الأنفال: ٢٦] أَو فعلية فعلهَا مَاض لفظا وَمعنى نَحْو (وَإِذ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ) [البقرة: ٣٠] (وَإِذِ ابْتَلى إِبْراهِيمَ رَبُّهُ) [البقرة: ١٢٤] (وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ) [آل عمران: ١٢١] أَو فعلية فعلهَا مَاض معنى لَا لفظا نَحْو (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ الْقَواعِدَ) [البقرة: ١٢٧] (وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا) [الأنفال: ٣٠] (وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِى أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ) [الأحزاب: ٣٧] وَقد اجْتمعت الثَّلَاثَة فِي قَوْله تَعَالَى: (إِلَاّ تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُما فِي الغارِ إِذْ يَقُولُ لِصاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ

---

(١) ـ الكشاف ١: ٦٠.

(٢) ـ الكشاف ١: ٦٧٩.

مَعَنا) [التوبة: ﴿٤٠﴾] الأولى ظرف لنصره وَالثَّانيَة بدل مِنْهَا وَالثَّالِثَة قيل: بدل ثَان وَقيل: ظرف لثانى اثْنَيْنِ وَفِيهِمَا وَفِي إِبْدَال الثَّانِيَة نظر لِأَن الزَّمن الثَّانِي وَالثَّالِث غير الأول فَكيف يبدلان مِنْهُ ثمَّ لَا يعرف أَن البَدَل يتَكَرَّر إِلَّا فِي بدل الإضراب وَهُوَ ضَعِيف لَا يحمل عَلَيْهِ التَّنْزِيل وَمعنى (ثَانِي اثْنَيْنِ) وَاحِد من اثْنَيْنِ فَكيف يعْمل فِي الظّرْف وَلَيْسَ فِيهِ معنى فعل وَقد يُجَاب بِأَن تقَارب الأَزْمِنَة ينزلها منزلَة المتحدة أَشَارَ إِلَى ذَلِك أَبُو الفَتْح فِي المُحْتَسب والظرف يتَعَلَّق بوهم الفِعْل وأيسر روائحه.

وَقد يحذف أحد شطرى الجُمْلَة فيظن من لَا خبْرَة لَهُ أَنَّهَا أضيفت إِلَى المُفْرد كَقَوْلِه:

هَل ترجعن لَيَال قد مضين لنا ... والعيش مُنْقَلب إِذْ ذَاك أفنانا

وَالتَّقْدِير إِذْ ذَاك كَذَلِك وَقَالَ الأخطل:

كَانَت منَازِل أُلَّاف عهدتهم ... إِذْ نَحن إِذْ ذَاك دون النَّاس إخْوَاناً

أُلَّاف بِضَم الهمزَة جمع آلف بِالمدِّ مثل كَافِر وكفار وَنحن وَذَاكَ مبتدآن حذف خبراهما وَالتَّقْدِير: عهدتهم إخْوَاناً إِذْ نَحن متآلفون إِذْ ذَاك كَائِن وَلَا تكون إِذْ الثَّانِيَة خَبراً عَن نَحن لِأَنَّهُ زمَان وَنحن اسْم عين بل هِيَ ظرف للْخَبَر المُقدر وَإِذ الأولى ظرف لعهدتهم وَدون إِمَّا ظرف لَهُ أَو للْخَبَر المُقدر أَو لحَال من إخْوَاناً محذوفة أَى متصافين دون النَّاس وَلَا يمْنَع ذَلِك تنكير صَاحب الحَال لتأخره فَهُوَ كَقَوْلِه:

لمية موحشا طلل ...

وَلَا كَونه اسْم عين لِأَن دون ظرف مَكَان لَا زمَان والمشار إِلَيْهِ ب ذَاك التجاور المَفْهُوم من الكَلَام.

وَقَالَت الخنساء:

كَأَن لم يَكُونُوا حمى يتقى ... إِذْ النَّاس إِذْ ذَاك من عزبزا

إِذْ الأولى ظرف ليتقى أَو لحمى أَو لـ يَكُونُوا إِن قُلْنَا: إِن لـ كَانَ النَّاقِصَة مصدرا وَالثَّانيَة ظرف لـ بز وَمن مُبْتَدأ مَوْصُول لَا شَرط لِأَن بز عَامل فِي إِذْ الثَّانِيَة وَلَا يعْمل مَا فِي حيّز الشَّرْط فِيمَا قبله عِنْد البَصرِيين وبز خبر من وَالجُمْلَة خبر النَّاس والعائد مَحْذُوف أَي من عز مِنْهُم كَقَوْلِهِم: السّمن منوان بدرهم وَلَا تكون إِذْ الأولى ظرفا لبز لِأَنَّهُ جُزْء الجُمْلَة الَّتِي أضيفت إِذْ الأولى إِلَيْهَا وَلَا يعْمل شَيْء من المُضَاف إِلَيْهِ فِي المُضَاف وَلَا إِذْ الثَّانِيَة بدل من الأولى لِأَنَّهَا إِنَّمَا تكمل بِمَا أضيفت إِلَيْهِ وَلَا يتبع اسْم حَتَّى يكمل وَلَا تكون خَبرا عَن النَّاس لِأَنَّهَا زمَان وَالنَّاس اسْم عين وَذَاكَ مُبْتَدأ مَحْذُوف الخَبَر أَي كَائِن وعَلى ذَلِك فقس.

وَقد تُحذف الجُمْلَة كلهَا للْعلم بهَا ويعوض عَنْهَا التَّنْوِين وتكسر الذَّال لالتقاء الساكنين نَحْو (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ المُؤْمِنُونَ) [الروم: ۴] وَزعم الأَخْفَش أَن إِذْ فِي ذَلِك معربة لزوَال افتقارها إِلَى الجُمْلَة وَأَن الكسرة إِعْرَاب لِأَن اليَوْم مُضَاف إِلَيْهَا ورُدَّ بِأَن بناءها لوضعها على حرفين وَبِأَن الافتقار بَاقٍ فِي المَعْنى كالموصول تحذف صلته لدَلِيل قَالَ:

نَحن الألى فاجمع جموعه ... عك ثمَّ وجههم إِلَيْنَا

أَي نَحن الألى عرفُوا وَبِأَن العِوَض ينزل منزلَة المعوض عَنهُ فَكَأَن المُضَاف إِلَيْهِ مَذْكُور وَبِقَوْلِهِ:

نهيتك عَن طلابك أم عَمْرو... بعافية وَأَنت إِذْ صَحِيح

فَأجَاب عَن هَذَا بِأَن الأَصْل حِينَئِذٍ ثمَّ حذف المُضَاف وَبَقِي الجَرّ كَقِرَاءَة بَعضهم (وَاللهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ) [الأنفال: ٦٧] أَي ثَوَاب الآخِرَة) [1].

وعند قوله تعالى: (يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) [النساء: ٤٢] الآية قال الواحدى: (يوم فى قوله: (يَوْمَئِذٍ) ظرف ويود وهو مضاف إلى إذ وذلك نحو قولهم: ليلتئذ وساعتئذ وحينئذ. ودخل التنوين فى إذ بدلاً من الإضافة وذلك أنَّ أصل هذا أن تكون إذ مضافة إلى جملة إما من مبتدأ وخبر نحو: جئتك إذ زيد أمير وقصدتك إذ الخليفة عبد الملك قال الله تعالى: (إِذِ الأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ) [غافر: ٧١] وقال القطامى:

إذا الفوارسُ من قيس بشكَّتها ... حولى شهودٌ وما قومى بشهاد

وإما من فعل وفاعل نحو: قمت إذ قام زيد وجلست إذ سار محمد. قال الله تعالى: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ) [البقرة: ٣٠] (وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْساً) [البقرة: ٧٢] ثم اقتطع المُضاف إليه إذ فى مثل هذا ومثله قوله: (مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذ) [المعارج:١١] و (يَوْمَئِذٍ يَصَّدَّعُونَ) [الروم: ٤٣].

والتقدير فى هذه الآية وفى غيرها: يوم إذ ذاك كذلك فلما حذف المضاف إليه إذ عوّض منه التنوين فدخل وهو ساكن على الذال وهى ساكنة فكسرت الذال لالتقاء الساكنين فقيل: يومئذ. وليست هذه الكسرة فى الذال كسرة إعراب وإن كانت إذ فى موضع جر بالإضافة ما قبلها إليها وإنما الكسرة فيها لسكونها وسكون التنوين بعدها كما كسرت الهاء فى صهٍ ومهٍ لسكونها وسكون التنوين بعدها وإن اختلفت جهتا التنوين فيهما فكان فى إذ عوضاً من المضاف إليه وفى صه علماً للتنكير) [2].

([1]) ـ مغنى اللبيب: ٦١٦.

([2]) ـ التفسير البسيط ٦: ٦٥٢.

وقال أبو حيان: (فى الظروف المبنية التركيب فمنها «إذ» والدليل على اسميتها الإخبار بها وإبدالها من الاسم وتنوينها فى غير ترنم والإضافة إليها بغير تأويل نحو: مجيئك إذ جاء زيد ورأيتك أمس إذ جئت ويومئذ و: «بعد غد هديتنا» وبنيت لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل أو لما عوض منها وهى للوقت الماضى لازمة الظرفية فلا تكون فاعلة ولا مبتدأة إلا أن يضاف إليها اسم زمان يخصص مطلقها نحو: يوم وساعة وليلة أو يرادفها نحو: حين وأجاز الأخفش والزجاج أن تقع مفعولاً بها وتبعهما جماعة من المعربين وخصوصاً فى القرآن كقوله تعالى: (واذْكُرُوا إِذْ أَنْتُم قَلِيلٌ) [الأنفال: ٢٦] واختار أن لا تكون مفعولاً له وتلزمها الإضافة إلى جملة خبرية مصدرة بماض أو مضارع بمعنى الماضى أو جملة اسمية قال تعالى: «واذْكُرُوا إِذْ أَنْتُم قَلِيلٌ» لا إلى جملة شرطية إلا فى الضرورة نحو: أتذكر إذ تأتينا نكرمك وأتذكر إذ من يأتيك نكرمه فأما قولهم: قمت إذ ذاك وفعلت إذ ذاك وقوله:

..... والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا

فهو على حذف الخبر تقديره: إذ ذاك كذلك وفى النهاية: تقول أتيتك إذ كان زيد قائماً وإذ كأنك أسد وقصدتك إذ لا رجل أكرم منك ولا تقول: أتيتك إذ ليس زيد قائماً ولا إذ ما زيد قائماً ولا إذ ما دام زيد قائماً ولا تضاف إلى ما أوله ما زال وأخواتها ولكن ولا ليت ولا لعل. انتهى.

وإذا علمت الجملة جاز حذفها وعوض منها تنوين فالأكثر كسر الذال لالتقاء الساكنين وليس كسرة إعراب خلافاً للأخفش ويجوز فتح الذال فتقول: حينئذاً طلباً للتخفيف وقد يعوض ولا تكون (إذ) مضافاً إليها زمان قالت العرب: كان ذلك إذ ويقبح أن يليها اسم بعد فعل ماض نحو: كان ذلك إذ قام زيد ويحسن إن كان مضارعاً نحو: إذ زيد يقوم وذهب بعض

المتأخرين إلى أن (إذ) تجيء للسبب مجردة عن الظرفية ونسب ذلك إلى سيبويه واختاره ابن مالك وفى بعض كلامه وتجيء حرفاً للتعليل وإلى أنها لا تخرج عن الظرفية ذهب الأستاذ أبو على وجعل ابن مالك من كونها للتعليل قوله تعالى: «وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ» [الكهف: ١٦] و«وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا» [الأحقاف: ١١] « إِذْ ظَلَمْتُمْ» [الزخرف: ٣٩]) (١).

وقال السيوطى: (تلزم إذ الإضافة إلى جملة إمَّا اسمية نحو: (واذْكُرُوا إِذْ أَنْتُم قَلِيلٌ) [الأنفال: ٢٦].

أو فعلية فعلها ماض لفظا أو معنى نحو: (وَإِذ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائكَةِ) [البقرة: ٣٠] (وَإِذِ ابْتَلى إِبْراهِيمَ رَبُّهُ) [البقرة: ١٢٤].

أو معنًى لا لفظاً نحو: (وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِى أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ) [الأحزاب: ٣٧].

وقد اجتمعت الثلاثة فى قوله: (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى الغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ) [التوبة: ٤٠].

وقد تحذف الجملةُ للعلم بها ويعوض عنها التنوين.

وتكسر الذال لالتقاء الساكنين نحو: (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ المُؤْمِنُونَ) [الروم: ٤] (وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ) [الواقعة: ٨٤].

وزَعم الأخفش أن إذ فى ذلك معربة لزوال افتقارها إلى الجملة وأن الكسرة إعراب لأن اليوم والحين مضافٌ إليها.

ورُدَّ بأن بناءها لوضعها على حرفين وبأنَ الافتقار باق فى المعنى كالموصول تُحْذَف صلته) (٢).

---

(١) ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب ٣: ٢٠٣٠.

(٢) ـ معترك الأقران فى إعجاز القرآن ٢: ٤٧.

﴿٢٨﴾ـ قاعدة: (تلْزم (حَيْثُ) الإِضَافَة إِلَى جملَة)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الواحدى وابن هشام وابن عاشور فقد قال ابن هشام: (وَتلْزم حَيْثُ الإِضَافَة إِلَى جملَة اسمية كَانَت أَو فعلية وإضافتها إِلَى الفعلية أَكثر وَمن ثمَّ رجح النصب فِي نَحْو جَلَست حَيْثُ زيدا أرَاهُ وندرت إضافتها إِلَى المُفْرد كَقَوْلِه:

... ببيض المواضى حَيْثُ لى العمائم

أنْشدهُ ابْن مَالك وَالكسَايِيّ يقيسه وَيُمكن أَن يخرج عَلَيْهِ قَول الفُقَهَاء من حَيْثُ أَن كَذَا وأندر من ذَلِك اضافتها إِلَى جملَة محذوفة كَقَوْلِه:

إِذا زيدة من حَيْثُ مَا نفحت لَهُ ... أَتَاهُ برياها خَلِيل يواصله

أَى إِذا ريدة نفحت لَهُ من حَيْثُ هبت وَذَلِكَ لِأَن ريدة فعل بِمَحْذُوف يفسره نفحت فَلَو كَانَ نفحت مُضَافا إِلَيْهِ حَيْثُ لزم بطلَان التَّفْسِير إِذْ المُضَاف إِلَيْهِ لَا يعْمل فِيمَا قبل المُضَاف وَمَا لَا يعْمل لَا يُفَسر عَاملا قَالَ أَبُو الفَتْح فِي كتاب التَّمام وَمن أضَاف حَيْثُ إِلَى المُفْرد أعْربهَا انْتهى وَرَأَيْت بِخَط الضابطين

أما ترى حَيْثُ سُهَيْل طالعا

بِفَتْح الثَّاء من حَيْثُ وخفض سُهَيْل وَحَيْثُ بِالضَّمِّ وَسُهيْل بِالرَّفْع أَى مَوْجُود فَحذف الخَبَر

وَإِذا اتَّصَلت بهَا مَا الكافة ضمنت معنى الشَّرْط وجزمت الفِعْلَيْنِ كَقَوْلِه:

حَيْثُمَا تستقم يقدر لَك الله نجاحا فِي غابر الأَزْمَان

وَهَذَا البَيْت دَلِيل عِنْدِى على مجيئها للزمان) [(١)].

---

(١) ـ مغنى اللبيب: ﴿٧٧﴾.

وعند قوله تعالى: {ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ} [البقرة: ١٩٩] قال الواحدى: (و (حيثُ) حقُّها البناء لأنها مُنِعَتْ الإضافةُ مع لزوم معنى الإضافة لها ولمَّا لزمت معنى الإضافة إلى الجملة صارت بمنزلة الأسماء الناقصة التى تحتاج إلى صِلَةٍ كالذى ونحوه والاسم الناقص بمنزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة حرفٌ يستحق البناء فأما بناؤها على الضم: فلأنها بمنزلة الغاية كقبلُ وبعدُ من جهة أنها مُنِعت الإضافة مع لزوم معنى الإضافة ولو أُعربت لاستحقت النصب والجر فقط لأنها ظرف والظروف لا تُعْرَبُ إلا بالجر والنصب فإذا أعربت بالرفع لم تكن ظَرفًا فلما بنيت جعلت على حركة لا تكون لها فى حال الإعراب ويجوز فيها الفتح لأجل الياء كما فتحت أين وكيفَ ويجوز الكسر على أصل الحركة لالتقاء الساكنين) [١].

وعند قوله سبحانه: (فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ) [البقرة: ٢٢٢] قال ابن عاشور: (وقوله: مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ حيث: اسم مكان مبهم مبنى على الضم ملازم الإضافة إلى جملة تحدده لزوال إبهامها وقد أشكل المراد من هذا الظرف على الذين تصدوا لتأويل القرآن وما أرى سبب إشكاله إلا أن المعنى قد اعتاد العرب فى التعبير عنه سلوك طريق الكناية والإغماض وكان فهمه موكولاً إلى فطنهم ومعتاد تعبيرهم) [٢].

---

(١) ـ التفسير البسيط ٤: ٥٢.

(٢) ـ التحرير والتنوير ٢: ٩: ٣٦.

٢٩ـ قاعدة: (لا تُستَعمَلُ (عِنْدَ) إلا مُضَافَةً)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم أبو حيان فقد قال: ((عند)

لا تستعمل إلا مضافة ولا يفارقها النصب على الظرفية إلا مجرورة بمن وهى للحضور أو القرب حساً أو معنى فمن الحضور الحسى والمعنوى: «قال الذى عنده علم من الكتاب» ومثال القرب الحسى: «عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى» والقرب المعنوى: «وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار» والمشهور كسر عينها ويجوز فتحها وضمها وبمعناها (لدى) على الصحيح لا بمعنى لدن وينبنى عليهما المبتدأ لابتداء غاية وغيرها وقال تعالى: «وعنده مفاتح الغيب» «ولدينا كتاب ينطق بالحق».

وتقلب ألف (لدى) مع الضمير وقد تقر معه وإقرارها مع الظاهر هو الكثير وقد تقلب فيقال: لدى زيد أجروه مجرى المضمر نحو: لديك ولديه أنشد الفراء عن العرب:

بانت تشيم لدى هارون من حضن ... خالاً يضيء إذا ما مزنه ركدا

أضيفت لدى إلى الجملة بخلاف (عند) أنشد الفارسى:

وتذكر نعماه لدن أنت يافع... إلى أنت ذو قودين أبيض كالنسر) (١).

---

(١) ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب ٣: ٢١٥.

٣٠ـ قاعدة: (يُجَرُّ ما يَلِى (لَدُن) بِالإضافةِ لفظاً إنْ كانَ مفرداً أو تقديراً إنْ كانَ جملةً ولا يُضَافُ إلى الجُمَلِ مِنْ ظَرفِ المَكَانِ إلَّا هى)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم أبو حيان فقد قال: ((لدن)

لأول غاية زمان نحو: لدن غدوة وما رأيته من لدن ظهر الخميس أو لأول غاية مكان نحو: و «آتيناه من لدنا» أى: من جهتنا ونحونا: وقيل (عند) لما هو حاصل أو فى تقدير الحاصل و (لدن) لما كان حاصلاً متصلاً وأكثر استعمال (لدن) بمعنى (من) ويقال: لدن ولدن ولدن ولدن ولدن ولدن و (لد) ولد ولد. وفى بعض نسخ التسهيل (لت) وأعرب اللغة الأولى وهى (لدن) قيس وبذلك قرأ أبو بكر عن عاصم: «من لدنا» بجر النون وإسكان الدال وإشمامها الضم والأصل: من لدنه وحكى أبو حاتم: «من لدنا» بضم الدال وكسر النون وتقول فى النصب: لدنه ولدنه بضم الدال وسكونها مشمه الضم وتبجر المنقوصة إذا أضيفت إلى المضمر من لدنه ومن لدنى ولا يجوز «من لدك» ولا من لده ولا يبنى عليها المبتدأ ويجر ما يليها بالإضافة لفظاً إن كان مفرداً أو تقديراً إن كان جملة ولا يضاف إلى الجمل من ظرف المكان إلا هى و (حيث) فتضاف إلى جملة الابتداء نحو:

وتذكر نعماه لدن أنت يافع ...

وإلى الفعلية نحو:

لزمنا لدن سالمتمونا وفاقكم

وجاءت (أن) زائدة بعدها فى قوله:

وليت فلم نقطع لدن أن وليتنا ...

وقال ابن الدهان: ولا يضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلا (حيث) وحدها

... لدن شب ...

على إضمار (أن) كما صرح بأن فى أرانى لدن أن غاب رهطى وإخوتى وإن كان المفرد لفظ (غدوة) فيجوز الجر على الأصل وهو الأكثر وقال يونس: بعضهم ينصب فيقول: لدن (غدوة) ومع حذف النون تقول: لد غدوة ويعنى يونس غدوة لا كل اسم قال سيبويه: لا ينصب (لدن) غير (غدوة) فلا تقول: لدن بكرة. فأما

من لدن شولاً ...

فعلى إضمار (كان) الناقصة أى: كانت شولاً وانتصاب (غدوة) قيل بـ (لدن) شبهت نونها وإن كانت من سنح الكلمة بالتنوين فصارت تثبت تارة وتحذف أخرى فأشبهت ضارباً وقيل: النصب على إضمار (كان) واسمها مضمر فيها كما قال سيبويه: فى (من لدن شولاً).

وروى الكوفيون رفع غدوة بعد (لدن) على إضمار (كان) وقال ابن جنى: شبهه بعضهم بالفاعل فرفع فقال: لدن غدوة كما تقول فى اسم الفاعل: ضارب زيد وفى البديع لمحمد بن مسعود الغزنى: المضاف إليه المحذوف من قولهم: لدن غدوة من غير ذكر جرى كقولك: لى مثله رجلاً لأن تقديره لدنها غدوة ولذلك انتصب (غدوة) على التمييز كما انتصب رجلا عليه.

وإذا عطفت على (غدوة) المنصوب بـ (لدن) فقلت: لدن غدوة وعشية فقد أجاز أبو الحسن الجر فى المعطوف والنصب وقال ابن مالك: النصب فى

المعطوف بعيد عن القياس. والذى أختاره أنه لا يجوز فى المعطوف إلا النصب) [٥].

وعند قوله تعالى: وقوله تعالى: (قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِي عُذرًا) [الكهف: ٧٦] قال الواحدى: (لدن اسم غير متمكن حذفت اللام منها فى حال الإضافة إلى المظهر فى نحو قولهم: مِنْ لدُ الحائط. وقول الشاعر:

من لد شولا فإلى إتلائها

و:

من لد لحييه إلى منحوره

وكان القياس ألا يحذف منه شىء لمشابهة الاسم للحرف فى البناء والحرووف لا تحذف إذا لم تكن مضاعفة وليس هنا تضعيف إلا أنه لما كان اسمًا وإن كان مشابهًا لحروف اللين استجيز الحذف فيه فى حال الإضافة إلى المظهر فألزم الرد فى حال الإضافة إلى المضمر ليكون ذلك دلالة على أن الحذف لم يكن بقياس فيه فكأنه جرى مجرى الأشياء التى تحذف فى اللفظ للتخفيف والمراد إثباتها فإذا اتصل بالمضمر رد إلى أصله كقولهم: أعْطَيْتُكُمُوه ونحوه كذلك قيل فى هذا: من لدنه ولدنا). هذا كلام أبى على.

وقال ابن كيسان: (لَدُن حرف يَخْفِض وربما نُصِب بها وقال: وحكى البصريون: أنها تنصب غدوة خاصة من بين الكلام). وأنشدوا:

مازال مهرى مزجر الكلب منهم ... لدن غدوةً حتى دنت لغروب

---

(٥) ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب ٣: ١٤٥٣.

وأجاز الفراء فى: غُدْوَة: الرفع والنصب والخفض. قال ابن كيسان: (من خفض بها أجراها مجرى: مِنْ وعَنْ ومن رفع أجراها مجرة مذْ ومن نصب جعلها وقتا وجعل ما بعدها ترجمة عنها). وإن شئت أضمرت كان كما قال:

من لد شولا فإلى إتلائها

أراد: من لد كانت شولا. وحكى أبو عمرو عن أحمد بن يحيي والمبرد أنهما قالا: (العرب تقول لَدُن غُدْوَةٌ وغُدْوَةً وغُدوةٍ فمن رفع أراد: لدن كانت غدوةٌ ومن نصب أراد: لَدُنْ كان الوقت غدوةً ومن خفض أراد: من عند غدوةٍ).

وقال أبو الفتح الموصلى: (إنهم شبهوا النون فى لدن بالتنوين فى ضارب فنصبوا غدوة نحو: هذا ضارب زيدًا ووجهه الشبه بينهما اختلاف حركة الدال قبل النون وذلك لأنه يقال: لدن ولدن بفتح الدال وضمها فلما اختلفت الحركات قبل النون شابهت النون التنوين وشابهت الحركتان قبلها باختلافهما حركات الإعراب فى نحو: ضَارِبٌ وضاربًا فلما أشبهت النون التنوين من حيث ذكرنا انتصب غدوةً تشبيهًا بالمفعول وكذلك شبه بعضهم غدوةً بالفاعل فرفعها فقال: لدن غدوةٌ كما تقول: أقائم زيد ومنهم من يلزم القياس فيها فيجر بها فيقول: لدن غدوةٍ).

قال سيبويه: (ولا تنصب مع لدن غير غُدوة فلا تقول: لدن بكرةً لأنها لم تكثر فى كلامهم كثرة غدوة).

قال أبو الفتح: (ويزيد عندك فى شبه نون لدن بتنوين اسم الفاعل أن العرب قد حذفتها فى بعض المواضع تخفيفًا فقالت: من لَدُ الحائط ولَدُ الصلاةِ وقد حذفوها أيضًا ولا ساكن بعدها. أنشد سيبويه:

من لد شولا فإلى إتلائها

فلما حذفت النون تارة وثبتت أخرى قوى شبه النون بالتنوين الذى حذف تارة وثبت أخرى).

وقال القاضى أبو سعيد السيرافى فى حكم لدن: (أن يخفض بها على الإضافة لأن النون من أصل الكلمة بمنزلة الدال من عند كما قال الله تعالى: {مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ} [النمل: ٦] {مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ} [هود: ١] غير أن من العرب من ينصب بها وإنما يفعل ذلك لأنه ينزع النون عنها فيقال: لَدُ فشبهت الأصلية بالزائدة حين ثبتت فى حال وسقطت فى حال كما ثبتت الزائدة فى حال وسقطت فى حال)) [٥].

المبحث الثالث: قواعد فى الإضافة والصفة

٣١ـ قاعدة: (إِضَافَةُ الوَصْفِ إِنَّمَا تكونُ حَقِيقِيَّةً إِذا كَانَ بِمَعنى المَاضِى)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم ابن هشام فقد قال: (فَإِن لم يكن الوَصْف بِمَعْنى الحَال والاستقبال فإضافته مَحْضَة تفِيد التَّعْرِيف والتخصيص لِأَنَّهَا لَيست فِي تَقْدِير الِانْفِصَال وعَلى هَذَا صَحَّ وصف اسْم الله تَعَالَى بـ (مَالك يَوْم الدّين) قَالَ الزَّمَخْشَرِيّ: أُرِيد باسم الفَاعِل هُنَا إِمَّا المَاضِى كَقَوْلِك: هُوَ مَالك عبيده أمس أَى ملك الأُمُور يَوْم الدّين على حد (وَنادى أَصْحابُ الْجَنَّةِ) [الأعراف: ٤٤] وَلِهَذَا قَرَأَ أَبُو حنيفَة (مَالك يَوْم الدّين) وَأما الزَّمَان المستمر كَقَوْلِك: هُوَ مَالك العبيد فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَة قَوْلك: مولى العبيد اهـ مُلَخصاً.

---

(٥) ـ التفسير البسيط ١٤: ٩٨.

وَهُوَ حسن إِلَّا أَنه نقض هَذَا المَعْنى الثَّانِي عِنْدَمَا تكلم على قَوْله تَعَالَى: (وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْباناً) [الأنعام: ﴿٩٦﴾] فَقَالَ: (قرئ بجر الشَّمْس وَالقَمَر عطفا على اللَّيْل وبنصبهما بإضمار جعل أَو عطفا على مَحل اللَّيْل لِأَن اسْم الفَاعِل هُنَا لَيْسَ فِي معنى المُضِيّ فَتكون إِضَافَته حَقِيقِيَّة بل هُوَ دَال على جعل مُسْتَمر فِي الأَزْمِنَة المُخْتَلفَة وَمثله (فالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوى) [الأنعام: ﴿٩٥﴾] و(فالِقُ الْإِصْباحِ) [الأنعام: ﴿٩٦﴾] كَمَا تَقول: زيد قَادر عَالم وَلَا تقصد زَمَاناً دون زمَان اهـــ.

وَحَاصِله أَن إِضَافَة الوَصْف إِنَّمَا تكون حَقِيقِيَّة إِذا كَانَ بِمَعْنى المَاضِي وَأَنه إِذا كَانَ لإِفَادَة حدث مُسْتَمر فِي الأَزْمِنَة كَانَت إِضَافَته غير حَقِيقِيَّة وَكَانَ عَاملاً وَلَيْسَ الأَمر كَذَلِك) [٥].

﴿٣٢﴾ـ قاعدة: (المُفْرَدُ إذا أُضِيفَ إِلَى مُعَرَّفٍ بِلَامِ الجِنْسِ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى المَوْصُوفِ كَانَ لَهُ حُكْمُ مَا أُضِيفَ هُوَ إِلَيْهِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله سبحانه: (وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الإِثْمِ وَالفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ) [الشورى: ﴿٣٧﴾] قال: (قرأ الجمهور كبائر بصيغة الجمع. وقرأه حمزة والكسائي وخلف كبير بالإفراد فكبائر الإثم: الفعلات الكبيرة من جنس الإثم وهى الآثام العظيمة التى نهى الشرع عنها نهيا جازما وتوعد فاعلها بعقاب الآخرة مثل القذف والاعتداء والبغى. وعلى قراءة كبيرة الإثم مراد به معنى كبائر الإثم لأن المفرد

---

(٥) ـ مغنى اللبيب: ﴿٤﴾﴿٦٦﴾.

لما أضيف إلى معرف بلام الجنس من إضافة الصفة إلى الموصوف كان له حكم ما أضيف هو إليه) [1].

٣٣ـ قاعدة: (إِضَافَةُ المَوْصُوفِ إِلَى الصِّفَةِ مُبَالَغَةٌ فِي الِاتِّصَافِ حَتَّى جُعِلَتِ الصِّفَةُ بِمَنزِلَةِ شَخصٍ آخَرَ يُضَافُ إِلَيْهِ المَوْصُوف)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله سبحانه: (فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحاً صَرْصَراً فِي أَيَّامٍ نَحِسَاتٍ لِنُذِيقَهُمْ عَذَابَ الخِزْيِ فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الآخِرَةِ أَخْزَى وَهُمْ لَا يُنْصَرُونَ) [فصلت: ١٦] قال: (وإضافة عذاب إلى الخزى من إضافة الموصوف إلى الصفة بدليل مقابلته بقوله: وَلَعَذَابُ الآخِرَةِ أَخْزَى أى أشد إخزاء من إخزاء عذاب الدنيا وذلك باعتبار أن الخزى وصف للعذاب من باب الوصف بالمصدر أو اسم المصدر للمبالغة فى كون ذلك العذاب مخزيا للذى يعذب به. ومعنى كون العذاب مخزيا: أنه سبب خزى فوصف العذاب بأنه خزى بمعنى مخز من باب المجاز العقلى ويقدر قبل الإضافة: لنذيقهم عذابا خزيا أى مخزيا فلما أريدت إضافة الموصوف إلى صفته قيل: عذاب الخزى للمبالغة أيضا لأن إضافة الموصوف إلى الصفة مبالغة فى الاتصاف حتى جعلت الصفة بمنزلة شخص آخر يضاف إليه الموصوف وهو قريب من محسن التجريد.

فحصلت مبالغتان فى قوله: (عَذَابَ الخِزْيِ) مبالغة الوصف بالمصدر ومبالغة إضافة الموصوف إلى الصفة) [2].

---

(1) ـ التحرير والتنوير ٢٥: ١٣٠.

(2) ـ التحرير والتنوير ٢٤: ٢٦١.

وعند قوله تعالى: (رَبِّ هَبْ لِي حُكْماً وَالحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ. وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الآخِرِينَ) [الشعراء: ﴿٨٣﴾ـ ﴿٨٤﴾] قال: (وإضافة لسان إلى صدق من إضافة الموصوف إلى الصفة ففيه مبالغة الوصف بالمصدر أى لسانا صادقا.

والصدق هنا كناية عن المحبوب المرغوب فيه لأنه يرغب فى تحققه ووقوعه فى نفس الأمر) [1].

وعند قوله تعالى: (إِنَّ المُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ. فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ) [القمر: ﴿٥٤﴾ـ ﴿٥٥﴾] قال: (والصدق: أصله مطابقة الخبر للواقع ثم شاعت له استعمالات نشأت عن مجاز أو استعارة ترجع إلى معنى مصادفة أحد الشىء على ما يناسب كمال أحوال جنسه فيقال:

هو رجل صدق أى تمام رجلة وقال تأبط شرا:

إنى لمهد من ثنائى فقاصد ... به لابن عم الصدق شمس بن مالك

أى ابن العم حقا أى موف بحق القرابة.

وقال تعالى: (وَلَقَدْ بَوَّأْنا بَنِي إِسْرائِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ) [يونس: ﴿٩٣﴾] وقال فى دعاء إبراهيم عليه السلام: (وَاجْعَلْ لِي لِسانَ صِدْقٍ فِي الآخِرِينَ) [الشعراء: ﴿٨٤﴾] ويسمى الحبيب الثابت المحبة صديقاً وصديقاً.

فمقعد صدق أى مقعد كامل فى جنسه مرضى للمستقر فيه فلا يكون فيه استفزاز ولا زوال وإضافة مقعد إلى صدق من إضافة الموصوف إلى صفته للمبالغة فى تمكن الصفة منه) [2].

المبحث الرابع: قواعد فى الإضافة والعموم

---

(1) ـ التحرير والتنوير ﴿١٩﴾: ﴿١٤٦﴾.

(2) ـ التحرير والتنوير ﴿٢٧﴾: ﴿٢٢٥﴾.

﴿٣٤﴾ـ قاعدة: ((كلّ) مِنْ ألفاظِ العُمومِ وهو اسمُ جمعٍ لازمٌ للإضافةِ وقد يُحْذَفُ ما يُضَافُ إليه)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم السمين الحلبى والزركشى وابن عاشور فعند قوله تعالى: (كُلَّما أَضاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ) [البقرة: ﴿٢٠﴾] قال السمين الحلبى: (واعلم أنَّ «كُلاًّ» من ألفاظِ العموم وهو اسمُ جمعٍ لازمٌ للإضافة وقد يُحْذَفُ ما يضاف إليه وهل تنوينُه حينئذٍ تنوينُ عوضٍ أو تنوينُ صَرْفٍ قولان.

والمضافُ إليه «كل» إن كانَ معرفةً وحُذِفَ بقيتْ على تعريفها فلهذا انتصَبَ عنها الحالُ ولا يَدْخُلها الألفُ واللامُ وإن وقع ذلك فى عبارةِ بعضِهم وربما انتَصَبَتْ حالاً وأصلُها أن تُسْتَعْمَل توكيداً كأجمعَ والأحسنُ استعمالُها مبتدأً وليس كونُها مفعولاً بها مقصوراً على السماعِ ولا مختصاً بالشعر خلافاً لزاعم ذلك.

وإذا أُضيفت إلى نكرةٍ أو معرفةٍ بلامِ الجنسِ حَسُنَ أن تَلِي العواملَ اللفظيةَ وإذا أُضيفت إلى نكرةٍ تعيَّنَ اعتبارُ تلك النكرة فيما لها من ضميرٍ وغيره تقول: كُلُّ رجال أتَوْكَ فأكرِمْهم ولا يجوزُ أن يراعى لفظ «كل» فتقول: كُلُّ رجال أتاكَ فأكرمه و [تقول:] كُلُّ رجلٍ أتاك فأكرمه ولا تقول: أَتَوْك فأكرِمْهم اعتباراً بالمعنى فأما قوله:

جادَتْ عليه كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ ... فتركْنَ كُلَّ حدَيقةٍ كالدرهم

فراعى المعنى فهو شاذٌّ لا يُقاس عليه وإذا أُضيفَتْ إلى معرفةٍ فوجهانِ سواءً كانت الإضافة لفظاً نحو: (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ القيامة فَرْداً) [مريم: ﴿٩٥﴾] فراعى لفظَ كل أو معنىً نحو: (فَكُلاًّ أَخَذْنَا بِذَنبِهِ) [العنكبوت: ﴿٤٠﴾] فراعى لفظَها وقال: (وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ) [النمل: ﴿٨٧﴾] فراعى المعنى وقولُ بعضهم: إن

«كُلَّما» تفيدُ التكرارَ ليس ذلك من وَضْعها فإنك إذا قُلْتَ: «كلما جِئْتَنى أَكْرَمْتُك» كان المعنى: أُكْرِمُكَ فى كلِّ فردٍ فردٍ من جَيئاتِكَ إلىَّ.

وقُرئ «ضاء» ثلاثياً وهى تَدُلُّ على أنَّ الرباعىَّ لازمٌ. وقرئ: «وإذا أُظْلِم» مبنياً للمفعول وجَعَلَه الزمخشرىُّ دالّاً على أنَّ أَظْلَمَ متعدٍ واستأنَسَ أيضاً بقول حبيب:

هما أَظْلما حالَىَّ ثُمَّتَ أَجْلَيَا ... ظَلامَيْهِما عن وجهِ أَمْرَدَ أَشْيَبِ

ولا دليلَ فى الآيةِ لاحتمالِ أن أصلَه: وإذا أَظْلم الليلُ عليهم فلمَّا بُنِى للمفعولِ حُذِف «الليل» وقام «عليهم» مَقَامَه وأمَّا حبيبٌ فمُوَلِّدٌ) (١).

وعند قوله تعالى: (كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ) [البقرة: ١١٦] قال: (و «كلٌّ» مضافَةٌ إلى محذوفٍ تقديراً أى: كلُّ مَنْ فى السموات والأرض وقال الزمخشرى: «ويجوزُ أن يكونَ كلَّ مَنْ جَعَلوه لله وَلَداً» قال الشيخ: «وهذا بعيدُ جداً لأن المجعولَ ولداً لم يَجْرِ له ذِكْرٌ ولأنَّ الخبرَ يشتركُ فيه المجعولُ [ولداً] وغيرُه» قوله: «لم يَجْرِ له ذِكْر» بل قد جَرَى ذِكْرُه فلا بُعْدَ فيه.

وجَمَعَ «قانِتون» حَمْلاً على المعنى لِما تقدَّم من أَنَّ «كُلاًّ» إذا قُطِعَتْ عن الإضافة جاز فيها مراعاةُ اللفظِ ومراعاةُ المعنى وهو الأكثر نحو: (كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ) [الأنبياء: ٣٣] (وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ) [النمل: ٨٧]. ومِنْ مراعاةِ اللفظِ: (قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ على شَاكِلَتِهِ) [الإسراء: ٨٤] (فكُلاًّ أَخَذْنا بذَنْبِه) [العنكبوت: ٤٠]) (٢).

(كُلٌّ: اسم وضع لضم أجزاء الشىء على جهة الإحاطة من حيث كان لفظه مأخوذا من لفظ الإكليل والكلة والكلالة مما هو للإحاطة بالشىء وذلك

---

(١) ـ الدر المصون ١: ١٨٠.

(٢) ـ الدر المصون ٢: ٨٤.

ضربان أحدهما: انضمام لذات الشيء وأحواله المختصة به وتفيد معنى التمام كقوله تعالى: (وَلا تَبْسُطْها كُلَّ الْبَسْطِ) [الإسراء: ٢٩].

أى بسطا تاما (فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ) [النساء: ١٢٩]. ونحوه.

والثانى: انضمام الذوات وهو المفيد للاستغراق.

ثم إن دخل على منكر أوجب عموم أفراد المضاف إليه أو على معرف أوجب عموم أجزاء ما دخل عليه.

وهو ملازم للأسماء ولا يدخل على الأفعال.

وأما قوله تعالى: (وَكُلٌّ أَتَوْهُ داخِرِينَ) [النمل: ٨٧] فالتنوين بدل من المضاف أى كل واحد.

وهو لازم للإضافة معنى ولا يلزم إضافته لفظا إلا إذا وقع تأكيدا أو نعتا وإضافته منوية عند تجرده منها.

ويضاف تارة إلى الجمع المعرف نحو كل القوم ومثله اسم الجنس نحو: (كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاً لِبَنِي إسرَائِيلَ) [آل عمران: ٩٣] وتارة إلى ضميره نحو: (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ القيامةِ فرداً) [مريم: ٩٥] (فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) [الحجر: ٣٠] (لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ) [التوبة: ٣٣].

وإلى نكرة مفردة نحو: (وَكُلَّ إِنسانٍ أَلْزَمْناهُ طائِرَهُ) [الإسراء: ١٤] (وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) [النور: ٣٥] (كُلُّ نَفْسٍ بِما كَسَبَتْ رَهِينَةٌ) [المدثر: ٣٨].

وربما خلا من الإضافة لفظا وينوى فيه نحو: (كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ) [الأنبياء: ٣٣] (وَكُلٌّ أَتَوْهُ داخِرِينَ) [النمل: ٨٧] (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيامَةِ فَرْداً) [مريم: ٩٥] (كُلاً هَدَيْنا) [الأنعام: ٨٤] (كُلٌّ مِنَ الصَّابِرِينَ) [الأنبياء: ٨٥] (وَكُلّاً ضَرَبْنا لَهُ الأَمْثالَ) [الفرقان: ٣٩] وهل تنوينه حينئذ عوض أو تنوين صرف قولان.

قال أبو الفتح: وتقديمها أحسن من تأخيرها لأن التقدير كلهم فلو أخرت لباشرت العوامل مع أنها فى المعنى مُنَزَّلة مَنزِلة ما لا يباشره فلما تقدمت أشبهت المرتفعة بالابتداء فى أن كلا منهما لم يلِ عاملاً فى اللفظ وأما كل المؤكد بها فلازمة للإضافة.

وتحصل لها ثلاثة أحوال:

مؤكدة ومبتدأ بها مضافة ومقطوعة عن الإضافة.

فأما المؤكدة فالأصل فيها أن تكون توكيدا للجملة أو ما هو فى حكم الجملة مما يتبعض لأن موضوعها الإحاطة كما سبق.

وأما المضافة غير المؤكدة فالأصل فيها أن تضاف إلى النكرة الشائعة فى الجنس لأجل معنى الإحاطة وهو إنما ما يطلب جنسا يحيط به فإن أضفته إلى جملة معرفة نحو (كل إخوتك ذاهب) قبح إلا فى الابتداء إلا أنه إذا كان مبتدأ وكان خبره مفردا تنبيها على أن أصله الإضافة للنكرة لشيوعها.

فإن لم يكن مبتدأ وأضفته إلى جملة معرفة نحو ضربت كل إخوتك وضربت كل القوم لم يكن فى الحسن بمنزلة ما قبله لأنك لم تضفه إلى جنس ولا معك فى الكلام خبر مفرد يدل على معنى إضافته إلى جنس معرف بالألف واللام حسن ذلك كقوله تعالى: (فَأَخْرَجْنا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَراتِ) [الأعراف: ٥٧].

لأن الألف واللام للجنس ولو كانت للعهد لم يحسن لمنافاتها معنى الإحاطة.

ويجوز أن يؤتى بالكلام على أصله فتؤكد الكلام بـ كل فتقول خذ من الثمرات كلها.

فإن قيل: فإذا استوى الأمران فى قوله: كلى من كل الثمرات وكلى من الثمرات كلها فما الحكمة فى اختصاص أحد الجائزين فى نظم القرآن دون الآخر

قال السهيلى فى النتائج: له حكمة وهو أن (مِن) فى الآية لبيان الجنس لا للتبعيض والمجرور فى موضع المفعول لا فى موضع الظرف وإنما يريد الثمرات أنفسها لأنه أخرج منها شيئا وأدخل (مِن) لبيان الجنس كله ولو قال: أخرجنا به من الثمرات كلها لقيل: أى شىء أخرج منها وذهب التوهم إلى أن المجرور فى موضع ظرف وأن مفعول: (أخرجنا) فيما بعد وهذا يتوهم مع تقدم كل لعلم المخاطبين أن كلا إذا تقدمت اقتضت الإحاطة بالجنس وإذا تأخرت اقتضت الإحاطة بالمؤكد بتمامه جنساً شائعاً كان أو معهوداً.

وأما قوله تعالى: (ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَراتِ) [النحل: ٦٩] ولم يقل من الثمرات كلها ففيه الحكمة السابقة وتزيد فائدة وهى أنه قد تقدمها فى النظم: (وَمِنْ ثَمَراتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنابِ) [النحل: ٦٧] الآية.

فلو قال بعدها: ثم كلى من الثمرات كلها لأوهم أنها للعهد المذكور قبله فكان الابتداء بـ كل أحضر للمعنى وأجمع للجنس وأرفع للبس.

وأما المقطوع عن الإضافة فقال السهيلى: حقها أن تكون مبتدأة مخبرا عنها أو مبتدأة منصوبة بفعل بعدها لا قبلها أو مجرورة يتعلق خافضها بما بعدها كقولك: كلّاً ضربت وبكلٍّ مررت فلا بد من مذكورين قبلها لأنه إن لم يذكر قبلها جملة ولا أضيفت إلى جملة بطل معنى الإحاطة فيها ولم يعقل لها معنى.

واعلم أن لفظ كلٍّ لأفراد التذكير ومعناه بحسب ما يضاف إليه والأحوال ثلاثة:

فالأول: أن يضاف إلى نكرة فيجب مراعاة معناها فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا فى قوله تعالى: (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ) [القمر: ٥٣] (وَكُلَّ إِنسانٍ أَلْزَمْناهُ) [الإسراء: ١٣].

ومفردا مؤنثا فى قوله: (كُلُّ نَفْسٍ بِما كَسَبَتْ رَهِينَةٌ) [المدثر: ٣٨] (كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ الْمَوْتِ) [آل عمران: ١٨٥] ومجموعا مذكرا فى قوله: (كُلُّ حِزْبٍ بِما لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ) [المؤمنون: ٥٣].

فى معنى الجمع لأنه اسم جمع.

وما ذكرناه من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة دون لفظ كل قد أوردوا عليه نحو قوله تعالى: (وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ) [غافر: ٥] وقوله: (وَعَلى كُلِّ ضامِرٍ يَأْتِينَ) [الحج: ٢٧] وقوله: (وَحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطانٍ مارِدٍ. لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلى) [الصافات: ٧ـ ٨].

وأجيب بأن الجمع فى الأولى باعتبار الأمة.

وكذلك فى الثانية فإن الضامر اسم جمع كالجامل والباقر.

وكذلك فى الثالثة إنما عاد الضمير إلى الجمع المستفاد من الكلام فلا يلزم عوده إلى كل.

وزعم الشيخ أثير الدين فى تفسيره: (وَيْلٌ لِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ) [الجاثية: ٧] ثم قال: (أُولئِكَ لَهُمْ عَذابٌ مُهِينٌ) [الجاثية: ٩] أنه مما روعى فيه المعنى بهذا اللفظ.

وليس كذلك فإن الضمير لم يعد إلى كل بل على الأفاكين الدالة عليه: (لِكُلِّ أَفَّاكٍ). وأيضا فهاتان جملتان والكلام فى الجملة الواحدة.

الثانى: أن تضاف إلى معرفة فيجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها سواء كانت الإضافة لفظا نحو: (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيامَةِ فَرْداً) [مريم: ﴿٩٥﴾] فراعى لفظ كل.

ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: (كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ) (١) ولم يقل راعون ولا مسئولون أو معنى نحو: (فَكُلّاً أَخَذْنا بِذَنْبِهِ) [العنكبوت: ﴿٤٠﴾] فراعى لفظها وقال: (وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ) [النمل: ﴿٨٧﴾] فراعى المعنى.

وقد اجتمع مراعاة اللفظ والمعنى فى قوله تعالى: (إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْداً. لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَداً. وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَرْداً). [مريم: ﴿٩٣﴾ـ ﴿٩٥﴾]

هذا إذا جعلنا (من) موصولة فإن جعلناها نكرة موصوفة خرجت من هذا القسم إلى الأول.

الثالث: أن تقطع عن الإضافة لفظا فيجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها.

فمن الأول: (كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ) [البقرة: ﴿٢٨٥﴾] (قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ على شَاكِلَتِهِ) [الإسراء: ﴿٨٤﴾] (إِنْ كُلٌّ إِلَاّ كَذَّبَ الرُّسُلَ) [ص: ﴿١٤﴾] ولم يقل كذبوا (فَكُلّاً أَخَذْنا بِذَنْبِهِ) [العنكبوت: ﴿٤٠﴾].

ومن الثانى: (وَكُلٌّ كانُوا ظالِمِينَ) [الأنفال: ﴿٥٤﴾] (كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ) [الأنبياء: ﴿٣٣﴾] (كُلٌّ لَهُ قانِتُونَ) [الروم: ﴿٢٦﴾] (وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ) [النمل: ﴿٨٧﴾].

قال أبو الفتح: وعلته أن أحد الجمعين عندهم كان عن صاحبه فإن لفظ كل للأفراد ومعناها الجمع وهذا يدل على أنهم قدروا المضاف إليه المحذوف

---

(١) ـ رواه البخارى فى كتاب الجمعة باب الجمعة فى القرى والمدن (٨٥٣).

فى الموضعين جمعا فتارة روعى كما إذا صرح به وتارة روعى لفظ كل وتكون حالة الحذف مخالفة لحال الإثبات قيل: ولو قال قائل: حيث أفرد يقدر الحذف مفردا وحيث جمع يقدر جمعا فيقدر فى قوله: (فَكُلّاً أَخَذْنا بِذَنْبِهِ) كل واحد ويقدر فى قوله: (وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ) كل نوع مما سبق لكان موافقا إذا أضيف لفظاً إلى نكرة.

وما ذكروه يقتضى أن تقديره: وكلهم أتوه وكلا التقديرين سائغ والمراد الجمع.

ويتعين فى قوله تعالى: (كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ) أن كلّاً من الشمس والقمر والليل والنهار لا يصح وصفه بالجمع وقد قدَّر الزمخشرى (قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ على شَاكِلَتِهِ) [الإسراء: ﴿٨٤﴾] كل أحد وهو يساعد ما ذكرناه وما ذكرناه فى هذه الحالة هو المشهور) [(٥)].

وقال السيوطى: ((كل): اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر المضاف هو إليه نحو: (كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ الْمَوْتِ) [آل عمران: ﴿١٨٥﴾].

والمعرّف المجموع نحو: (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيامَةِ فَرْداً) [مريم: ﴿٩٥﴾] (كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاً لِبَنِي إسرَائِيلَ) [آل عمران: ﴿٩٣﴾].

وأجزاء المفرد المعَرّف نحو: (يَطْبَعُ اللهُ عَلى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ) [غافر: ﴿٣٥﴾] بإضافة قلب إلى متكبر أى على كل أجزائه. وقراءة التنوين لعموم أفراد القلوب.

وترد باعتبار ما قبلها وما بعدها على ثلاثة أوجه:

---

(٥) ـ البرهان فى علوم القرآن ٤: ٣٧ ٣٨.

أحدها: أن تكون نعتاً لنكرة أو معرفة فتدل على كماله وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر تمَاثِله لفظاً ومعنى نحو: (وَلا تَبْسُطْها كُلَّ الْبَسْطِ) [الإسراء: ﴿٢٩﴾] أى بسطا كل البسط أى تاماً.

(فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ) [النساء: ﴿١٢٩﴾].

ثانيها: أن تكون توكيداً لمعرفةٍ ففائدتها العموم وتجب إضافتها إلى ضمير راجع للمؤكد نحو: (فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) [الحجر: ﴿٣٠﴾].

وأجاز الفَرّاء والزمخشرى قطعها حينئذ عن الإضافة لفظاً وخرّج عليه قراءة بعضهم: (إِنَّا كلّاً فِيهَا) [غافر: ﴿٤٨﴾].

ثالثها: ألا تكون تابعة بل تالية للعوامل فتقع مضافةً إلى الظاهر وغير مضافة نحو: (كُلُّ نَفْسٍ بِما كَسَبَتْ رَهِينَةٌ) [المدثر: ﴿٣٨﴾] (وَكُلّاً ضَرَبْنا لَهُ الْأَمْثالَ) [الفرقان: ﴿٣٩﴾].

وحيث أضيفت إلى منكَّر وجب فى ضميرها مراعاة معناها نحو: (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ) [القمر: ﴿٥٣﴾] (وَكُلَّ إِنسانٍ أَلْزَمْناهُ) [الإسراء: ﴿١٣﴾] (كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ الْمَوْتِ) [آل عمران: ﴿١٨٥﴾] (كُلُّ نَفْسٍ بِما كَسَبَتْ رَهِينَةٌ) [المدثر: ﴿٣٨﴾] (وَعَلى كُلِّ ضامِرٍ يَأْتِينَ) [الحج: ﴿٢٧﴾].

أو إلى معرفة جاز مراعاة لفظها فى الإفراد والتذكير ومراعاة معناها وقد اجتمعا فى قوله: (إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْداً. لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَداً. وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَرْداً). [مريم: ﴿٩٣﴾ـ ﴿٩٥﴾].

أو قطعت فكذلك نحو: (قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ على شَاكِلَتِهِ) [الإسراء: ﴿٨٤﴾] (فكلاً أَخَذْنا بذَنْبِه) [العنكبوت: ﴿٤٠﴾] (وَكُلٌّ كانُوا ظالِمِينَ) [الأنفال: ﴿٥٤﴾].

وحيث وقعت فى حَيِّز النفْى بأن تقدمت عليها أداته أو الفعل المنفى فالمنفى يوجَّه إلى الشمول خاصة ويفيد بمفهومه إثبات الفعل لبعض الأفراد.

وإن وقع النفى فى حيزها فهو موجّه إلى كل فرد هكذا ذكره البيانيون.

وقد أشكل على هذه القاعدة: (وَاللهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتالٍ فَخُورٍ) [الحديد: ٢٣] إذ يقتضى إثبات الحب لمن فيه أحد الوصفين.

وأجيب بأن دلالة المفهوم إنما يعوّل عليها عند عدم المعارض وهو هنا موجود إذ دل الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقا) [1].

وعند قوله سبحانه: (كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ) [البقرة: ٢٨٥] قال ابن عاشور: (وإذ كانت (كل) من الأسماء الملازمة الإضافة فإذا حذف المضاف إليه نونت تنوين عوض عن مفرد كما نبه عليه ابن مالك فى «التسهيل».

ولا يعكر عليه أن (كل) اسم معرب لأن التنوين قد يفيد الغرضين فهو من استعمال الشيء فى معنييه. فمَنْ جوَّز أن يكون عطف المؤمنون عطف جملة وجعل المؤمنون مبتدأ وجعل كل مبتدأ ثانيا وآمن خبره فقد شذ عن الذوق العربى) [2].

٣٥ـ قاعدة: (إِضَافَةُ العَامِّ إِلَى الخَاصِّ تَحْسُنُ إِذَا كَانَ المُضَافُ وَالمُضَافُ إِلَيهِ اسمَيْ جِنسٍ وَأَوَّلُهُمَا أَعَمَّ من الثَّانِي)

هذه القاعدة مستفادة من الإمام ابن عاشور فقد قال: (وإضافة سورة إلى فاتحة الكتاب فى قولهم: سورة فاتحة الكتاب من إضافة العام إلى الخاص باعتبار فاتحة الكتاب علما على المقدار المخصوص من الآيات من (الحمدُ

---

(١) ـ معترك الأقران ٣: ٤٦٧.

(٢) ـ التحرير والتنوير ٣: ١٣٢.

للهِ) إلى (الضَّالِينَ) [الفاتحة: ﴿٢- ٧﴾] بخلاف إضافة سورة إلى ما أضيفت إليه فى بقية سور القرآن فإنها على حذف مضاف أى سورة ذكر كذا وإضافة العام إلى الخاص وردت فى كلام العرب مثل قولهم: شجر الأراك ويوم الأحد وعلم الفقه ونراها قبيحة لو قال قائل: إنسان زيد وذلك باد لمن له أدنى ذوق إلا أن علماء العربية لم يفصحوا عن وجه الفرق بين ما هو مقبول من هذه الإضافة وبين ما هو قبيح فكان حقاً أن أبين وجهه: وذلك أن إضافة العام إلى الخاص تحسن إذا كان المضاف والمضاف إليه اسمى جنس وأولهما أعم من الثانى فهنا لك يجوز التوسع بإضافة الأعم إلى الأخص إضافة مقصودا منها الاختصار ثم تكسبها غلبة الاستعمال قبولا نحو قولهم: شجر الأراك عوضاً عن أن يقولوا الشجر الذى هو الأراك ويوم الأحد عوضاً عن أن يقولوا يوم هو الأحد وقد يكون ذلك جائزاً غير مقبول لأنه لم يشع فى الاستعمال كما لو قلت: حيوان الإنسان.

فأما إذا كان أحد المتضايفين غير اسم جنس فالإضافة فى مثله ممتنعة فلا يقال: إنسان زيد ولهذا جعل قول الناس: شهر رمضان علما على الشهر المعروف بناء على أن لفظ رمضان خاص بالشهر المعروف لا يحتمل معنى آخر فتعين أن يكون ذكر كلمة شهر معه قبيحا لعدم الفائدة منه لولا أنه شاع حتى صار مجموع المركب الإضافى علما على ذلك الشهر.

ويصح عندى أن تكون إضافة السورة إلى فاتحة الكتاب من إضافة الموصوف إلى الصفة كقولهم: مسجد الجامع وعشاء الآخرة أى سورة موصوفة بأنها فاتحة الكتاب) [(٥)].

---

(٥) ـ التحرير والتنوير ١: ١٣٢.

٣٦ـ قاعدة: (إذا دَخَلَتْ (مَا) على (كُلّ) كفَّتْهَا عن الإضافة)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله سبحانه: (يَكَادُ البَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) [البقرة: ٢٠] قال: (و(كُلَّما) كلمة تفيد عموم مدخولها و(ما) كافة لكل عن الإضافة أو هى مصدرية ظرفية أو نكرة موصوفة فالعموم فيها مستفاد من كلمة (كل).

وذكر (كلما) فى جانب الإضاءة و (إذا) فى جانب الإظلام لدلالة (كلما) على حرصهم على المشى وأنهم يترصدون الإضاءة فلا يفيتون زمنا من أزمان حصولها ليتبينوا الطريق فى سيرهم لشدة الظلمة) [١].

٣٧ـ قاعدة: (إِضَافَةُ الأَعَمّ إِلَى الأَخَصّ إِذَا وَقَعَتْ فِي الكَلَامِ كَانَتْ إِضَافَةً بَيَانِيَّةً)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الوَرِيدِ) [ق: ١٦] قال: (وإضافة حبل إلى الوريد بيانية أى الحبل الذى هو الوريد فإن إضافة الأعم إلى الأخص إذا وقعت فى الكلام كانت إضافة بيانية كقولهم: شجر الأراك) [٢].

---

(١) ـ التحرير والتنوير ١: ٣٤٠.

(٢) ـ **التحرير والتنوير ٢٦: ٣٥.**

وعند قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ) [المائدة: ١] قال: (وإضافة بهيمة إلى الأنعام من إضافة العام للخاص وهى بيانية كقولهم: ذباب النحل ومدينة بغداد. فالمراد الأنعام خاصة لأنها غالب طعام الناس وأما الوحش فداخل فى قوله: غير محلى الصيد وأنتم حرم وهى هنا لدفع توهم أن يراد من الأنعام خصوص الإبل لغلبة إطلاق اسم الأنعام عليها فذكرت (بهيمة) لشمول أصناف الأنعام الأربعة: الإبل والبقر والغنم والمعز.

والإضافة البيانية على معنى (من) التى للبيان كقوله تعالى: (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثانِ) [الحَج: ٣٠]) [٥].

المبحث الخامس: قواعد فى الإضافة والزمان

٣٨ـ قاعدة: (يُشتَرطُ فى إضَافَةِ أسماءِ الزمانِ إلى الجُمَلِ أنْ تَكُونَ مُبهَمَةً)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم أبو حيان فقد قال: (فى إضافة أسماء الزمان إلى الجمل فشرط أسماء الزمان أن تكون مبهمة وتشمل ما لا يختص بوجه ما كـ (حين) و(مدة) و(زمن) وما يختص بوجه دون وجه كـ (غداة) و (عشية) فلو تخصص بتصريف كـ (سحر) من يوم بعينه أو كان محدوداً بالتثنية كـ (يومين) لم يجز إضافته خلافاً لابن كيسان فى المثنى فإنه يجوز عنده إضافته إلى الجملة والصحيح المنع إذ لم يسمع فإن كان غير

---

(٥) ـ التحرير والتنوير ٦: ٧٨.

مثنى ودل على استحضار ما تحته من العدد استحضاراً أولياً كأسبوع وشهر وعام وسنة فنص أصحابنا على جواز إضافته إلى الجمل.

ونص غيرهم على المنع فى كل ما دل على عدد دلالة صريحة نحو شهر وأسبوع وجمعة وفى حواشى مبرمان: سألت المبرد هل يجوز: أتيتك شهر زيد أمير وسنة زيد أمير فقال: كل ما كان فى معنى (إذ) فجيد ولا أجيز أتيتك هذا لما فسرنا لأنها جعلت فى موضع (إذا) انتهى.

والأصل فى إضافة اسم الزمان إلى الجمل هو (إذ) و (إذا) فيما ساواهما فى الإبهام أو قاربهما جازت إضافته ولو كان لازماً إضافته لم يضف حتى يكف بـ (ما) نحو: قبل ما وبعد ما وهذا الظرف الذى تجوز إضافته عرفى وهو ما بقى على ظرفيته فانتصب ظرفاً وحقيقى وهو ما استعمل فاعلاً ومفعولاً ومبتدأ ومجروراً كقوله تعالى: (هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ) [المرسلات: ٣٥] وقوله:

على حين عاتبت المشيب على الصبا ...

وفى البسيط: إن توسعت فى الظرف لم تجز إضافته لأنه اسم حينئذ والأسماء لا تضاف إلى الجمل. انتهى وليس بصحيح بل قد اتسع فيها وأضيفت ويجوز أن يضاف اسم الزمان إلى اسم زمان نحو: زرتك يوم إذ قدم زيد وقد يقال بعد إذ وقيل (إذ) بغير ما حملا على يومئذ وساعتئذ وإنما تذكر (ما) بعد (بعد) و (قبل) عند الإضافة إلى مذكور نحو بعدما... أفنان رأسك كالثغام المخلس

وفى البسيط: لا يضاف إلى الزمان (أمس) ولا (غد) ولا معرفة ولا مجاورة الأسماء كـ (مذ) إذا كانت اسماً على رأى بعضهم وأجاز سيبويه إضافتها إلى الجملة الاسمية فتقول: «ما رأيته مذ كان كذا» تريد: مدة كذا ولا يبعد إضافتها إلى الجملة الاسمية وهى فيه أولى فتقول: ما رأيته مذ يومان

فيحذف الخبر ولا يضاف فأعمل فيه عامل ظاهر كـ (متى) فى الشرط ولا المستمر كـ (أبداً) و (عوض) انتهى.

ويعنى الاستمرار فى الاستقبال وشرط الجملة على ما دل عليه الاستقراء أن تكون خبرية مبتدأ مثبتة أو منسوخة الابتداء بـ (لا) التبرئة أو (ما ولا) العاملتين عمل (ليس) أو مصدرة بمتصرف ماضٍ أو مضارع أو بـ (لو) وهو قليل مثال ذلك:

... على حين التواصل غير دان

وجئتك يوم لا حر ولا برد

و:

... على حين ما هذا بحين تصابى

و:

يوم لا ذو قرابة ... بمغنٍ

و:

على حين عاتبت ...

و:

أيوم لم يقدر

و «هذا يوم ينفع» و «يوم لا تملك» وهذا الظرف إن أضيف إلى جملة الابتداء فمذهب البصريين تحتم الإعراب ومذهب الكوفيين جواز الإعراب والبناء وإن أضيف إلى ماض جاز الإعراب والبناء وإن أضيف إلى مضارع فمذهب البصريين تحتم الإعراب ومذهب الكوفيين جواز الإعراب والبناء فإن كان المضارع عرض فيه البناء بأن كان اتصل به نون الإناث فيقتضى أن لا يكون فيه إلا البناء كالفعل الماضى لأن اسم الزمان أضيف إلى مبنى

ومن ذهب إلى أنه باق على إعرابه وفرع على مذهب البصريين فى المضارع فلا يجوز عنده فيه إلا الإعراب وروى:

... على حين يستصبين كل حليم

ببناء (حين) وهو مضاف إلى يستصبين ومثال تصدير الجملة بـ (لو) قوله:

أيام لو يحتل وسط مفازة ... فاضت معاطشها بشرب سائح

ومما وقفنا عليه من أسماء الزمان المضاف إلى الجمل يوم وأيام وليلة وليالى وأزمان وزمن وعصر وعشية وغداة وحين وذكر الكسائى: أن العرب تختار التعريف إذا أضيف إلى يفعل والبناء على الفتح إذا أضيف إلى غيرها من الجمل ولا يجوز أن يعود من الجملة التى أضيفت إليها اسم الزمان ضمير على اسم الزمان.

قال ابن السراج: إن قلت: أعجبنى يوم قمت فيه امتنعت الإضافة لأن الجملة صفة ولا يضاف موصوف إلى صفته وقال الكوفيون: إن كان الضمير قبل تمام الجملة لم يجز أن يضاف إليها نحو قوله تعالى: (وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ) [البقرة: ٢٨١] أو آخر الجملة جاز أن يكون مضافة وأن تكون صفة على حسب ما يقدر فإن عمل فى الظرف الكلام فالجملة صفة وإن قدرته من كلام آخر كانت مضافاً إليها لخلوها من الضمير ومثال ما جاء فيه الضمير قوله:

وتسخن ليلة لا يستطيع ... نباحاً بها الكلب إلا هريرا

وقول الآخر:

مضت سنة لعام ولدت فيه ... وعشر بعد ذاك وحجتان

وقد تؤول هذا البيت وأما قولك: أتيتك ليلة حرت وأتيتك ليلة بردت فإن جعلت الفعل لليلة نويت أو للريح أضفت وعلى هذا لا يجوز توكيد اليوم لعود العائد لا تقول: يوم قمت كله ولا بعضه ولا نفسه ولا أجمع ولا يجوز أيضاً أن تتبعه لا تقول: يوم قمت البارد ولا باردا إلا أن يكون على كلامين وهو قبيح وهذه مسائل من هذا الفصل: لا يجوز إضافة الليل والنهار والصباح والمساء وأجروا السنة مجرى العام فى إجازة الإضافة إلى الجمل ولو جمعت السنة فقلت: السنين لم يجز أن تقول: قد عشنا سنيّ قحط الناس ولا يقال: غدوة قام ولا بكرة قام زيد وسحر وأجاز الكسائى وقت يقوم وخطة يقوم وشرع يقوم وتقول: أتيتك يوم لا زيد قائم ولا عمراً ضربت ولا يجوز أن تضيف شيئا منها إلى إن وأخواتها سوى كأن فتقول: أتيتك كأنك أسد.

وأما (إن) فقال بعضهم: القياس أن تعربه فتقول: هذا يوم إنك سائر ولم أسمعه من العرب ولا روى لى مضافاً ولكنه قياس وأما (الجزاء) فإنه يجوز فيه على خلاف الأصل فتقول: أزمان من يأتك تأته وتقول: أتيك أزمان قام ولا تقول: أحيان قام زيد ولم يقولوا أحيان ذلك وقالوا: أزمان ذلك وما أضيف من هذه لا يكون مفسراً لعدد ولا يقع عليه (رب) فلا تقول: لك عشرون يوم قام عبد الله ولا رب يوم قام عبد الله.

ويجوز أن تقول: أتيتك حين يوم قام زيد لاختلاف اللفظين ويجوز خفضهما فى حين يوم قام زيد ولم أره مذ يوم قام زيد ومذ يوم حين قام زيد تنصبهما كأنهما واحد وإضافة الثانى إلى الأول أحب إذا اختلف لفظهما من نصبهما جميعاً وكذا أزمان حين قام زيد إلا قولهم: أتيتك ليلة يوم قام زيد لأن لليوم ليلة فمعناها مخالف لقولك: حين يوم قام.

وأما قولك: أتيتك يوم ليلة قام عبد الله فهو شبيه بحين يوم قام وتقول لقيته مذ يوم تعلم وتقول: اليوم يوم يخرج زيد برفعهما الأول: مبتدأ والثانى خبره وبنصب اليوم على أن اليوم خبر وفتح (يوم) يخرج مبتدأ على مذهب من يجيز بناءه إذا أُضيف إلى المضارع.

وإن عطفت على الاسم المضاف إلى غير المحض اسماً مثله جرى مجراه إن نصباً فنصباً وإن خفضاً فخفضا نحو: أعجبنى يوم قام عبد الله ويوم قام زيد ولك أن تخالف بينهما رفعاً ونصباً فإن اختلفا فى الإضافة وكان الأول غير محض نحو: هذا يوم قام زيد ويوم قيام بكر كان الأول على ما كان والثانى على التقريب فإن عكست كان فى الثانى ما كان فيه وأعربت الأول نحو: مذ يوم الفطر ويوم صام الناس ومقتضى مذهب سيبويه أن الظرف إذا كان بعده جملة وكانت ماضية كانت اسمية أو فعلية إذ جرت مجرى (إذ) «وإذ تليها الجملتان وإذا كانت مستقبلة كانت الجملة فعلية إذ جرت مجرى إذا» وإذا لا تليها الجملة الفعلية.

وذهب أبو الحسن إلى جواز الاسمية والفعلية إذا كانت الجملة مستقبلة ومما ظاهره الاستقبال وجاءت اسمية نحو قوله تعالى: (لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلاقِ. يَوْمَ هُمْ بارِزُونَ) [غافر: ﴿١٥﴾ـ ﴿١٦﴾] والظاهر أن هذه الإضافة فى هذا الباب تفيد التعريف وفى البسيط: قد يقال لا تفيده لأن الجمل نكرات وقد يقال: إن الجمل مقدرة تقدير المصدر فتفيده وقد أضيف إلى الجمل ألفاظ غير أسماء الزمان منها (آية) بمعنى علامة ومذهب سيبويه أنه يجوز إضافتها إلى الفعل كما قال:

بآية تقدمون الخيل شعثاً

وقوله:

بآية ما قالت

وذهب ابن جنى أن ذلك على حذف (ما) المصدرية وليست إضافة إلى الفعل كما جاء:

... بآية ما يحبون الطعاما

أى بآية حبهم ومذهب سيبويه: أن إضافة (آية) إلى الفعل يطرد فى الكلام وفى الشعر ومذهب المبرد أن ذلك لا يطرد وقال ابن مالك: تضاف إلى الفعل المتصرف مجرداً أو مقروناً بـ (ما) المصدرية وبما النافية نحو قوله:

ألكنى إلى قومى السلام رسالة ... بآية ما كانوا ضعافاً ولا عزلا

وقال أبو ذؤيب:

بآية ما وقفت والريكا ... ب بين الحجون وبين السرر

أى بآية وقوفها وجاء أيضاً إضافتها إلى الجملة الاسمية أنشد الفراء:

بآية الخال منها عند برقعها ... وقول ركبتها قض حين تثنيها

ولم يصرحوا قط بالمصدر ولم يقولوا: بآية محبتكم) [1].

٣٩ـ قاعدة: (الجُمْلَةُ الَّتِي يُضَافُ إِلَيْهَا اسمُ الزَّمَانِ تَستَغنِي عَنِ الرَّابِطِ لِأَنَّ الإِضَافَةَ مُغْنِيَةٌ عَنْهُ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ) الدخان: ١٠ قال: (ويوم اسم زمان منصوب على أنه مفعول به لـ (ارتقب) وليس ظرفاً وذلك كقوله تعالى: يخافون يوما [النور:

---

(١) ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤: ٥ ١٨٣.

﴿٣٧﴾] وهو مضاف إلى الجملة بعده لتمييز اليوم المراد عن بقية الأيام بأنه الذى تأتى فيه السماء بدخان مبين فنصب يوم نصب إعراب ولم ينون لأجل الإضافة.

والجملة التى يضاف إليها اسم الزمان تستغنى عن الرابط لأن الإضافة مغنية عنه.

ولأن الجملة فى قوة المصدر. والتقدير: فارتقب يوم إتيان السماء بدخان. وأطلق اليوم على الزمان فإن ظهور الدخان كان فى أيام وشهور كثيرة) (١).

﴿١٠﴾ـ قاعدة: (إِضَافَةُ اسمِ الزَّمَانِ إِلَى الجُمْلَةِ الفِعلِيَّةِ تُسَوِّغُ بِنَاءَهُ عَلَى الفَتحِ فإِنْ كَانَتْ مَاضَوِيَّةً فَالبِنَاءُ أَكْثَرُ وَإِنْ كَانَتْ مُضَارِعِيَّةً فَالبِنَاءُ وَالإِعْرَابُ جَائِزَانِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله سبحانه: (قَالَ اللهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الفَوْزُ العَظِيمُ) [المائدة: ﴿١١٩﴾] قال: (وجملة: ينفع الصادقين صدقهم مضاف إليها يوم أى هذا يوم نفع الصدق.

وقد قرأ غير نافع من العشرة يوم -مضموماً ضمة رفع- لأنه خبر هذا. وقرأه نافع -مفتوحا- على أنه مبنى على الفتح لإضافته إلى الجملة الفعلية.

---

(١) ـ التحرير والتنوير ﴿٢٥﴾: ﴿٢٨٥﴾.

وإضافة اسم الزمان إلى الجملة الفعلية تسوغ بناءه على الفتح فإن كانت ماضوية فالبناء أكثر كقول النابغة:

على حين عاتبت المشيب على الصبا

وإن كانت مضارعية فالبناء والإعراب جائزان كما فى هذه الآية وهو التحقيق.

وإضافة الظرف إلى الجملة تقتضى أن مضمونها يحصل فيه فنفع الصدق أصحابه حاصل يومئذ. وعموم الصادقين يشمل الصدق الصادر فى ذلك اليوم والصادر فى الدنيا فنفع كليهما يظهر يومئذ فأما نفع الصادر فى الدنيا فهو حصول ثوابه وأما نفع الصادر فى الآخرة كصدق المسيح فيما قاله فهو برضى الله عن الصادق أو تجنب غضبه على الذى يكذبه فلا حيرة فى معنى الآية) (١).

(١) ـ التحرير والتنوير ٧: ١١٨.

الخاتمة:

أهم نتائج البحث:

١ـ ذكرتُ معنى الإضافة فى اللغة وأنها تأتى بمعنى الإمالة فإنَّ أَصل الضَّيف المَيْل تقول: ضِفْت إلى كذا وأَضفت كذا إلىَّ وضافت الشمسُ للغروب وتضيّفَت وضاف السّهمُ عن الهَدَف وتضيّف وأن الضَّيف: مَن مَال إليك نُزُولاً بك. وصارت الضِّيَافَةُ متعارَفةُ فى القِرَى لأَنَّ كلّ أَحد يميل إليه غالباً ويأتى بمعنى نِسْبَة الشَّيْء إِلَى الشَّيْء مُطلقاً ويأتى بمعنى الإلصاق.

٢ـ وبينت معنى الإضافة فى الاصطلاح بأنها: نِسْبَة اسم إِلى اسم جر ذَلِك الثَّانِي بِالأولِ نِيَابَة عَن حرف الجَرّ أَو مُشَاكله فالمضاف إِلَيْهِ إذن اسم مجرور باسم نَائِب مناب حرف الجَرّ أَو بمُشَاكل لَهُ.

أو أن الإضافة هى: ضم شَيْء إِلَى شَيْء وَمِنْه الإِضَافَة فِي اصْطِلَاح النُّحَاة لِأَن الأول منضم إِلَى الثَّانِي ليكتسب مِنْهُ التَّعْرِيف أَو التَّخْصِيص.

٣ـ وذكرت أنواع الإضافة وأنها على نوعين: إضافة محضة وغير محضة وأن المحضة هى المقدَّرة باللام كما تقول: دار زيدٍ: أى دارٌ لزيد.

وأن غير المحضةِ على نوعين: إضافة جنس مقدرة بـ (مِن) وإضافة غير مقدرة بـ (مِن).

فالأول: كقولك: ثوب خزٍّ وخاتم فضة: أى ثوبٌ من خز وخاتم من فضة. ونحو ذلك الإضافة إلى المعدودات كقولك: ثلاثة أثواب وخمسة أمداد. المعنى: ثلاثة من الأثواب وخمسة من الأمداد.

والثانى كقولك: حسن الوجه وكثير المال وكُلُّ القوم وأفضل الناس وغير واحد وسوى رجل وويح زيد وخلف عمرو ونحو ذلك.

٤ـ ثم انتقلتُ إلى ذكر القواعد التى تتعلق بالإضافة عند المفسرين وقسمتُ هذه القواعد إلى خمسة مباحث:

المبحث الأول: قواعد فى معانى الإضافة

المبحث الثانى: قواعد فى أدوات الإضافة

المبحث الثالث: قواعد فى الإضافة والصفة

المبحث الرابع: قواعد فى الإضافة والعموم

المبحث الخامس: قواعد فى الإضافة والزمان

ووصلت القواعد التى استخرجتها من كلام المفسرين إلى أربعين قاعدة وظهر فى ذلك الترابط بين علم اللغة العربية وعلم التفسير فعلى قدر المعرفة باللغة تكون المعرفة بالتفسير لكلام الله سبحانه وتعالى سبحانَكَ لا علمَ لنا إلَّا ما علَّمتنا إنَّك أنت العليم الحكيم.

أهم التوصيات:

١ـ دراسة موضوع الإضافة عند اللغويين عامةً والإضافة عند أحد اللغويين.

٢ـ بحث عن موضوع الإضافة عند المفسرين عامةً أو عند أحد المفسرين.

٣ـ دراسة عن القواعد المشتركة بين اللغويين والمفسرين فى الإضافة.

وصلَّى الله وسلَّم وبارك على سيِّدنا محمَّد عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون والحمدُ لله ربِّ العَالمين.

المصادر والمراجع

قسم علم اللغة:

ـ شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم نشوان بن سعيد الحميرى اليمنى (المتوفى: ٥٧٣هـ) المحقق: د حسين بن عبد الله العمرى مطهر بن على الإريانى د يوسف محمد عبد الله دار الفكر المعاصر بيروت دار الفكر (دمشق - سورية) الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

ـ المغرب فى ترتيب المعرب ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على أبو الفتح برهان الدين الخوارزمى المُطَرِّزِى (المتوفى: ٦١٠هـ) دار الكتاب العربى.

ـ شرح تسهيل الفوائد محمد بن عبد الله ابن مالك الطائى الجيانى أبو عبد الله جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) المحقق: د. عبد الرحمن السيد د. محمد بدوى المختون هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

ـ لسان العرب محمد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصارى الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ) الحواشى: لليازجى وجماعة من اللغويين دار صادر بيروت الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.

ـ شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَرى القاهرى الشافعى (المتوفى: ٨٨٩هـ) المحقق: نواف بن جزاء الحارثى عمادة البحث العلمى بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق) الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م.

ـ الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب نور الدين عبد الرحمن الجامى المتوفى ٨٩٨هـ تحقيق: أسامة طه الرفاعى.

ـ شرح الإمام الفارضى على ألفية ابن مالك العلامة شمس الدين محمد الفارضى الحنبلى (ت ٩٨٦ هـ) المحقق: أبو الكميت محمد مصطفى الخطيب دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ-٢٠٠٨م.

ـ الكليات معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية أيوب بن موسى الحسينى القريمى الكفوى أبو البقاء الحنفى (المتوفى: ١٠٩٤هـ) المحقق: عدنان درويش ومحمد المصرى مؤسسة الرسالة بيروت.

ـ توجيه اللمع أحمد بن الحسين بن الخباز تحقيق: د. فايز زكى محمد دياب أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر أصل الكتاب: رسالة دكتوراه كلية اللغة العربية جامعة الأزهر دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة جمهورية مصر العربية الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب أبو حيان محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسى (المتوفى: ٧٤٥ هـ) تحقيق ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب مكتبة الخانجى بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.

ـ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) المحقق: د. مازن المبارك ومحمد على حمد الله دار الفكر دمشق الطبعة السادسة.

قسم علوم القرآن:

ـ إعراب القرآن أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادى النحوى (المتوفى: ٣٣٨هـ) وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم منشورات محمد على بيضون دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

ـ التَّفْسِيرُ البَسِيْط أبو الحسن على بن أحمد بن محمد بن على الواحدى النيسابورى الشافعى (المتوفى: ٤٦٨هـ) المحقق: أصل تحقيقه فى (١٥) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه عمادة البحث العلمى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.

ـ إعراب القرآن للباقولى على بن الحسين بن على أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهانى الباقولى (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ).

ـ المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسى المحاربى (المتوفى: ٥٤٢هـ) المحقق: عبد السلام عبد الشافى محمد دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

ـ مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمى الرازى الملقب بفخر الدين الرازى خطيب الرى (المتوفى: ٦٠٦هـ) دار إحياء التراث العربى بيروت الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ.

ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (مع الكتاب حاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندرى (ت ٦٨٣) وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعى) أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشرى جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) دار الكتاب العربى بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ..

ـ الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبى (المتوفى: ٧٥٦هـ) المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط دار القلم دمشق.

ـ البحر المحيط فى التفسير أبو حيان محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسى (المتوفى: ٧٤٥هـ) المحقق: صدقى محمد جميل دار الفكر بيروت الطبعة ١٤٢٠هـ.

ـ البرهان فى علوم القرآن أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشى (المتوفى: ٧٩٤هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة الأولى ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى وشركائه.

ـ الجامع لأحكام القرآن أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبى بكر بن فرح الأنصارى الخزرجى شمس الدين القرطبى (المتوفى: ١٠٦٧ هـ) تحقيق: سمير البخارى دار عالم الكتب الرياض الطبعة ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

ـ معترك الأقران فى إعجاز القرآن ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران) عبد الرحمن بن أبى بكر جلال الدين السيوطى (المتوفى: ٩١٠هـ) دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

ـ فتح الرحمن بكشف ما يلتبس فى القرآن المؤلف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصارى زين الدين أبو يحيي السنيكى (المتوفى: ٩٢٦هـ) المحقق: محمد على الصابونى دار القرآن الكريم بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

ـ روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسينى الألوسى (المتوفى: ١٢٧٠هـ) المحقق: على عبد البارى عطية دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٥هـ .

ـ أضواء البيان فى إيضاح القرآن بالقرآن محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكنى الشنقيطى (المتوفى: ١٣٩٣هـ) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت عام النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

ـ روح البيان إسماعيل حقى بن مصطفى الإستانبولى الحنفى الخلوتى المولى أبو الفداء (المتوفى: ١١٣٧هـ) دار الفكر بيروت.

ـ التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسى (المتوفى: ١٣٩٣هـ) الدار التونسية للنشر تونس ١٩٨٤هـ .

ـ بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ) المحقق: محمد على النجار المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامى القاهرة.

ـ حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِى الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوى شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجى المصرى الحنفى (المتوفى: ١٠٦٩هـ) دار صادر بيروت.

ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤ هـ) تصدير: محمود محمد شاكر دار الحديث القاهرة.

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	مقدمة	٣
	الفصل الأول: الإضافة فى اللغة العربية	٧
٢	المبحث الأول: الإضافة فى اللغة	٧
٣	المبحث الثانى: الإضافة فى الاصطلاح	١٤
٤	المبحث الثالث: أنواع الإضافة	١٩
٥	الفصل الثانى: قواعد الإضافة عند المفسرين	٢٧
٦	المبحث الأول: قواعد فى معانى الإضافة	٢٧
٧	١ـ قاعدة: (قد تَأتِي الإضافةُ للتَّوكِيدِ)	١٨
٨	٢ـ قاعدة: (إذا كانت الإضافةُ مَنوِياً بها الانفصالَ فإنَّ الإضافةَ لا تُكسِبُه تَعريفاً)	٢٨
٩	٣ـ قاعدة: (قد تكونُ الإضافةُ فى تقديرِ الانفصالِ والانفكاكِ)	٣٢
١٠	٤ـ قاعدة: (الغرضُ فى الإضافةِ التعريفُ والتخصيصُ)	٣٩
١١	٥ـ قاعدة: (الإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ لَا تُفِيدُ تَعرِيفاً)	٤٦
١٢	٦ـ قاعدة: (إِنَّمَا تَكُونُ الإِضَافَةُ مَحْضَةً إِذَا أُضِيفَ إِلَى اسمٍ صَحِيح)	٥٢

١٣	٧ـ قاعدة: (اسْمُ الفَاعِلِ لَهُ شَابِبَةُ الِاسْمِيَّةِ فَيُضَافُ إِضَافَةً حَقِيقِيَّةً وَلَهُ شَابِبَةٌ فِعْلِيَّةٌ فَيُضَافُ إِضَافَةً لَفْظِيَّةً)	٥٥
١٤	٨ـ قاعدة: (شَأْنُ الإِضَافَةِ أَنْ تُفِيدَ شِدَّةَ الِاتِّصَالِ بَيْنَ المُضَافِ وَالمُضَافِ إِلَيْهِ لِأَنَّهَا عَلَى مَعْنَى لَامِ الِاخْتِصَاصِ)	٥٦
١٥	٩ـ قاعدة: (أَصلُ مَعَانِي الإِضَافَةِ هُوَ مَعنَى اللَّامِ)	٥٧
١٦	١٠ـ قاعدة: (الإِضَافَةَ أَدَلُّ عَلَى الِاختِصَاصِ بِالجِنْسِ المُضَافِ إِلَيْهِ لِاقتِضَاءِ الإِضَافَةِ مُلَابَسَةَ المُضَافِ بِالمُضَافِ إِلَيْه)	٦١
١٧	١١ـ قاعدة: (الإِضَافَةُ تَأْتِي لِمَا تَأْتِي لَهُ اللَّامُ)	٦١
١٨	١٢ـ قاعدة: (أصلُ الإضافةِ المغايرةُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه)	٦٣
١٩	١٣ـ قاعدة: (أَصلُ الإِضَافَةِ أَنْ لَا تَكُونَ بَيَانِيَّةً)	٦٦
٢٠	١٤ـ قاعدة: (أَصلُ إِضَافَةِ المَصْدَرِ أَنْ تَكُونَ لِذَاتِ الفَاعِلِ أَوْ ذَاتِ المَفعُولِ فَلَا تَكُونُ عَلَى مَعْنَى الحَرْفِ)	٦٧
٢١	١٥ـ قاعدة: (الإِضَافَةُ هى مِنْ طُرُقِ التَّعرِيفِ)	٦٧
٢٢	١٦ـ قاعدة (التَّعْرِيفُ بِالإِضَافَةِ أَضعَفُ مَرَاتِبِ التَّعْرِيفِ)	٦٨

٢٣	١٧ـ قاعدة: (أَصلُ الإِضَافَةِ أَنْ تَكُونَ عَلَى تَقدِيرِ لَامِ الجَرّ)	٦٩
٢٤	١٨ـ قاعدة: (الإِضَافَةُ أَوْسَعُ مِنَ الإِسْنَادِ)	٧٠
٢٥	١٩ـ قاعدة: (الإضافةُ بـ (ذُو) أشرَفُ مِنَ الإضافةِ بِـ (صَاحِبٍ))	٧١
٢٦	٢٠ـ قاعدة: (لا يُضَافُ الشَّيءُ إلى نفسِهِ)	٧٢
٢٧	٢١ـ قاعدة (إِعَادَةُ المُضَافِ مَعَ المَعْطُوفِ عَلَى المُضَافِ إِلَيْهِ أَفْصَحُ فِي الكَلَامِ)	٧٣
٢٨	٢٢ـ قاعدة: (قَد تَكُونُ الإِضَافَةُ لِأَدنَى مُلَابَسَةٍ)	٧٣
٢٩	٢٣ـ قاعدة: (تَعرِيفُ الجَمْعِ بِالإِضَافَةِ يَأتِي لِمَا يَأْتِي لَهُ التَّعرِيفُ بِاللَّامِ فقد يَكُونُ لِلعَهْدِ وَقد يَكُونُ لِلاستِغرَاقِ)	٧٩
٣٠	٢٤ـ قاعدة: ((مِنْ) تقوم مقام الإضافة فلا يُجمَع بين تنوين وإضافة فى حرف لأنهما دليلان من دلائل الأسماء ولا يجمع بين دليلين)	٧٩
٣١	٢٥ـ قاعدة: (الاختصاصُ الَّذِى تُفِيدُهُ الإضافةُ أقوى مِن اختصاصِ التَّوْصِيفِ)	٨١
٣٢	٢٦ـ قاعدة: (قد تكونُ الإضافةُ بِمَعنى مِنْ)	٨٢
٣٣	المبحث الثانى: قواعد فى أدوات الإضافة	٨٣
٣٤	٢٧ـ قاعدة: (تَلْزمُ (إِذْ) الإِضَافَة إِلَى جملَةٍ)	٨٣
٣٥	٢٨ـ قاعدة: (تلْزم (حَيْثُ) الإِضَافَة إِلَى جملَة)	٨٩

٣٦	٢٩ـ قاعدة: (لا تُستَعمَلُ (عِنْدَ) إلا مُضَافَةً)	٩١
٣٧	٣٠ـ قاعدة: (يُجَرُّ ما يَلِى (لَدُن) بِالإضافةِ لفظاً إنْ كانَ مفرداً أو تقديراً إنْ كانَ جملةً ولا يُضَافُ إلى الجُمَلِ مِنْ ظَرفِ المَكَانِ إلَّا هى)	٩٢
٣٨	المبحث الثالث: قواعد فى الإضافة والصفة	٩٦
٣٩	٣١ـ قاعدة: (إضَافَةُ الوَصْفِ إنَّمَا تكونُ حَقِيقِيَّةً إذا كَانَ بِمَعنى المَاضِى)	٩٦
٤٠	٣٢ـ قاعدة: (المُفْرَدُ إذا أُضِيفَ إلَى مُعَرَّفٍ بِلَامِ الجِنْسِ مِنْ إضَافَةِ الصِّفَةِ إلَى المَوْصُوفِ كَانَ لَهُ حُكْمُ مَا أُضِيفَ هُوَ إلَيْهِ)	٩٧
٤١	٣٣ـ قاعدة: (إضَافَةُ المَوْصُوفِ إلَى الصِّفَةِ مُبَالَغَةٌ فِى الِاتِّصَافِ حَتَّى جُعِلَتِ الصِّفَةُ بِمَنزِلَةِ شَخصٍ آخَرَ يُضَافُ إلَيْهِ المَوْصُوف)	٩٨
٤٢	المبحث الرابع: قواعد فى الإضافة والعموم	١٠٠
٤٣	٣٤ـ قاعدة: ((كلّ) مِنْ ألفاظِ العُمومِ وهو اسمُ جمعٍ لازمٌ للإضافةِ وقد يُحْذَفُ ما يُضَافُ إليه)	١٠٠
٤٤	٣٥ـ قاعدة: (إضَافَةُ العَامِّ إلَى الخَاصِّ تَحْسُنُ إذَا كَانَ المُضَافُ وَالمُضَافُ إلَيهِ اسمَىْ جِنسٍ وَأَوَّلُهُمَا أَعَمَّ من الثَّانِى)	١٠٩
٤٥	٣٦ـ قاعدة: (إذا دَخَلَتْ (مَا) على (كُلّ) كفَّتْهَا عن الإضافة)	١١١

٤٦	٣٧ـ قاعدة: (إِضَافَةُ الأَعَمِّ إِلَى الأَخَصِّ إِذَا وَقَعَتْ فِي الكَلَامِ كَانَتْ إِضَافَةً بَيَانِيَّةً)	١١١
٤٧	المبحث الخامس: قواعد فى الإضافة والزمان	١١٢
٤٨	٣٨ـ قاعدة: (يُشتَرَطُ فى إِضَافَةِ أسماءِ الزمانِ إلى الجُمَلِ أنْ تَكُونَ مُبهَمَةً)	١١٢
٤٩	٣٩ـ قاعدة: (الجُمْلَةُ الَّتِي يُضَافُ إِلَيْهَا اسمُ الزَّمَانِ تَستَغنِي عَنِ الرَّابِطِ لِأَنَّ الإِضَافَةَ مُغْنِيَةٌ عَنْهُ)	١١٨
٥٠	٤٠ـ قاعدة: (إِضَافَةُ اسمِ الزَّمَانِ إِلَى الجُمْلَةِ الفِعلِيَّةِ تُسَوِّغُ بِنَاءَهُ عَلَى الفَتحِ فإِنْ كَانَتْ مَاضَوِيَّةً فَالبِنَاءُ أَكْثَرُ وَإِنْ كَانَتْ مُضَارِعِيَّةً فَالبِنَاءُ وَالإِعْرَابُ جَائِزَانِ)	١١٩
٥١	الخاتمة	١٢١
٥٢	المصادر والمراجع	١٢٤